المراجعة السادسة حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

تقرير المراجعة الوطنية للأعوام (2018-2022)

المملكة الأردنية الهاشمية

2023

المراجعة السادسة

حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

تقرير المراجعة الوطنية للأعوام (2018-2022)

المملكة الأردنية الهاشمية

2023

شكر وتقدير

يسر المجلس الأعلى للسكان أن يصدر التقرير السادس للمملكة الأردنية الهاشمية حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 - تقرير المراجعة الوطنية للأعوام 2018-2022، وبمشاركة جميع الشركاء الوطنيين المعنيين بمحاور التقرير، وبالتعاون مع الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية.

خلال السنوات السابقة بينت تقارير المراجعة الوطنية حول التقدم في تنفيذ إعلان القاهرة 2013 لمحاور السكان والتنمية العديد من الإنجازات التي حققها الأردن في مجال القضايا السكانية والتنموية، ويمثل هذا التقرير تقييما عمليا لفعاليات مختلف القطاعات الحيوية في المملكة والمرتبطة بالسكان والتنمية، ويهدف الى عرض أهم الإنجازات الوطنية والتحديات الرئيسية ضمن مجالات السكان والتخطيط الاستراتيجي، الكرامة والمساواة، الشباب، الأشخاص ذوي الإعاقة، الصحة، والتعاون الدولي والشراكات.

وبمناسبة صدور هذا التقرير، لا يسعنا إلا أن نشيد بدور جميع الجهات والمؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والدولي والتي ساهمت بإخراج التقرير الى حيز الوجود. والشكر موصول لمستشار إعداد التقرير الدكتور أحمد أبو حيدر الذي عمل على إعداد التقرير والمتابعة الحثيثة مع المؤسسات المعنية، ونثمن عاليا جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأردن لدعمه الفني والمالي، كما ونخص بالشكر موظفي الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسكان السيدة رانيا العبادي والدكتورة سوسن الدعجة والسيدة جوانا سماوي على مراجعة وتنقيح وإخراج هذا التقرير بصورته النهائية.

وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا الغالي ومجتمعنا الأردني بقيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

الأستاذ الدكتور عيسى مصاروه

الأمين العام

المحتويات

البـــــند	الصفحة
الملخص التنفيذي	3
مقدمة	7
هدف التقرير	8
القسم الأول: الخصائص الديموغرافية والإجتماعية للسكان	10
القسم الثاني: السكان والتخطيط الإستراتيجي في الأردن	12
القسم الثالث: الكرامة والمساواة	21
القسم الرابع: الشباب	28
القسم الخامس: الأشخاص ذوي الإعاقة	38
القسم السادس: الصحة	51
القسم السابع: التعاون الدولي والشراكة	61
المصادر والمراجع	65

الملخص التنفيذي

شهدت المئوية الأولى للأردن تحولات ديموغرافية وإقتصادية وإجتماعية وسياسية، شملت جميع مجالات الحياة. وترجمت هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كافة المجالات الصحية والتعليمية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وتوافر بنية تحتية وخدمات نوعية شاملة. وبالمقابل كانت هناك تغيرات جوهرية في ديناميكيات السكان، حيث إرتفع عدد السكان على مدى العقدين الماضيين إلى أكثر من الضعف (من 5.1 مليون نسمة في عام 2002 إلى 11.3 مليون نسمة في عام 2022)، حيث أن 6 ملايين نسمة منهم هم حصيلة الزيادة السكانية في فترة زمنية لا تتجاوز (عقدين زمنيين) وهي السنوات الواقعة بين(2004-2022)، وقد كان هذا الإرتفاع الكبير بسبب النزاعات في الإقليم وما نتج عنها من موجات لجوء قسري أدت إلى تدفّق أعداد كبيرة من اللاجئين، شكل غير الأردنيين اكثر من 31% من المجموع الكلي للسكان، ويستضيف الأردن ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين مقارنة مع عدد المواطنين، ويبلغ عدد اللاجئين السوريين أكثر من 1.3 مليون سوري (660 الف لاجئ مسجل لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)، يقطن أقل من 15% منهم في المخيمات والباقي يقيمون خارج المخيمات ، ولا تزال أعداد اللاجئين مستمرة في النمو لإرتفاع معدلات الإنجاب بينهم. وقد أدى هذا التحدي الديموغرافي إلى ضغوط غير مسبوقة على البنية التحتية والموارد الطبيعية والخدمات وخاصة قطاعي الصحة والتعليم، بالإضافة إلى الأثار الديموغرافية التي تمثلت في إحداث خلل في الهرم السكاني بزيادة كبيرة في قاعدة الهرم، مما أثر سلباً على الجهود الوطنية في إستثمار التحول الديموغرافي وإرتفاع نسب الشباب. في ظل ظروف زادت من حدتها آثار جائحة كوفيد 19، التي ضاعفت من التحديات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، وعدم الإستقرار السياسي في المنطقة. وكان لها تأثيرات كبيرة على شرائح كبيرة من الفئات السكانية.

وقد أولى الأردن الأبعاد والقضايا السكانية أهتماماً كبيراً، حيث تبنى منذ عقود طويلة المفاهيم الأساسية للسياسات السكانية والتي تضمن للسكان حقوقهم بالحصول على العيش الكريم، حيث عمل على إدماج الديناميكيات السكانية بالتخطيط التنموي وفي الإستراتيجيات والخطط الوطنية، وتطوير إستراتيجيات تعكس بالكامل الأبعاد المتعددة للتنمية المستدامة، حيث أطلق مؤخراً رؤيته للتحديث الإقتصادي (2022-2033) التي تتمحور حول شعار "مستقبل أفضل" وتقوم على ركيزتين إستراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانات الإقتصادية، والإرتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، بينما تشكل الإستدامة ركناً اساسياً في هذه الرؤية المستقبلية، وقد تم تضمين الأبعاد السكانية المختلفة ضمن ركائز الإستراتيجية ومحركاتها وتم بناء هذه الرؤية إستنادا إلى البيانات حول ديناميكيات السكان، كما أطلق أيضا خارطة طريق لتحديث القطاع العام وبرنامجها التنفيذي للأعوام (2022-2025) تتضمن مجموعة محاور ذات العلاقة بالسكان وقضاياهم إضافة إلى العديد من الإستراتيجيات القطاعية، إلى جانب تطوير منظومة الحياة السياسية.

بينت تقارير المراجعة الوطنية جميعها حول التقدم في تنفيذ إعلان القاهرة 2013 حول السكان والتنمية، العديد من الإنجازات التي حققها الأردن بالإضافة إلى العديد من التحديات ولعل أبرزها على الإطلاق أزمة اللجوء وتداعياتها على كافة القطاعات ولا سيما

قطاعي التعليم والصحة. وجاءت المراجعة الإقليمية السادسة والتي تعد المراجعة الثانية لإعلان القاهرة والتي يقوم بها المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية للسنوات (2018-2022)، حيث سلطت هذه المراجعة الضوء على الإنجازات والتحديات الرئيسية للأردن ضمن مجالات السكان والتخطيط الإستراتيجي، الكرامة والمساواة، الشباب، الأشخاص ذوي الإعاقة، الصحة، والتعاون الدولي والشراكات.

ففي مجال التخطيط السكاني يقوم المجلس الأعلى للسكان - الجهة المرجعية الرئيسية لكافة القضايا والمعلومات السكانية - بالتنسيق بين الإستراتيجيات وبرامج القطاعات التنموية المختلفة فيما يتعلق بإدماج الديناميكيات السكانية بالتخطيط التنموي على المستوى المحلي بهدف تحقيق نمو مستدام وعادل يرتكز على التخطيط من منظور سياسات الفرصة السكانية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحقوق الصحة الإنجابية ضمن منظومة حقوق الإنسان وبنهج جندري بالإرتكاز على برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية (ICPD) وإعلان القاهرة 2013 المنبثق عنه كجزء من تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، والإلتزامات العالمية لقمة نيروبي، حيث قام المجلس بإعداد الإستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) والإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية (2020-2030) والخطة الوطنية لتنفيذ إلتزامات الأردن ضمن إلتزامات قمة نيروبي للأعوام (2021-2030)، وتسليط الضوء على بعض القضايا الملحة والتي تؤثر على الأبعاد السكانية، كما تم إعداد العديد من الإستراتيجيات والخطط الوطنية الرامية إلى تحقيق الوصول الكامل والمتساوي إلى الخدمات والمعلومات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية.

وفي القطاع الصحي عكست المؤشرات الصحية العامة جودة وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة مما وضع الأردن في مرتبة متقدمة في هذا المجال، حيث إرتفع توقع الحياة للمواطن الأردني، وإنخفض معدل وفيات الأطفال الرضع، وإرتفع معدل الأطباء بالنسبة لعدد السكان، كما وإرتفعت أعداد المستشفيات وعدد الاسرة في المستشفيات وحصة الفرد من الإنفاق الصحي الجاري، كما قامت وزارة الصحة بإعادة تفعيل سجل وفيات الأمهات وأتمتتها، والعمل على تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التدخين من خلال زيادة عدد عيادات الإقلاع عن التدخين وإستحداث برنامج المراكز الصحية الصديقة للمسنين، والتوسع في أعداد القرى الصحية، وإعداد البروتوكولات العلاجية وحزمة الدلائل الارشادية ومعايير الرعاية الصحية السليمة والآمنة المعتمدة في المراكز الصحية، إضافة إلى التوسع في برامج الإعتمادية. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات تم التوسع في توظيف التكنولوجيا والتحول الرقمي الصحي، حيث تم التوسع في حوسبة وأتمتة المرافق الصحية، وإعادة هندسة الإجراءات وخدمات ترخيص المهن والمؤسسات الصحية.

يدرك الأردن أن ترسيخ مبادئ حقوق الانسان وتعزيزها عامل رئيسي في تحقيق استقرار وتعزيز الأمن والسلم المجتمعي، وتكفل التشريعات والسياسيات الوطنية حق المواطن الأردني في حياة آمنة مستقرة وكريمة، فقد قام الأردن بإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في السياسات والبرامج وبناءها وفق نهج حقوقي قائم على العدالة والمساواة وسيادة القانون، كما تبنى العديد من التشريعات المتوافقة مع مبادئ حقوق الأنسان والمعايير الوطنية والإقليمية والدولية لترسيخ مختلف الحقوق المدنية والسياسة والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية. حيث تم مؤخراً إجراء العديد من التعديلات على التشريعات الوطنية وتبني

سياسات وإستراتيجيات ذات صلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان العدالة والمساواة والكرامة للجميع، فتم إجراء تعديلات على الدستور الأردني في عام 2022، وإقرار قانون حقوق الطفل لعام 2022، وإقرار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017 ، وصدور قانون الأحزاب السياسية لعام 2022 ، وأجريت تعديلات على قانون الأحوال الشخصية لعام 2019، وتعديلات على قانون العقوبات لعام 2017، وتعديلات قانون منع الإتجار بالبشر لعام 2021، وتعديلات قانون العمل لعام 2019، وصدور نظام العاملين في الزراعة عام 2021، وإصدار نظام التدابير الملحقة بقرار تسوية النزاع في قضايا العنف الأسري رقم 100 لسنة 2019، وإقرار مصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الإجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل للأعوام (2021 - 2023) ، وإصدار نظام تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2021، ونظام التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2021. كما صدرت مجموعة من التشريعات والإستراتيجيات لمكافحة التمييز على أساس النوع الإجتماعي وتمكين المرأة إقتصاديا وسياسا وإجتماعيا وحمايتها من كافة أشكال العنف.

ولأن العيش بكرامة هو أحد أهم مبادئ حقوق الإنسان التي عززها الأردن عبر تشريعاته وإستراتيجياته المختلفة، فقد وضع مجموعة من الإستراتيجيات تهدف إلى تحقيق حياة كريمة لجميع الأردنيين من خلال توفير نظام شامل وشفاف وعادل للحماية الإجتماعية تحمي الأفراد وأسرهم من المتغيرات وتعمل على تكامل السياسات الإجتماعية، حيث تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية 2019-2025، التي تتوافق مع التعهدات التي أعلنتها الحكومة في برامجها التنفيذية المختلفة، والمنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة 2030. إضافة إلى إستحداث العديد من برامج التحويلات النقدية لإستهداف الفئات الأكثر هشاشة وضعفاً، كما وسع الضمان الإجتماعي نطاق شمول التغطية للمستفيدين من نظام التأمينات الإجتماعية المبني على الإشتراكات، وتم إستحداث برامج جديدة مثل برنامجي تأمين الأمومة والتعطل عن العمل، وغيرها من البرامج.

ولتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم وإدماجهم في المجتمع، أطلق الأردن السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2020-2030)، والإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (2020-2030)، كما صدر إعلان الأردن نحو الدمج والتنوع في التعليم في عام 2022، كما نفذت العديد من البرامج الرامية إلى تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات العامة المختلفة وفرص العمل، والذي يتضمن الوصول إلى المرافق الخدمية والمعلومات والبيانات الأساسية، وتهيئة المباني وتوفير الأشكال التيسيرية لتمكن وصول الأشخاص ذوو الإعاقة للمرافق العامة، والبدء بتحويل المنظومة الايوائية للأشخاص ذوي الإعاقة لمنظومة نهارية دامجة ودمجهم مع أسرهم وفي مجتمعاتهم وفي التعليم الرسمي وبكافة مراحله.

وفيما يتعلق بالشباب، يعتبر المجتمع الأردني مجتمعاً شاباً فتياً، ويدرك الأردن أن الإستثمار في الشباب وإكسابهم الخبرات اللازمة يعد اساساً مهماً في التنمية الشاملة المستدامة، فلا تكاد تخلو إستراتيجية وطنية أو إستراتيجية قطاعية من محور أو برنامج يتعلق بالشباب سواء ضمن محاور وبرامج وأنشطة تستهدف الشباب مباشرة أو من خلال توفير بيئة ممكنة للشباب فهم وسيلة التنمية وغايتها. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة في إطلاق مبادرات ومشاريع وطنية تهدف إلى

تعزيز مشاركة الشباب في المجالات السياسية والحياة العامة، غير أن مشاركة الشباب في هذه المجالات ما تزال دون الطموح، وفي مجال تشغيل الشباب وتمكينهم إقتصادياً، تم إطلاق العديد من الخطط والبرامج التي تشجع على العمل وتشجع على إستقطاب الإستثمارات في كافة القطاعات، إلا أن معدلات البطالة لا تزال في أعلى مستوياتها (22.8% بين الأردنيين في عام 2022)، لا سيما بين الإناث الأردنيات حيث بلغت (31.4%) وبين الشباب الأردنيين في الفئة العمرية من (15-25) عاماً حيث إرتفعت معدلات البطالة بينهم بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات الأخيرة لتصل إلى (47%) في عام 2022، وبهذا يواجه الشباب تحديات كبيرة تتعلق بإرتفاع معدلات البطالة بينهم كما تتدنى معدلات مشاركتهم السياسية ومشاركتهم في الحياة العامة.

وعلى مستوى التعاون الدولي والشراكة يقوم الأردن بدور ريادي على مستوى الإقليم في كافة المجالات وخاصة في قضايا السكان والتنمية، حيث أن له إسهامات كبيرة وملموسة ومؤثرة في مجال السكان والتنمية على مستوى المنطقة العربية، إلى جانب شراكاته مع العديد مع الجهات المانحة على المستوى الإقليمي والدولي لتنفيذ السياسات والبرامج السكانية على المستوى الوطني.

إن إستعراض التقدم الذي أحرزه الأردن في المجالات الصحية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية والتعليمية، لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن التحديات المختلفة التي يواجهها الأردن والتي ساهمت في تباطؤ ملموس في التقدم في بعض القطاعات وتراجع كبير في قطاعات أخرى، وقد برزت هذه التحديات بشكل كبير خلال الخمس سنوات السابقة، كالتداعيات المعقّدة لجائحة كورونا والتحديات الإقتصادية العالمية وعدم الإستقرار السياسي في المنطقة، وبالتأكيد فإن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين أدى إلى إجهاد قدرات القطاعات المختلفة وزيادة الضغط على البنية التحتية والإمدادات، إذ يتحمل الأردن تبعات اللجوء ويساهم في الإنفاق على الخدمات المقدمة للاجئين السوريين في ضوء تراجع الدعم الدولي بشكل كبير من جهة، وفي ضوء التحديات التي يواجهها الإقتصاد الأردني من جهة أخرى، هذا إضافة إلى التداعيات العالمية للأزمة الروسية الأوكرانية التي شكلت ضغوطا إضافية ناجمة عن الإرتفاع الحاد في أسعار النفط والغذاء وأسعار الفائدة عالميا. وبغض النظر عن هذه التحديات الكبيرة، ومع دخول الأزمة السورية عامها الثاني عشر يؤكد الأردن بأنه مستمر بتقديم خدماته وخاصة الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات للاجئين "حتى لا يتخلف عن الركب أحد".

وقد خلصت المراجعة الوطنية للأعوام (2018-2022)، لتؤكد على إلتزام الأردن بتنفيذ بنود إعلان القاهرة 2013 ، كما أظهرت المراجعة تقدم الأردن تقدماً ملموساً في العديد من المجالات بالرغم من التحديات القائمة المرتبطة بتداعيات جائحة كورونا وتدفق اللاجئين وعدم الإستقرار السياسي في المنطقة والتي كانت لها تأثيرات كبيرة على شرائح كبيرة من السكان. وبينت هذه المراجعة أيضا أهمية تعزيز التعاون والشراكات والدعم الفني على المستوى الإقليمي والدولي، وأهمية بناء القدرات في مجال إدماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي، إضافة إلى تطوير السجلات الإدارية كمصدر أساسي للبيانات وبناء القدرات في مجال بلورة خطط الإستجابات الوطنية في أوقات الأزمات بناء على الخصائص السكانية والتحديات القائمة، إلى جانب الحاجة إلى مأسسة أنظمة الإنذار المبكر للقضايا الإجتماعية والإقتصادية وتعزيز الإستدامة المالية.

اولا: المقدمة

يعتبر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD)، الذي عقد في القاهرة في عام 1994، إلتزاماً دولياً هاماً جمع 179 دولة لمناقشة قضايا السكان والتنمية إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووسائل إعلام. وأعتمد برنامج عمل حدد نهجًا شاملًا يركز على العلاقة الوطيدة بين السكان والتنمية، ونقل السياسات والبرامج السكانية نحو تركيز محوره الافراد في إطار معايير حقوق الإنسان.

وقد أرسى الإجماع على برنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي رؤية شمولية للتنمية ومتطلباتها تشتمل على عدة عناصر. على سبيل المثال، تطرق برنامج عمل القاهرة للعلاقات المتداخلة والمعقدة بين السكان والنمو الإقتصادي والفقر والتنمية المستدامة وكذلك التوزيع السكاني والتغير المناخي والتحضّر والهجرة وجمع البيانات وتحليلها. وجاءت الأهداف والإجراءات السكانية والإنمائية الواردة في برنامج عمل القاهرة متصدية للتحديات الشديدة والعلاقات المتبادلة بين التغير السكاني والنمو الإقتصادي المضطرد في سياق التنمية المستدامة التي لا تضحي بحقوق الأجيال القادمة من أجل الأجيال الحاضرة.

كما شكّل برنامج العمل إطاراً مرجعياً إستندت إليه عدد من الاتفاقيات الدولية ومنها إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (2002)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2015)، والخطة الحضرية الجديدة (2016)، والإتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (2018).

وفي عام 2019، انعقدت قمة نيروبي مما أسفر عن 775 إلتزاماً من 137 حكومة ومجتمعًا مدنيًا وقطاع خاص ومنظمات محلية، مما أسفر عن إلتزامات قمة نيروبي ومؤكدة أن برنامج الأعمال لا يزال مستمرًا. تكمل إلتزامات نيروبي الجهود الدولية الأخرى لمواصلة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأهداف التنيمة المستدامة عام 2030.

كما انعقدت سلسلة من المؤتمرات الدولية التي أعادت تأكيد رؤية مؤتمر القاهرة، وكانت هناك مراجعات دورية قطرية، وكذلك مراجعات إقليمية وعالمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بهدف متابعة تقوية جدول الأعمال وتحديد الثغرات والإحتياجات الجديدة والناشئة. ففي عام 2018، قبل الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية،عُقدت العديد من إجتماعات مجموعات الخبراء، فضلاً عن المراجعات الإقليمية في جميع أنحاء العالم. أكدت الإستعراضات من جديد أهمية تنفيذ برنامج العمل وكذلك الحاجة إلى رصد التقدم لضمان عدم تخلف أحد عن الركب في جهود التنمية.

وعلى المستوى العربي وفي مناسبة الذكرى العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نظمت اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية المراجعة الإقليمية الرابعة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتُوج المؤتمر بإعلان القاهرة 2013 الذي جدد إلتزام الدول الأعضاء ببرنامج عمل 1994، باعتباره خطة لم تُستكمل بعد لتوجيه جهود البلدان العربية السكانية لما بعد عام 2014.

إستعرضت المراجعة الإقليمية العربية التقدم المحرز خلال السنوات الخمس التي تلت إعلان القاهرة العام 2013 في المنطقة العربية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في عام 1994. وسلطت هذه المراجعة الضوء على الإنجازات الرئيسية للمنطقة العربية، مثل الإنخفاض الملحوظ في معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وتحسين خدمات الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة، وزيادة معدلات الإلتحاق بالمدارس والمساواة بين الجنسين في التعليم. إضافة إلى تراجع نسب الفقر، وإنخفاض عدد وفيات الأمهات. ومع ذلك، فإن المنطقة العربية واجهت أيضًا تحديات رئيسية هددت قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ إعلان القاهرة. كالتقدم غير المتكافئ وغير الكافي، وإستمرار عدم المساواة داخل البلدان، لا سيما بين المناطق الريفية والحضرية، والضغوط على الموارد البيئية، والحدود الدنيا لمنظومة الحماية الإجتماعية المحدودة وغير الشاملة، وغياب التغطية الصحية الشاملة بما في ذلك الصحة الجنسية، وإرتفاع معدلات البطالة بين الشباب. كما أدى الصراع والإحتلال وعدم الإستقرار السياسي— الذي طال أمده في جميع أنحاء المنطقة- في كثير من الحالات، إلى عكس مكاسب التنمية.

يشير التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 القاهرة بعد مرور خمسة عشر عامًا، والذي اصدره المجلس الأعلى للسكان في عام 2009 حول التقدم الذي أحرزته المملكة الأردنية الهاشمية نحو تنفيذ برنامج عمل القاهرة إلى إنجازات كبيرة حيث تراجع معدل الإنجاب الكلي بسرعة خلال عقد التسعينات، وإنخفض معدل وفيات الأطفال الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة وإرتفع توقع الحياة للفرد. وإنخفضت نسبة وفيات الأمهات الناتجة عن مضاعفات الحمل والولادة والنفاس، حيث زاد الإلتزام بخدمات الصحة الإنجابية وتحسينها. أشار التقرير ايضًا إلى إنجازات ملموسة في مجالات التعليم والصحة وتمكين المرأة والأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ على التنوع الحيوي.

كما بينت تقارير المراجعة الوطنية جميعها حول التقدم في تنفيذ إعلان القاهرة 2013 حول السكان والتنمية، العديد من الإنجازات التي حققها الاردن بالإضافة إلى العديد من التحديات ولعل أبرزها على الإطلاق أزمة اللجوء وتداعياتها على كافة القطاعات ولا سيما قطاعي التعليم والصحة.

وتأتي أهمية المراجعة الإقليمية السادسة والتي تعد المراجعة الثانية لإعلان القاهرة والتي يقوم بها المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية للسنوات (2018-2022)، في ظل ظروف زادت من حدتها آثار جائحة كوفيد 19، التي ضاعفت من التحديات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وعدم الإستقرار السياسي في المنطقة. حيث كان لها تأثيرات كبيرة على شرائح كبيرة من الفئات السكانية.

هدف التقرير:

يهدف التقرير إلى رصد التقدم الذي أحرزته المملكة الأردنية الهاشمية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 وذلك خلال الفترة (2018-2022) ، ويتضمن ما يلي :

1. رصد التقدم المحرز على مدى السنوات الخمس الماضية في تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية على المستوى الوطني.

2. إبراز الإتجاهات والتطورات ونقاط الضعف والقوة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية على المستوى الوطني.
3. تحديد التحديات التي يواجهها الأردن في الوفاء بإلتزاماته والفرص والعوامل الإيجابية التي ساهمت في إنجاح الجهود في هذا المجال وتحديد القضايا ذات الألولوية .
4. تسليط الضوء على بعض الممارسات الواعدة، والتي يمكن تعميمها على المستوى الإقليمي.
5. تقديم توصيات لتحسين تنفيذ خطة العمل في المستقبل.

المنهجية:

تضمنت منهجية إعداد التقرير الخطوات التالية:

1. مراجعة الأدبيات:

تم إجراء مراجعة مكتبية شاملة للأدبيات الموجودة، بما في ذلك التقارير من المراجعات الوطنية والإقليمية السابقة، للحصول على فهم شامل للتقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها في تنفيذ خطة العمل في الأردن ومن ضمن هذه التقارير مايلي:

- التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي السكان والتنمية - القاهرة 1994 بعد مرور خمسة عشر عاما.
- تقرير تقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين.
- المراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد للشيخوخة 2022، والمراجعة الثانية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة 2016، المراجعة الأولى للإتفاق العالمي حول الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية 2021 ، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية، المراجعة إلاقليمية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى الذكرى الخامسة عشر ربط برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالأهداف الإنمائية للألفية 1994 - 2009، خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ملخص التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما.
- التقرير الطوعي الأول والثاني حول تنفيذ أجندة وأهداف التنمية المستدامة 2030.
- الإستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) والإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية (2020-2030) والخطة الوطنية للأعوام (2021-2030) لتنفيذ لإلتزامات الأردن نحو قمة نيروبي 2019.
- تقارير المجلس الأعلى للسكان وأوراق السياسات.
- نشرات دائرة الإحصاءات العامة والمسوح الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية ذات العلاقة مثل مسح السكان والصحة الأسرية 2017، مسوح نفقات ودخل الأسرة وغيرها من المسوح ذات العلاقة.
- مراجعة مدى التقدم بالمؤشرات ذات العلاقة بالشأن السكاني وإلتزامات نيروبي وقضايا الصحة الإنجابية.
- الإطلاع على النموذج التوجيهي وهيكليته لإعداد التقرير والأسئلة الواردة في الاستمارة المعدة لهذا الغرض المعد من قبل الإسكوا .
- المراجعة الإقليمية لمؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013
- منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان/ المكتب الإقليمي للدول العربية الإسكوا وجامعة الدول العربية وغيرها من المنشورات والتقارير الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

2. مراجعة البيانات وتحليلها:

تمت عملية جمع البيانات وفق نهج كمي ونوعي تضمن مراجعة الادبيات، بما في ذلك الإستراتيجيات والسياسات والتقارير الجهات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ، حيث تم تقييم الوضع الحالي للسياسات والبرامج السكانية في الأردن وقياس مدى التقدم المحرز على مدى حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، ومراجعة مدى التقدم بالمؤشرات ذات العلاقة بالشأن السكاني وإلتزامات نيروبي وقضايا الصحة الإنجابية وتحليل الاستمارة المعدة لهذا الغرض، حسب المحاور المختلفة وتضمنت مرحلة جمع البيانات أيضا، مقابلات شبه منظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

3. المشاورات الوطنية:

تم إجراء المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والخبراء في هذا المجال، لإكتساب وجهات نظرهم حول تنفيذ خطة العمل وتحديد التحديات والفرص بالتنسيق مع فريق المجلس الأعلى للسكان. كما تم إشراك شركاء المجلس من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المعنية والمؤسسات العلمية والبحثية المعنية والجهات المانحة العاملة في الأردن؛ وعقد إجتماعات ولقاءات مع الجهات ذات العلاقة.

القسم الأول: الخصائص الديموغرافية والإجتماعية للسكان

شهدت المئوية الأولى للأردن تحولات ديموغرافية وإقتصادية وإجتماعية وسياسية، شملت جميع مجالات الحياة، وترجمت هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كافة المجالات الصحية والتعليمية والإقتصادية والإجتماعية، وتوافر بنية تحتية وخدمات نوعية شاملة. وبالمقابل كانت هناك تغيرات جوهرية في ديناميكيات السكان، حيث إرتفع عدد السكان على مدى العقدين الماضيين إلى أكثر من الضعف (من 5.1 مليون نسمة في عام 2002 إلى 11.3 مليون نسمة في عام 2022)، حيث أن 6 ملايين نسمة منهم هم حصيلة الزيادة السكانية في فترة زمنية لا تتجأوز (عقدين) وهي السنوات الواقعة بين 2004-2023، وقد كان هذا الإرتفاع الكبير بسبب النزاعات في المنطقة وما نتج عنها من موجات لجوء قسري أدت إلى تدفّق أعداد كبيرة من اللاجئين/ات، شكل غير الأردنيين/ات أكثر من (31%) من المجموع الكلي للسكان، ويبلغ عدد اللاجئين/ات السوريين أكثر من 1.3 مليون سوري، يقطن أقل من (15%) منهم في المخيمات، ولا تزال أعداد اللاجئين/ات مستمرة في النمو لإرتفاع معدلات الإنجاب بينهم. وبهذا يستضيف الأردن ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين/ات مقارنة مع عدد المواطنين/ات، وقد أدى هذا التحدي الديموغرافي إلى ضغوط غير مسبوقة على البنية التحتية والموارد الطبيعية والخدمات وخاصة قطاعي الصحة والتعليم، مما أدى إلى إجهاد قدرات هذه القطاعات وزيادة الضغط على البنية التحتية والإمدادات. وإنخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وضعفت قدراته الشرائية، بالإضافة إلى الأثار الديموغرافية التي تمثلت في إحداث خلل في الهرم السكاني بزيادة كبيرة في قاعدة الهرم، مما سيؤثر سلبا على الجهود الوطنية في إستثمار التحول الديموغرافي وإرتفاع نسب الشباب.

إضافة إلى ذلك يواجه الأردن أيضا تحديات مرتبطة في التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان حيث أن (8 %) من السكان يسكنون في محافظات جنوب الأردن

على ما نسبته (51.2 %) من مساحة المملكة، كما يسكن ثلاثة أرباع السكان (74.8 %) في ثلاث محافظات (العاصمة، أربد، الزرقاء) وإذا أضفنا المحافظة التي تحتل المرتبة الرابعة وهي محافظة المفرق يكون ما نسبته (80.6 %) من السكان يقطنون في أربع محافظات، والخمس الباقي يسكنون في بقية المحافظات الثمانية .

كما ولا تزال معدلات البطالة في أعلى مستوياتها (22.8% بين الأردنيين في عام 2022)، لا سيما بين الإناث الأردنيات حيث بلغت (31.4%) وبين الشباب الأردنيين في الفئة العمرية من (15 - 25) عاماً حيث إرتفعت معدلات البطالة بينهم بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات الأخيرة (من 37.3% في عام 2017 إلى 47% في عام 2022) وبهذا يواجه الشباب قدرا كبيرا من عدم اليقين لدخولهم إلى سوق العمل. كما تتفأوت معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث أن المستوى التعليمي لمعظم العاطلين عن العمل من الذكور الأردنيين (68.3%) هو ثانوي فما دون، بالمقابل فإن معظم الإناث الأردنيات العاطلات عن العمل (79.8%) يحملن الدرجة الجامعية الأولى على الأقل. وتعد المشاركة في سوق العمل منخفضة بين الأردنيين أيضاً (حيث بلغت 33.4% في عام 2022)، وللإناث (13.9%)، وعلى الرغم من ذلك فأن الأردنيين/ات الحاصلين على مؤهلات أكاديمية عالية ظلوا في ازدياد بفضل التركيز على الإستثمار في رأس المال البشري.

وبالمقابل حقق الأردن تقدماً كبيراً في القضاء على أوجه التفأوت المرتبطة بالنوع الإجتماعي في التعليم، وكانت فجوة النوع الإجتماعي لصالح الطالبات في مرحلتي رياض الأطفال والمرحلة الأساسية، وفي المرحلة الثانوية بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين للمرحلة الثانوية من التعليم (1.06%)، وفي مجال الصحة الجنسية والإنجابية، تتم تقريبا جميع الولادات في الأردن تحت إشراف أخصائيون صحيّون مهرة (99.7%)، كما وإنخفض معدل وفيات الأطفال الرضع 19 لكل الف (عام 2012) إلى 17 وفاة لكل الف (عام 2017-18) ، ولدى الأردن إطار مؤسسي فعال لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الإجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل، حيث أشارت بيانات مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2017 إلى أن نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج واعمارهن 15-49 سنة وتعرّضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من الزوج الحالي أو السابق قد إنخفضت من 22% إلى 20.4% في عام 2017، وبالرغم من هذا الإنخفاض الا أن النسب لا تزال مرتفعة.

وفي مجال المشاركة السياسية للشباب، بلغت نسبة الشباب أعضاء مجلس النواب الأردني في مجلس النواب الحالي (التاسع عشر) في الفئة العمرية من(30-40) سنة (11.5 %)، وفي عام 2022 ، وجرى تعديل المادة (70) من الدستور لتخفيض سنّ الترشح لمجلس النواب ليصبح (25) سنة شمسية بدلا من (30) سنة، لإتاحة الفرصة والمجال أمام الشباب للترشح لعضوية مجلس النواب في الانتخابات المقبلة. وفي ذات السياق تراجعت نسبة التمثيل النسائي في مجلس النواب الحالي (التاسع عشر) إلى (11.5%)، فيما كانت نسبة تمثيلهنّ في مجلس النواب الثامن عشر (15.4%)، وبالمقابل إرتفعت نسبة تمثيل النساء في مجلس الأعيان الحالي (التاسع والعشرين) لعام 2022 لتصل إلى (15.3%) مقارنة (10.8%) في المجلس الثامن والعشرين.

وعلى المستوى الإقتصادي، يواجه الإقتصاد الأردني تحديات كبيرة بسبب إستمرار تباطؤ ديناميات النمو والتحديات الهيكلية إلى جانب تحديات الإقتصاد الكلي الأخرى، كما ويواجه الأردن أيضا العديد من التحديات المرتبطة

بالمناخ، ومنها الزيادات الكبيرة في درجات الحرارة وإنخفاض تساقط الأمطار وزيادة موجات الجفاف، والإعتماد على مصادر الطاقة الخارجية. كما يُعد أحد أكثر البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي في العالم.

هذا إضافة إلى التداعيات العالمية المعقّدة لجائحة كورونا التي أدت إلى مضاعفة هذه التحديات وإثقال الرحلة نحو تحقيق الأهداف والخطط التنموية والإقتصادية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ومع بدء الأردن برسم مسار للتعافي يشمل الجميع على مواجهة الازمات ويركز على مصادر الطاقة المتجددة، أطلت الأزمة الروسية الأوكرانية وشكلت ضغوطا إضافية ناجمة عن الإرتفاع الحاد في أسعار النفط والغذاء وأسعار الفائدة عالميا، مما إنعكس سلبا على جهود التعافي.

إن إلتزام الأردن المستمر في تقديم الخدمات للاجئين السوريين، تأثر بشكل كبير بتراجع الدعم الدولي للأزمة السورية. فقد بلغ التمويل المطلوب لخطة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية في عام 2021 ما قيمته 2.4 مليار دولار أميركي، تلقى الأردن منها 774 مليوناً فقط، وهو ما يمثل (30.6 %) من التمويل المطلوب. وقد أدى ضعف التمويل إلى إنخفاض عدد الخدمات المتوفرة ومستواها. ولا يمكن للأردن تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية وبيئية شاملة ومستدامة بمفرده، فعلى المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته وتقديم الدعم للأردن لمساندته على الإستمرار في تقديم الخدمات للاجئين.

القسم الثاني: السكان والتخطيط الإستراتيجي في الأردن

أولاً: آليّات التخطيط السكاني في الأردن

أولى الأردن الأبعاد والقضايا السكانية إهتماما كبيرا، حيث تبنى منذ عقود طويلة المفاهيم الأساسية للسياسات السكانية والتي تضمن للسكان حقوقهم بالحصول على العيش الكريم ، حيث تضمن كل من الدستور الأردني والميثاق الوطني الأردني والبيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة نصوصاً واضحة وصريحة لضمان ذلك وآليات تنفيذه، وقد إنعكس هذا الإهتمام منذ أكثر من نصف قرن بإنشاء اللجنة الوطنية للسكان في عام 1973 ، وإيماناً بأهمية الدور الذي تؤديه اللجنة الوطنية للسكان في مجال العمل التنموي، وبهدف توجيه الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل على تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية الإقتصادية والموارد الوطنية، فقد تمّ عام 2002 إعادة هيكلة اللجنة الوطنية وتغيير إسمها لتصبح «المجلس الأعلى للسكان».

وقد تم رفد المجلس بالموارد البشرية المتخصصة حيث قام المجلس وعلى مدى سنوات طويلة ببناء وتعزيز قدرات فريقه وفي كافة المجالات ذات العلاقة بقضايا السكان، كما يعمل المجلس أيضا من خلال مجموعة من ضباط الإرتباط من الوزارات والجهات الحكومية والقطاع الخاص، تم أيضا تدريبهم على القضايا السكانية المختلفة وعلاقتها بالتنمية المستدامة وإشراكهم في إعداد الإستراتيجيات والخطط الوطنية ذات العلاقة بالسكان والتنمية بأبعادها المختلفة، وبالمقابل يشارك المجلس ضمن فرق العمل في مختلف الإستراتيجيات والسياسات القطاعية الوطنية، كما ويتم تخصيص موازنة سنوية للمجلس ضمن بنود الموازنة الحكومية لتمكينه من القيام بمهامه، إضافة إلى أن المجلس يقوم من خلال شراكته مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية بتوفير الدعم المالي والفني للقيام ببرامجه وأنشطته المختلفة، غير أن هناك حاجة أيضا لدعم كوادر المجلس وزيادة مخصصاته المالية من موازنة الحكومة لتمكينه من القيام بمهامه بكفاءة وفاعلية.

ثانياً: التعاون والتنسيق والتشبيك في القضايا السكانية

يقوم المجلس الأعلى للسكان - الجهة المرجعية الرئيسية لكافة القضايا والمعلومات السكانية - بالتنسيق والربط ما بين إستراتيجيات وبرامج القطاعات التنموية المختلفة بما ينسجم مع أهدافه الإستراتيجية حول تحقيق نمو مستدام وعادل يرتكز على التخطيط من منظور سياسات الفرصة السكانية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحقوق الصحة الإنجابية ضمن منظومة حقوق الإنسان وبنهج جندري بالإرتكاز على برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية (ICPD) كجزء من تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، والإلتزامات العالمية لقمة نيروبي. من خلال مجموعة من الآليات، فمن خلال مجلس الأمناء (مجلس أمناء المجلس الأعلى للسكان) الذي يضم في عضويته مجموعة من الوزراء والأمناء والمدراء العامين من الوزرات والمؤسسات الرسمية ،إضافة إلى ممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بعمل المجلس، يتم التنسيق بين هذه الجهات لغايات إدماج المتغيرات السكانية بالتخطيط التنموي من جهة، ويرفع المجلس قراراته إلى مجلس الوزراء الذي يتبنى بدوره مخرجات ونتائج عمل المجلس ويقوم تعميمها على الوزارات والمؤسسات المعنية لغايات التنفيذ من جهة أخرى. بالإضافة إلى إعتماد وزارة التخطيط والتعاون الدولي على الإستراتيجيات المتعلقة بقضايا السكان والتنمية والرجوع لها كأساس عند بناء البرامج والخطط التنموية للدولة.

وفي ذات السياق وضمن آليات التنسيق أيضا يشارك المجلس الأعلى للسكان في إعداد الخطط والبرامج الوطنية التنموية من خلال الفرق القطاعية التي يتم تشكيلها لهذه الغاية، حيث يشارك المجلس في أكثر من 30 لجنة وطنية معنية بقضايا السكان والتنمية ومنها(اللجنة الملكية لتطوير المنظومة السياسية، اللجنة الوزارية لتميكن المرأة، الفريق الوطني للحماية من العنف، اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة، اللجنة الوطنية لخطة الإستجابة للأزمة السورية، مجلس أمناء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ، اللجنة التوجيهية لمتابعة لسجل الوطني لوفيات الأمهات وحديثي الولادة، اللجان الفنية لمسح السكان والصحة الأسرية 2023) وغيرها من اللجان، كما أن لدى المجلس ضباط /ات ارتباط من مختلف الوزارات والجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، تم بناء قدراتهم في مجال إدماج الأبعاد السكانية في إستراتيجيات وخطط وبرامج مؤسساتهم، كما ويقوم المجلس أيضا ومن خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، بإستقطاب العديد من الخبراء في مجالات مختلفة ليقوموا بتقديم الدعم الفني للجهات التي تقوم بإعداد الخطط القطاعية التنموية لإدماج الأبعاد السكانية ضمنها.

كما يتم تضمين الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالسكان خطة للإتصال يتم فيها توضيح أدوار الشركاء في المتابعة من أجل توزيع الأدوار والمسؤوليات على مختلف الجهات الشريكة والأدوار التي يجب عليهم القيام بها، ويقوم المجلس الأعلى للسكان في خلق الروابط بين مختلف القطاعات ذات العلاقة والتنسيق بينها لتحقيق المخرجات والنتائج المرغوبة، وتتشارك الجهات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بمجموعة من الأدوار ومن أهمها تضمين السياسات والقضايا السكانية للخطط والبرامج المؤسسية وخلق الوعي حول التحديات والأولويات السكانية .

ثالثا: البعد السكاني في الإستراتيجيات والخطط الوطنية ودور البيانات السكانية في عملية التخطيط

فيما يتعلق بإدماج البعد السكاني في الإستراتيجيات والخطط الوطنية والإعتماد على البيانات السكانية،

فلدى الأردن تصور واضح حول آليات إدماج الأبعاد السكانية بالتخطيط التنموي الوطني، حيث تؤثر الديناميكيات السكانية (حجم السكان وهيكلهم وتوزيعهم) والمخرجات المرتبطة بها على جميع جوانب الحياة البشرية بما في ذلك البيئة، حيث أنه لا يوجد قطاع تنموي ليس له بعد سكاني. ويحرص الأردن العمل على تخصيص الموارد المالية وتوفير القدرات البشرية والتكنولوجية اللازمة لإدماج قضايا السكان في التخطيط، غير أنه نتيجة للتحديات الإقتصادية التي يواجهها، فإن هناك حاجة لمزيد من الدعم المالي والفني في هذا المجال. أطلقت الدولة الأردنية في عام 2015 رؤية الأردن 2025 وهي وثيقة إقتصادية وإجتماعية للسنوات العشر اللاحقة، جسدت رؤية وإستراتيجية وطنية وتضمنت العديد من الأولويات الإستراتيجية ذات العلاقة بالسكان وقضاياهم مثل القضاء على الفقر والحماية الإجتماعية والتنمية المحلية وغيرها من الأولويات ذات العلاقة، ومن ثم تم وضع خطط وطنية تنفيذية ممثلة في نسختها الأخيرة بالبرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة 2021-2024 تأخذ في الحسبان مخرجات الوثيقة والإستراتيجيات القطاعية ، كما أعتمد الأردن خطة لتحفيز النمو الإقتصادي للأعوام 2018- 2022 لتركيز الجهود على أجندة النمو الشامل. وقد ركز الأردن خلال الخمس سنوات السابقة على القضايا السكانية والتنموية ذات الأولوية وبالأخص في مجال إدماج الديناميكيات السكانية بالتخطيط التنموي وفي الإستراتيجيات والخطط الوطنية، كما حأول الأردن تطوير إستراتيجيات تعكس بالكامل الأبعاد المتعددة للتنمية المستدامة، وأطلق مؤخراً رؤيته للتحديث الإقتصادي(2022-2033) التي تتمحور حول شعار «مستقبل أفضل» وتقوم على ركيزتين إستراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانات الإقتصادية، والإرتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، بينما تشكل الإستدامة ركناً اساسياً في هذه الرؤية المستقبلية. وسيتم تنفيذ الرؤية من خلال ثمانية محركات لنمو الإقتصاد تغطي 35 من القطاعات الرئيسة والفرعية وتتضمن أكثر من 360 مبادرة، جرى تحديد الأهداف ومؤشرات قياس الأداء والجهات المسؤولة عن التنفيذ ضمن إطار زمني متسلسل ومرحلي، وتشمل محركات النمو الإقتصادي الصناعات عالية القيمة، والخدمات المستقبلية. والإستثمار والبيئة المستدامة، والريادة والابداع والتعليم، ونوعية الحياة والموارد المستدامة، وقد تم تضمين الأبعاد السكانية المختلفة ضمن ركائز الإستراتيجية ومحركاتها وتم بناء هذه الرؤية إستنادا إلى البيانات حول ديناميكات السكان، وبما ينسجم مع الإستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030، كما اقر الأردن خارطة طريق لتحديث القطاع العام التي تتضمن مجموعة محأور ذات العلاقة بالسكان وقضاياهم.

وفي ذات السياق قامت عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية بإعداد وإطلاق وتنفيذ مجموعة من الإستراتيجيات ذات العلاقة مثل الإستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية التي طورها المجلس الوطني لشؤون الأسرة، والتي تضمنت أهدافاً إستراتيجية مثل صياغة سياسات أسرية تتكامل مع السياسات التنموية وتقديم التوصيات وسبل التدخل لتحسين مستوى المعيشة للأسرة، والإستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية (2019-2022) التي قامت بإعدادها وزارة التنمية الإجتماعية وهدفت إلى حماية المواطنين وتمكينهم من تلبية إحتياجاتهم الأساسية وتمتعهم بالمعيشة الكريمة وحصولهم على الخدمات الإجتماعية وفرص العمل وتعزيز قدرتهم على التعامل مع المخاطر التي قد تؤدي بهم إلى الفقر، وفي الوقت نفسه محأولة

كسر حلقة الفقر المتوارثة من جيل إلى آخر، وأقر الأردن إستراتيجية التمكين الإقتصادي عام 2020 للأسر الفقيرة (إستراتيجية برنامج التخرج الوطني) وتهدف الإستراتيجية إلى التمكين الإقتصادي للفقراء والمستضعفين وإدماجهم في سوق العمل. كما أعدت وزارة العمل الميثاق الوطني للتشغيل الذي يتضمن محأور مختلفة بالإضافة إلى مشاريع وبرامج رئيسية لدعم التشغيل. ومن ضمن البرامج الرئيسية للميثاق برنامج «خدمة وطن»، و«المنصة الوطنية للتشغيل»، وبرنامج «انهض للتشغيل الذاتي» وتضمنت الإستراتيجية الوطنية للإسكان تحسين الحصول على السكن اللائق للفقراء وزيادة عرض مساكن الإيجار وتعزيز التنمية المحلية.

ومن جانب أخر وفي مجال إدراج الأبعاد السكانية في الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتمكين المرأة تضمنت الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) والخطة التنفيذية المنبثقة عنها أربعة أهداف رئيسة تتنأول تحقيق المشاركة الفاعلة للنساء وشمولهن في العملية التنموية وحصولهن على حقوقهن الإنسانية في الفضاءين العام والخاص، وأهدافا تتركز بشكل أساسي على دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وضرورة تبني الأعراف والأدوار الإجتماعية الإيجابية للنساء والرجال لضمان فعالية الجهود في مجابهة العنف والتمييز القائم على أساس الجنس. وعززت خطة التمكين الإقتصادي للمرأة (2019-2024) والسياسة الحكومية لإدماج النوع الإجتماعي التي صادق عليها مجلس الوزراء في عام 2020 ، الأهداف الأساسية لإستراتيجية المرأة في الأردن. ويجري العمل حالياً على دمج محأور الإستراتيجية الوطنية للمرأة في البرنامج التنفيذي التأشيري التنموي، ويكمل ذلك سياسة الحكومة لتعميم مراعاة منظور النوع الإجتماعي لمعالجة المسأواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عملها.

وبما أن قضايا وسياسات السكان على مستوى العالم تولي جل إهتمامها إلى فئة الشباب فقد تم إعداد إستراتيجيات تهدف إلى تمكين الشباب في المجال السياسي والإقتصادي والإجتماعي وتطوير مهاراتهم والعاملين معهم معرفياً ومهارياً مثل الإستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) ، وإستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني والإستراتيجية الوطنية للتشغيل (2011-2020)، وقد تضمنت كل من الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018-2022) والخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي (2022-2024) على عدد من الأهداف الإستراتيجية التي تتقاطع مع الأهداف السكانية مثل ضمان حصول الأطفال ذكوراً واناثاً على تعليم نوعي وبشكل عادل وضمان العدالة والتكافؤ في توفير الفرص التعليمية للطلبة خلال المرحلة الجامعية. كذلك تم إعداد ونشر العديد من الوثائق التي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الفئات الأكثر هشاشة من السكان مثل قانون الأشخاص ذوى الإعاقة 2017، والإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (2020-2030)، وقانون حقوق الطفل 2022، والإستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (2018-2022) والتي تضمنت محأور متعلقة بكبار السن والتنمية والرعاية الصحية لكبار السن والبيئة المادية والرعاية الإجتماعية الداعمة لكبار السن، حيث أعتمدت هذه الإستراتيجية على البيانات السكانية وديناميكيات السكان في إعدادها أخذة بعين الاعتبار الأبعاد السكانية المتعلقة بكبار السن، كما تم إعداد مصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف الأسري وحماية الطفل (2021-2023) ، والخطة الوطنية لتنفيذ توصيات دراسة زواج القاصرات في الأردن للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة للأعوام (2018-2022) والخطة المحدثة لها للاعوام 2020-2024 . كذلك تم تطوير الخطة الوطنية

الشاملة لحقوق الانسان (2016-2025) لتحقيق هدف إستراتيجي عام يتمثل في صون كرامة الإنسان وحماية وتعزيز حقوقه وحرياته الأساسية وإحترامها، والإرتقاء بمكانة الأردن كنموذج متقدم في مجال حقوق الإنسان وذلك بالإستناد إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والدستور الأردني والشرعية الدولية لحقوق الإنسان ومنظومة التشريعات الوطنية والميثاق الوطني الأردني.

وإستنادا إلى دوره في إعداد الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالسكان، والتنسيق مع كافة الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، يقوم المجلس الأعلى للسكان بالتعأون والتنسيق مع القطاعات المختلفة، حيث يقوم بالتنسيق مع القطاع غير الحكومي (منظمات المجتمع المدني والمجالس البلدية والمحلية) والقطاع الخاص من خلال تضمين وإدراج القضايا والسكانية ضمن جدول أعمالها المؤسسي والتشغيلي وتوسيع مبادرات وتدخلات المسؤولية الإجتماعية للشركات وتعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وخلق الوعي حول التحديات والأولويات السكانية وتعزيز مشاركة المرأة والشباب في مبادرات المجتمعات المحلية، كما يوجد ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في اللجان الفنية والتوجيهية التي يشكلها المجلس. وقد قام المجلس الأعلى للسكان بإعداد الإستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) والإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية (2020-2030) والخطة الوطنية للاعوام (2021-2030) لتنفيذ إلتزامات الأردن ضمن إلتزامات قمة نيروبي 2019 ، إلى جانب إدماج الديناميكيات السكانية بالتخطيط التنموي على المستوى المحلي، وإعداد إستراتيجية الاتصال لقضايا الصحة الجنسية والإنجابية لمنصة الشيرنت للأعوام (2022-2024) ، وتسليط الضوء على بعض القضايا الملحة والتي تؤثر على القضايا السكانية، كان القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني شريكا في إعداد هذه الإستراتيجيات.

كما تعأون المجلس الأعلى للسكان أيضا مع وزارة الإدارة المحلية خلال الأعوام 2018-2022 لتعزيز إدماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي من خلال تنفيذ برامج بناء قدرات لوحدات التنمية المحلية وأعضاء مجالس المحافظات ومجالس البلديات في مجال إدماج البعد السكاني والنوع الإجتماعي في الخطط المحلية وكان ذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الوكالة الامريكية للتنمية الدولية .

وفي مجال رصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة 2030، قدم الأردن إستعراضاً وطنياً طوعياً في عام 2017 لأجندة التنمية المستدامة 2030، وإستعراضاً وطنياً طوعياً عن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم في عام 2020، ومؤخرا قدم الأردن إستعراضه الطوعي الوطني الثاني لأجندة التنمية المستدامة 2030 خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي أقيم مؤخرا في الأمم المتحدة في نيويورك 2022، وكان من أوائل الدول التي بادرت إلى ذلك، إستندت كل هذه التقارير إلى قواعد البيانات السكانية والإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالسكان.

حيث تضمن التقرير الطوعي الثاني التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كافة، بعد الأخذ بالإعتبار تركيز المنتدى السياسي رفيع المستوى على أهداف محددة. ورغم كل التحديات التي يمر بها الأردن، فقد أحرز تقدماً ملموساً في مختلف الأهداف ، وتقدما كبيراً في تحقيق 6 أهداف للتنمية المستدامة وهي القضاء على الجوع، والتعلم الجيد، والمياه النظيفة، والصناعة والإبتكار، والإستهلاك والإنتاج، والحياة تحت الماء، وبما

يوازي ثلثي الطريق نحو تحقيق أهداف عام 2030، مع التأكيد على الحاجة للمزيد من العمل الذي يتعين القيام به وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وتحسين سُبل العيش للأسر والمجتمعات المحلية. وجرى التأكيد في هذا التقرير ايضا أنه لا يمكن للأردن المضي قدماً في تحقيق مكتسبات التنمية دون الإستثمار الأمثل في السكان «حتى لا يتخلف عن الركب أحد»، فالأردن مجتمع فتي وأكثر من ثلث سكانه من الأطفال المُعالين دون سن 15 سنة.

وبالرغم من أن الأردن قطع شوطا كبيرا في مجال إدماج الأبعاد السكانية ضمن إستراتيجياته الوطنية إلا أنه لا تزال هناك حاجة لإستكمال هذا النهج لعدد من القطاعات فقد كشفت مجموعة من الدراسات أيضا إلى ضعف إدماج البعد السكاني بكافة مجالاته في بعض الإستراتيجيات والخطط القطاعية الوطنية.

رابعاً: الإستراتيجية الوطنية للسكان

حرص الأردن منذ عقود طويلة على وضع السياسات والإستراتيجيات وخطط العمل التي تعنى بالسكان والتنمية وفقاً لأفضل الممارسات وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ برامجها وأنشطتها ومتابعة وتقييم التقدم في مؤشراتها، وفي هذا السياق قام المجلس الأعلى للسكان بإعداد الإستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) بجهد وطني تشاركي هدفت إلى توفير بيئة ملائمة وداعمة للسياسات والقضايا السكانية في الأردن للوصول إلى ذروة الفرصة السكانية والمساهمة في رفاه المواطنين، حيث تعد هذه الإستراتيجية وثيقة مرجعية أساسية تشمل النتائج والمخرجات والمؤشرات التي يطمح الأردن إلى تحقيقها ، كونها تستند إلى تشخيص الوضع القائم وتستجيب للإستراتيجيات الوطنية والقطاعية وتحقق أهداف التنمية المستدامة 2030 وتستجيب لإلتزامات الأردن في مقررات المؤتمرات الإقليمية والعالمية وتوصيات متابعتها والبناء على الدروس المستفادة ونتائج الإستراتيجية السابقة للسكان (2000-2020) . وإستناداً إلى الأولويات الوطنية والإلتزامات الدولية تبنت الإستراتيجية رؤية تمتع جميع سكان المملكة الأردنية الهاشمية بحالة من المعافاة والرفاه الصحي والإجتماعي من خلال التركيز على أربعة محأور وهي: محور الصحة والصحة الإنجابية والجنسية، المحور الإقتصادي الإجتماعي، محور المرأة والشباب ومحور الهجرة واللجوء والأزمات، وتَشَكّل الإطار المفاهيمي للإستراتيجية من أربعة أبعاد تمثلت في أربعة مراحل أيضاً وهي مرحلة البناء والتي تعني في تطوير السياسات السكانية ذات العلاقة بكل محور من المحأور الأربعة وسيسهم تبني وتنفيذ هذه السياسات في الوصول للنتائج على ثلاثة مستويات وهي: مستوى المخرجات، ومستوى النتائج متوسطة المدى، ومستوى الأثر أو الهدف بعيد المدى، الذي شكّل الرؤية المرحلة الثانية مرحلة الإتاحة والتي تتمثل في الوصول للمخرجات الخاصة بكل محور من المحأور المرحلة الثالثة مرحلة التمكين والتي من خلالها يتم الوصول للنتائج المرغوبة أما المرحلة الرابعة الرفاه والتي تمثل الأثر. كما تم تطوير منهجية المتابعة والتقييم للإستراتيجية الوطنية للسكان بحيث تسمح عملية المتابعة للمخططين وواضعي السياسات في الأردن بتقييم مدى فاعلية الوسائل والطرق المستخدمة في تحديد وتعريف مدى التقدم في الوصول للأهداف، مما يسهم في تطوير واستدامة أثر تلك السياسات والبرامج وتبادل الخبرات بين مختلف القطاعات والمؤسسات وإستندت منهجية المتابعة والتقييم على ربط السياسات والإستراتيجيات السكانية بالمخرجات والنتائج من خلال مؤشرات الأداء الخاصة بكل محور من محأور الإستراتيجية الأربعة، ويشمل

ذلك متابعة التقدم في المؤشرات، وتحديد قيم الأساس والمستهدفات للفترة من 2021 إلى 2030 ، وبما يضمن تحقيق المواءمة بين النمو السكاني والموارد وتحقيق التنمية الشاملة إضافة إلى تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030. وقد وفر الأردن المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ بعض أنشطة الإستراتيجية كما يعمل بالشراكة مع العديد من المانحين والشركاء أيضا لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الأنشطة الأخرى.

خامسا: مصادر وقواعد البيانات السكانية الوطنية

تعتبر دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الجهة المعنية بجمع المعلومات الإحصائية في مختلف المجالات الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية وتنسيق هذه المعلومات وتحليلها ونشرها، بالإضافة إلى إجراء التعدادات العامة في مجالات السكان والمساكن والزراعة والصناعة وغيرها. وقد أحرزت دائرة الإحصاءات العامة تقدماً على المستوى الدولي في مجال نشر البيانات المفتوحة وبذلك تقدم ترتيب الأردن عالمياً في ليصل إلى المركز (37) في العام 2022. ويقيس هذا المؤشر مدى تغطية وإنفتاح البيانات التي تنشرها دائرة الإحصاءات العامة على موقعها الإلكتروني في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والزراعية والحسابات القومية، ولضمان جودة البيانات الحكومية المفتوحة قامت الحكومة الأردنية في عام 2022 بإقرار وثيقة جودة البيانات الحكومية المفتوحة والتي تسعى لوضع إطار عام يضمن جودة البيانات الحكومية المفتوحة، وتتيح دائرة الإحصاءات العامة البيانات الإحصائية لطالبي البيانات بعدة طرق ومنها قواعد البيانات المنشورة على موقعها الالكتروني والمراجع والنشرات المحفوظة في مكتبة الدائرة ، وتزويد البيانات لمستخدميها بكافة الوسائل المتاحة. وتقوم الدائرة بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن كل عشر سنوات كان أخرها تعداد عام 2015، والأردن لديه تجربة رائدة في هذا المجال حيث اعتبر هذا التعداد من أنجح التعدادات السكانية على مستوى المنطقة. أما فيما يتعلق بالمسوح فيتم إجراء مسوح سنوية بالعينة في المجالات الديموغرافية والأسرية والزراعية والإقتصادية والبيئية المختلفة، وتجري أيضاً مسوح ربعية بالعينة في مجالات: العمالة والبطالة، والصناعة، والتجارة الداخلية، والإنشاءات والنقل، والخدمات، وقطاع الإنتاج النباتي، وقطاع الثروة الحيوانية، وأيضاً تجري بعض المسوح الشهرية مثل: الأسعار الزراعية، وأسعار المستهلك، وأسعار كميات الإنتاج الصناعي وتجرى مسوحا دورية بالعينة في مجال دخل ونفقات الأسرة، والسكان والصحة الأسرية. وخلال الخمس سنوات السابقة، اجرت دائرة الإحصاءات العامة التعداد العام للمنشآت الإقتصادية 2018، حيث تضمن التعداد جمع بيانات حول مختلف المنشآت الإقتصادية في جميع مناطق المملكة وتغطية جميع الأنشطة الإقتصادية التي تمارسها المنشآت وتبويبها ونشرها حسب المتغيرات المختلفة التي تم جمع البيانات حولها. ومسح السكان والصحة الأسرية (2017-2018)، ومسح نفقات ودخل الأسرة (2018/2017)، كما تعمل ان دائرة الإحصاءات العامة تعمل حاليا على تنفيذ مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023 ومسح نفقات ودخل الأسرة(2023/2022).

وتقوم الحكومة ومن خلال دائرة الإحصاءات العامة بتوفير منصة بيانات مصنفة ومحدثة دوريًا متعلقة بالسكان والمجتمع وبصيغ مفتوحة وقابلة للقراءة آليًا بحيث يسمح وفقًا للشروط الواردة في الرخصة الأردنية للبيانات الحكومية المفتوحة بإستخدام مجموعات البيانات المنشورة على المنصة وإعادة إستخدامها وإعادة توزيعها من قبل أي شخص وفي أي مكان ولأي غرض وذلك بموجب سياسة البيانات الحكومية

المفتوحة الصادرة عن مجلس الوزراء. كما تتيح دائرة الإحصاءات العامة منصة تفاعلية خاصة بمتابعة أهداف التنمية المستدامة على الموقع الإلكتروني للدائرة.

كما تعد السجلات الإدارية الخاصة بالمؤسسات مصدر رئيسي للبيانات عن الحركة المعلوماتية السنوية التي تطرأ على المخزون السكاني، وتسهم السجلات الإدارية في الأردن بنسبة كبيرة بسد حاجات مستخدمي البيانات على اختلاف أغراضهم كباحثين أو واضعي السياسات أو صانعي القرار، وفي قياس عدد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030، كما أنها تلقى تقديراً من الهيئات الدولية، وتعتبر كافية لدعم القرار الوطني بسبب إرتفاع نسبة إكتمالها وجودتها، لكن على الرغم من ذلك، هناك بعض الفجوات في هذه السجلات على المستويين الوطني والمؤسسي التي تحتاج إلى مزيد من التفصيل لتلبية مختلف حاجات مستخدمي البيانات من الباحثين وواضعي السياسات ومتخذي القرار.

سادسا: الإتجاهات الديموغرافية الحالية والتحديات السكانية

شهدت المئوية الأولى للأردن تغيرات جوهرية في كافة الجوانب المجتمعية وخاصة في ديناميكيات السكان العوامل المسؤولة عن التغير السكاني؛ المواليد والوفيات والهجرة). فقد بدأ معدل المواليد الخام بالإنخفاض التدريجي في نهاية السبعينات، ثم إتجه إلى الإنخفاض بصورة أكثر تسارعا في بداية التسعينيات من القرن الماضي، فقد إنخفض المعدل إلى 20.6 مولود عام لكل ألف من السكان في عام 2019 ، وإنخفض معدل الأنجاب الكلي إلى (2.7) طفل للمرأة في عام (2018) وبالرغم من إنخفاض معدل المواليد فان عدد الولادات السنوية ما زال مرتفعا نتيجة للقوة الدافعة للسكان. كما شهد معدل الوفاة الخام إنخفاضاً ليصل إلى 6 وفاة لكل ألف من السكان في عام 2019، ويعزى ذلك إلى تحسن الأحوال المعيشية العامة للسكان. وفي سياق أخر ونتيجة لأثار جائحة كورونا وصلت نسبة وفيات الأمهات إلى (85.2 لكل 100 الف ولادة حية عام 2021)، كما تم احتساب النسبة لنفس العام (2021) بدون تداعيات كورونا وبلغت 29.8 وفاة لكل 100 ألف من السكان(وهي كما كانت عليه في عام 2018).

كما لعبت الهجرة دورا هاما في التغيرات السكانية؛ فقد استوعب الأردن في المئوية الأولى العديد من موجات الهجرة الدولية، إذ تشير الإحصاءات أنه خلال النصف الثاني من المئوية إرتفعت نسبة الأجانب من (4.2%) عام 1979 إلى (7.6%) في عام 1994 وإلى (7.7%) في عام 2004 وإلى (31%) عام 2015.

لقد كان للتغيرات في ديناميكيات السكان إنعكاسات على العديد من الجوانب وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، حيث أن هناك تبايناً ملحوظاً في معدلات النمو السكانية تبعاً للتغيرات التي شهدتها عناصر النمو السكاني المواليد والوفيات والهجرة، وإن معدلات النمو السكاني المرتفعة ضاعفت من عدد سكان الأردن 48 مرة خلال الفترة (1952-2020)، وإذا استمر معدل النمو السكاني المقدر للفترة (2015-2020) فإن عدد سكان الأردن سيتضاعف بعد 27 سنة.

كما كان للتغيرات التي حدثت في ديناميكيات السكان تأثير جوهري على التركيب العمري للسكان ،فقد اتجهت نسبة صغار السن دون سن 15 سنة إلى الإنخفاض حيث وصلت إلى (34.4 %) عام 2022، وبالمقابل إرتفعت نسبة السكان في سن العمل لتصل إلى (62 %) عام 2022، حيث يعتبر ذلك مؤشرا على أن الأردن يمر بمرحلة تحول ديموغرافي ستفضي إلى فرصة

سكانية ستبلغ ذروتها في المئوية الثانية، في عام 2040 عندما ترتفع نسبة السكان في سن العمل إلى (67.7 %) وتنخفض نسبة الإعالة العمرية إلى (47.7 %) ، حيث ستتاح للأردن فرصة تاريخية للإستثمار في رأس المال البشري كافية إلى إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية اذا ما تم الاستعداد لهذه المرحلة.

ويستضيف الأردن حوالي 1.36 مليون سوري يعيش غالبيتهم خارج المخيمات مما فاقم حجم التحديات التي يواجهها الأردن من الناحية الإقتصادية المتعلقة بمشكلة البطالة. خاصة بين فئتي الشباب والنساء، إذ يتحمل الأردن عبء اللجوء ويساهم في الإنفاق على الخدمات المقدمة للاجئين/ات السوريين/ات، الأمر الذي أدى إلى ضغوط كبيرة على الموارد الطبيعية والإقتصاد الأردني وعملية التنمية، وقطاع الخدمات والبنية التحتية، والأمن والسلم المجتمعي.

وكانت جائحة كورونا وما تزال تشكل اختباراً لقدرة الأردن على الصمود في وجه الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية الشديدة. وفي مواجهة هذه الأزمة، كان لزاماً على الأردن التصدي للمهمة المعقدة والصعبة المتمثلة في الموازنة بين صحة المواطنين، والحاجة إلى حماية الإقتصاد الوطني، وحماية سبل كسب العيش على المدى الطويل، والتخفيف من حدة الفقر ومعدلات البطالة المتزايدين.

وقد ساعدت إستجابة الأردن للجائحة مقترنة بفتح الإقتصادات على العودة إلى النمو الإقتصادي، فقد سجل الإقتصاد نمواً بنسبة (2.2%) في عام 2021. كما يطمح الأردن أيضاً إلى دفع عجلة التعافي من خلال التدابير الخضراء وتعميم الإجراءات المناخية في تخطيط التنمية. وفي ضوء هذا المشهد الديموغرافي فان من أهم التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف السكانية في الأردن ما يلي:

1. أزمة اللجوء السوري ومدى تأثيرها على الأردن إجتماعياً وإقتصادياً وصحيا وتنمويا.
2. عدم الإستقرار السياسي في الدول المحيطة بالأردن وآثاره الأمنية والإجتماعية والإقتصادية
3. التحديات التي تواجه توفير معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية لكافة الفئات وخاصة اليافعين والشباب وذوي الإعاقة.
4. إزدياد العنف المبني على النوع الإجتماعي.
5. إرتفاع معدلات النمو السكاني في المدن الكبرى مما يولد العديد من المشاكل مثل توفير المساكن والفيضان الحضري على الأراضي المزروعة، وكثرة المشاكل المرورية والازدحام والضغط الكبير على خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي والتعليم والصحة.
6. عدم قدرة الإقتصاد الأردني على إستيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل، وإرتفاع معدلات البطالة خصوصاً بين الشباب والنساء.
7. تراجع الأداء الإقتصادي وتباطؤ وتيرة النمو الإقتصادي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تباطؤاً في النمو خلال عام 2022 .
8. إرتفاع نسب الفقر على المستويين الوطني والمحلي والتفأوت الكبير بين المحافظات
9. محدودية المشاركة الإقتصادية الكلية ومشاركة المرأة الإقتصادية في ظل معدلات بطالة مرتفعة وتفأوتها بين المناطق.
10. الحاجة إلى إحداث تغييرات في مخرجات التعليم وإحداث تنمية بشرية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الكم والنوع ومواءمة سوق العمل.
11. التفأوت التنموي بين المناطق والمحافظات بالرغم من توفر الخدمات الأساسية والبنية التحتية ووجود

الميزة النسبية لكل محافظة حيث أن التباين الكبير في مستويات التنمية فيما بين المناطق والمحافظات ينعكس على التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان.

12. إفتقار الأردن إلى مصادر المياه وتأثير ذلك على الأمن الغذائي والطاقة.
13. آثار وارتدادات أزمة جائحة فيروس كورونا - كوفيد
14. تحديات مرتبطة بالتغيرات المناخية وأثارها على الأردن

اما فيما يتعلق في أولويات القضايا السكانية في الأردن فتتمحور ضمن عدة مجالات هي:

أولا: الأولويات المتعلقة بالجانب الإقتصادي والإجتماعي والحماية الإجتماعية وهي:

- مجابهة الفقر
- معالجة البطالة وخاصة بين الشباب، وإحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة.
- الأمن الغذائي والمائي والدوائي والبيئي والطاقة والتكنولوجيا
- إصلاح نظام التعليم لضمان جودة ومخرجات التعليم وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع.
- الحماية الإجتماعية وبخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل ذوي الإعاقة وكبار السن وتوفير مظلة الضمان الإجتماعي للجميع. وإصلاح الأنظمة الضريبية.
- نمو حضري أكثر استدامة للمحافظة على الأراضي الزراعية، والتوزيع الجغرافي الغير متوازن للسكان.
- تحفيز النمو الإقتصادي والإستثمار
- مجابهة العنف القائم على النوع الإجتماعي

ثانيا: الأولويات المتعلقة بمجال المرأة والشباب وهي:

- مشاركة المرأة والشباب في سوق العمل.
- المساواة بين الجنسين.
- قضايا صحة الشباب والمراهقين.

ثالثا: الأولويات المتعلقة بجانب الصحة والصحة الجنسية والإنجابية وهي:

- التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل.
- خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية المتكاملة.
- أنماط الحياة الصحية السليمة
- زواج الأطفال

رابعا: الأولويات المتعلقة بمجال الهجرة واللجوء والأزمات وهي:

- اللاجئين
- المهاجرين والعمالة الوافدة.
- التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية وانعكاس ذلك على التوزيع الجغرافي للسكان .
- المخاطر البيئية والطبيعية.
- التغير المناخي وتأثيره على البيئة.
- الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات
- الأولويات السكانية في ظل الأزمات وانتشار الأوبئة، ورفع قدرة المؤسسات في التعامل مع الازمات ومشاكل الهجرة واللجوء.

القسم الثالث: الكرامة والمساواة

أولا: الأطر التشريعية والإستراتيجية المتعلقة بالأسرة

يولي الأردن أهمية كبيرة لمنظومة حقوق الإنسان، وتعزيزها وترسيخ مبادئها ، كإطار لعملية التنمية البشرية، بما في ذلك الحقوق المدنية والثقافية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وقد كشفت جائحة كورونا أيضا أن هنالك حاجة إلى تكثيف وتعزيز الجهود الوطنية في مجالات (السياسات، التشريعات، الممارسات) من خلال التركيز على النهج القائم على إحترام حقوق الإنسان لخلق فرص متكافئة للجميع

للتصدي لأوجه عدم المساواة والإقصاء والتمييز وتشجيع المشاركة والتضامن الوطني بكل طاقاته، وتكثيف الجهود في مجال تحقيق الحماية الإجتماعية، وخصوصاً للفئات الأكثر حاجة للحماية (المرأة، الطفل، الأشخاص ذوي الإعاقة، كبار السن).

ويدرك الأردن أن التقدم في حقوق الانسان عامل رئيسي في تحقيق إستقرار وتعزيز الأمن والسلام الإجتماعي، وتكفل التشريعات والسياسات الوطنية حق المواطن الأردني في حياة آمنة مستقرة وكريمة. فقد صادق الأردن على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، كما إنعكست هذه الإتفاقيات في تشريعاته وإستراتيجياته الوطنية ورغم الظروف الإنسانية الصعبة التي تعانيها المنطقة العربية من أزمات سياسية، والتي على إثرها كان هناك تدفق لموجة كبيرة من اللاجئين إلى الأردن، فقد استطاع الأردن أن يحقق درجة عالية من تطبيق إجراءات وممارسات تعزز منظومة حقوق الإنسان، من خلال تبني ووضع العديد من السياسات والإستراتيجيات والخطط الوطنية المتوافقة مع مبادئ حقوق الأنسان والمعايير الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز مختلف الحقوق المدنية والسياسة والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية والتي من أهمها، الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025)، وخطة العمل الوطنية الخامسة للشراكة الحكومية المفتوحة (2021-2023) ، والخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 المرأة والأمن والسلام) للأعوام 2018-2021 ، والمرحلة الثانية للأعوام 2022-2025، الإستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية (2019-2025) ، الإستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025)، الخطة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، خطة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية (2020-2022)، الخطة التنفيذية لتعزيز إستجابة المؤسسات لحالات العنف الأسري (2016-2018)، الإستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (2018-2022)، إستراتيجية مديرية الأمن العام لإدماج النوع الإجتماعي (2021-2024) وغيرها من الإستراتيجيات، دليل إجراءات مقدمي الخدمات الصحية للتعامل مع حالات الإعتداء الجنسي لعام 2019 ودليل العاملين في وزارة الداخلية للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الإجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل لعام 2021.

وفيما يتعلق بالإستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق الوصول الكامل والمتساوي إلى الخدمات والمعلومات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، أطلقت وزارة الصحة الأردنية خططاً عديدة، منها؛ الخطة الإستراتيجية الاتصالية لوزارة الصحة في مجال تنظيم الأسرة (2019 - 2023) والخطة التنفيذية ذات التكلفة لتنظيم الأسرة (2020-2024) وأعد المجلس الأعلى للسكان الإستراتيجية الوطنية الأردنية للصحة الإنجابية والجنسية للأعوام (2020 - 2030) وترسيخا للنهج القائم على احترام حقوق الأنسان وتعزيز مبادئها وقيمها السامية، تم تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية بإرادة ملكية سامية، والتي عملت على وضع منظومة متكاملة من التوصيات لمشروع قانون جديد للإنتخاب ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، ومقترحات بتعديلات دستورية متصلة حكماً بالقانونين وآليات العمل النيابي، إضافة إلى توصيات متعلقة بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة، والتي من الممكن أن تكون أطاراً وركناً أساسياً يجب أن ينتهجه الأردن في مطلع مئويته الثانية بتعزيز قيم المواطنة حقوقاً وواجبات، وبالتالي يمكن أن يكون ذلك مدخل وإطار عمل وطني لتعزيز الحريات المكفولة بالتشريعات، والإلتزام بمبدأ سيادة القانون، وإعلاء قيم العدالة

وتوفير أقصى الضمانات للنزاهة والشفافية والمساواة. وفي ضوء ذلك أجريت تعديلات دستورية في عام 2022 وصدر قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لعام 2022 للمشاركة في الأحزاب السياسية.

وخلال الخمس سنوات السابقة تم إجراء العديد من التعديلات على منظومة التشريعات والسياسات ذات الصلة بالأسرة وعلى النحو التالي:

- تم تعديل عنوان الفصل الثاني من الدستور لعام 2022، ليصبح: «حقوق الأردنيين والأردنيات، وإضافة كلمة الأردنيات وواجباتهم»، وإضافة فقرة للمادة(6) تنص على « تكفل الدولة لتمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع، بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف، وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز»،
- صادقت الحكومة عام 2020 على السياسة الحكومية لإدماج النوع الإجتماعي وخطة تنفيذها، وذلك بهدف مأسسة الجهود المبذولة، وتعزيز إمكانات المؤسسات لتنفيذ سياسات تدعم العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تم إقرار قانون حقوق الطفل رقم (7) لسنة 2022 الذي تضمن ضمن مواده واجبات الدولة والمؤسسات والأسرة تجاه الأطفال .
- تعديل قانون الأحوال الشخصية لعام 2019، وتضمينه أحكاماً لمناهضة العنف ضد المرأة والطفولة، والتشديد على منح الإذن بزواج القُصر، وإجازة الاشتراط في عقد الزواج.
- تعديل قانون العقوبات لعام 2017، وقد شدد العقوبة في عدد من الجرائم الواقعة على النساء والفتيات، وجرم العديد من أفعال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الأفعال الخادشة للحياء.
- تعديل قانون منع الإتجار بالبشر لعام 2021؛ بهدف فرض العقوبات وتشديدها على الجرائم ذات العلاقة. وكفل القانون الإلتزام بسرية المعلومات، وإنشاء صندوق لمساعدة الضحايا، وتوفر دور إيواء مناسبة ومحكمة خاصة للنظر بقضايا الإتجار بالبشر.
- تعزيز الوصول إلى العدالة من خلال إصدار وزارة العدل نظام المساعدة القانونية لسنة 2018، صدر النظام في 2018/11/1 وقد هدف إلى تنظيم الحق في المساعدة القانونية في القضايا الجزائية. وقد حدد النظام أولويات لمنح المساعدة القانونية لطالبيها ومنها ما يتعق بطبيعة الشخص حيث تمنح الأولوية وللفئات التالية: الأحداث،المسنون، النساء،ذوي الاعاقة.
- صدور نظام العاملين في الزراعة عام 2021 وبهذا أصبح هذا القطاع منظم وفقاً لأحكام القانون، وقد حدد النظام عدد ساعات لعمل بثمان ساعات وراعى النظام المساواة في الأجور ما بين العاملات والعمال في القطاع مؤكداً ما جاء في القانون حيث ورد في المادة 8/ج- يلتزم صاحب العمل الزراعي بالمساواة بين عمال الزراعة في الأجر عن كل عمل ذي قيمة متساوية دون أي تمييز قائم على أساس الجنس. كما حمى النظام الأجور على أن لا تقل عن الحد الأدنى للأجور المقرر في قانون العمل، كما اعتبر النظام في المادة (13) أي شكل من أشكال الإعتداء الجنسي مخالفة للنظام.وتستفيد العاملات في الزراعة بموجب أحكام النظام بكافة الحقوق والمزايا الواردة في قانون العمل للعاملات النساء.
- تعديلات قانون العمل لعام 2019 التي عززت مفهوم الإنصاف في الأجور والعقوبة على التمييز في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة، وأورد تعريفاً للعمل المرن، وصدر نظام له.

- القانون رقم (10) لسنة 2022 المعدل على قانون العقوبات رقم (16) للعام 1960
- نظام التدابير الملحقة بقرار تسوية النزاع في قضايا العنف الأسري رقم 100 لسنة 2019
- نص نظام الخدمة المدنية لعام 2020 على قواعد السلوك الوظيفي وواجبات الوظيفة العامة وأخلاقياتها، والإلتزام بأحكام مدونة قواعد السلوك الوظيفي المقرة من مجلس الوزراء، والعدالة دون تمييز مبني على أساس الجنس أو أي شكل من أشكال التمييز، وضمان بيئة عمل آمنة وخالية من التحرش.
- السياسات والمبادئ التوجيهية للوقاية والإستجابة لحالات العنف الأسري في الأردن، (العنف المبني على النوع الإجتماعي والعنف الأسري والحماية الطفل) للعام 2018.
- إجراءات العمل الوطنية الموحدة للوقاية والإستجابة لحالات العنف في الأردن لعام 2018.
- كما تم تشكيل عدة لجان لتطوير الخدمات المقدمة للأسرة: مثل لجنة عدالة الأحداث، اللجنة الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة ، اللجنة الوطنية للحد من زواج الأطفال.

وفي مجال الإستراتيجيات والخطط الوطنية المعنية بالحد من زواج الأطفال، أعدت الحكومة الأردنية خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات دراسة «زواج القاصرات» للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن للأعوام (2018-2022)، والتي تم إعدادها بجهد وطني من كافة الشركاء المعنيين، حيث وضعت الخطة إطاراً عاماً ودليل للمداخلات للسنوات الخمس المقبلة يُركز على بيئة داعمة (سياسات، بيانات، خدمات) للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن، ويوجه عمليات إستقطاب التمويل الدولي والمحلي لتنفيذ الأنشطة والبرامج المنبثقة عنها. إذ تتضمن مجموعة من المبادرات المقترحة التي سيتم تنفيذها من قبل الجهات المعنية على المدى القصير والمتوسط والتي ستساهم في الحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن. وقد تم تكليف المجلس الوطني لشؤون الأسرة بمتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن وفي ضوء ذلك فان المجلس وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل على متابعة تنفيذ الخطة الوطنية والتي تم تحديثها للاعوام-2020 2024 حيث هدفت الخطة إلى ما يلي:

- توفير إطار عملي يشمل توجهات إجرائية تسهل عملية الإنتقال من الجانب النظري إلى الجانب العملي للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن.
- تفعيل مبادئ الشراكة والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات الحكومية لتحديد أدوار كل منها للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة.
- إعتماد محاور الخطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات دراسة زواج القاصرات في الأردن للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة كانطلاقة بحثية ولعملية التقييم والمراجعة وفقا لمؤشرات كمية ونوعية.
- تسهيل عملية المتابعة والتقييم للأنشطة والجهود المبذولة من خلال خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات «دراسة زواج القاصرات» في الأردن للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن.

كما أصدرت دائرة قاضي القضاة عام 2017 تعليمات جديدة لزواج القاصرين والقاصرات تحت عنوان «تعليمات منح الإذن بالزواج لمن أكمل الخامسة عشرة سنة شمسية من عمره ولم يكمل الثامنة عشرة رقم (1) لعام 2017 صادرة بموجب الفقرة (ب) من المادة (10) من قانون الأحوال الشخصية المؤقت رقم (36) لعام 2010 والذي أصبح قانون دائم رقم (15) لعام 2019 ، فيما ألغيت

تعليمات منح الإذن بالزواج لمن هم دون سن الثامنة عشرة لعام 2011. وكما تم عام 2019 تعديل الفقرة (ب) من المادة 10 سن الزواج بأن يسمح بالاستثناء لمن بلغ 16 سنة شمسية بالزواج بدلا من 15 سنة قمرية .

ثانيا: منظومة الحماية الإجتماعية في الأردن

أولى الأردن منظومة وبرامج الحماية الإجتماعية أهمية كبيرة، حيث صدرت مجموعة من الإستراتيجيات من أجل توسيع برامج الحماية الإجتماعية:

حيث تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية 2019-2025، التي تتوافق مع التعهدات التي أعلنتها الحكومة في وثيقة أولوياتها للعامين 2019-2020، والمنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة، وترتكز الإستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية على ثلاثة محأور رئيسية تعمل بشكل تكاملي وشمولي بهدف تحقيق حياة كريمة لجميع الأردنيين من خلال توفير نظام شامل وشفاف وعادل للحماية الإجتماعية:

يركز المحور الأول (تمكين/الخدمات الإجتماعية)على تقديم خدمات أساسية شاملة وعالية الجودة بما في ذلك التعليم والصحة والرعاية الإجتماعية للأفراد المحتاجين ضمن أسرهم ومجتمعاتهم. ولتحقيق هذه الغاية الإستراتيجية تم وضع مجموعة من الإجراءات ذات أولوية عالية تتعلق بالخدمات الإجتماعية ترجمت إلى أهداف إستراتيجية، وهي:

- ضمان توفير خدمات تعليمية عادلة للجميع.
- مواءمة النظام التعليمي مع سوق العمل.
- الوصول إلى تأمين صحي شامل وعادل بتعزيز كفاءة وشفافية الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة وإستغلال الموارد المالية لحقيق ذلك.
- تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية وتقليل الإستخدام المفرط لخدمات الرعاية الثانوية والثالثية.
- تضمن وزارة التنمية الإجتماعية برامج رعاية وحماية إجتماعية كفؤة.
- توحيد جميع برامج سياسة الإسكان في إطار المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

ويركز المحور الثاني (فرصة / العمل اللائق والضمان الإجتماعي) على ضمان توفر سوق عمل عادل ومنصف يركز على القطاع الخاص ويخلق فرص عمل، يعتمد على ظروف عمل لائق وتأمين اجتماعي يمكن الأردنيين من الاكتفاء الذاتي إقتصادياً. ولتحقيق هذه الغاية الإستراتيجية تم وضع مجموعة من الإجراءات ذات أولوية عالية تتعلق بالعمل اللائق والضمان الإجتماعي ترجمة إلى أهداف إستراتيجية، ألا وهي:

- زيادة الحماية المتعلقة بالعمل.
- زيادة فرص العمل، وإمكانية لوصول إليها، ونوعية الوظائف.
- الحد من تفضيل الأردنيين للعمل في القطاع العام وتجنب رفع التوقعات في الحصول على وظائف دائمة في القطاع العام.
- زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي على برامج العمل.

ويركز المحور الثالث (كرامة / المساعدات الإجتماعية) على تقديم خدمات مساعدات إجتماعية مستهدفة ومؤقتة للمواطنين الذين لا يستطيعون تحقيق الإكتفاء الذاتي إقتصاديا لتمكينهم من الحفاظ على مستوى أساسي من الاستهلاك. ولتحقيق هذه الغاية الإستراتيجية تم وضع مجموعة من الإجراءات ذات أولوية عالية تتعلق بالخدمات الإجتماعية ترجمت إلى أهداف إستراتيجية، وهي:

- تطوير برامج المساعدات الإجتماعية المقدمة من صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة بما يضمن فاعلية الأداء وكفاءة الإنفاق.

- وضع خطة لتحسين إستهداف الإنفاق على المساعدات الإجتماعية.
- الإبقاء على برامج التغذية المدرسية لأهميته في نمو وصحة الطفل

كما تضمنت أيضا العديد من الإستراتيجيات الوطنية الأخرى برامج لمحاربة الفقر والتمكين الإقتصادي وعلى النحو التالي:

- تضمنت الخطة الإستراتيجية (2022-2026) لوزارة التنمية الإجتماعية مجموعة من البرامج والمشاريع الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطن عامةً، والأسر الفقيرة على وجه الخصوص وتتمثل هذه البرامج والمشاريع، في برامج إقراضية لإنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة كالأسر المنتجة وصناديق الائتمان وكذلك تمويل مشاريع إنتاجية للجمعيات الخيرية ومراكز تنمية المجتمع المحلي بهدف توفير فرص عمل ومحاربة البطالة في المجتمعات التي تخدمها، وقد حرصت التعليمات الناظمة لعمل هذه البرامج على شمول فئة الشباب حماية لهم من الإنحراف أو التأثر بالآفات الإجتماعية السلبية.
- البرنامج التنفيذي التنموي لوثيقة رؤية الأردن 2025 للأعوام (2019-2022) يعتبر البرنامج التنموي التنفيذي الخطة الوطنية المتكاملة في التنمية والتي تحتوي مخرجات الخطط والإستراتيجيات المختلفة، وإن أهم توجهات البرنامج هو خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية إجتماعية فعال والمحافظة على الطبقة الوسطى، وتعزيز إنتاجية المواطن الأردني خاصة شريحة الفقراء والمحتاجين، مع توفير شبكة حماية إجتماعية عادلة تحمي الأفراد وأسرهم من المتغيرات وتعمل على تكامل السياسات الإجتماعية.
- رؤية التحديث الإقتصادي 2033 ،والبرنامج التنفيذي للأعوام (2022-2025) والتي إستهدف زيادة وخلق فرص عمل جديدة خلال عشر سنوات.
- الإستراتيجية الوطنية للتشغيل للأعوام (2011-2020) من خلال البرامج التالية: توفير فرص تشغيل للمتعطلات عن العمل من الإناث في المناطق ذات المعدلات المرتفعة للفقر والبطالة، برامج تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل: وتهدف إلى زيادة معدل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل ومستمر حتى الآن، دمج أبناء المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية بسوق العمل من خلال تدريبهم بالتعأون مع مؤسسة التدريب المهني.
- أطلقت الحكومة الميثاق الوطني للتشغيل الذي يتضمن محأور مختلفة بالإضافة إلى مشاريع وبرامج رئيسية لدعم التشغيل. ومن ضمن البرامج الرئيسية للميثاق برنامج «خدمة وطن»، و«المنصة الوطنية للتشغيل»، وبرنامج «انهض» للتشغيل الذاتي. بالإضافة إلى ذلك، تقدم وزارة العمل خدمات تشغيل مختلفة للباحثين عن عمل، لا سيما ذوي المهارات المنخفضة والمؤهلات المحدودة على سبيل المثال.
- أطلقت الحكومة برنامجًا جديدًا للتحويلات النقدية في عام 2019 تحت اسم «برنامج تكافل» والذي أصبح يحمل اسم برنامج الدعم النقدي الموحد والذي يستهدف رب الأسرة العامل ذي الدخل المتدني ضمن إطار برامج صندوق المعونة الوطنية.
- إستراتيجية التمكين الإقتصادي للأسر الفقيرة المنتفعة من برامج صندوق المعونة الوطنية (إستراتيجية برنامج التخرج الوطني 2020). تهدف الإستراتيجية إلى التمكين الإقتصادي للفقراء والمستضعفين المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية وإدماجهم في سوق العمل.
- إستراتيجية التمكين الإقتصادي للمرأة الأردنية 2019-2024.

كما صدرت التعليمات التنفيذية للضمان الإجتماعي

لشمول العاملين في العمل المرن والعمل الإجتماعي المؤقت وغير المتفرغين، وتوسيع نطاق الضمان الإجتماعي في إستحداث تأمين الأمومة والتعطل عن العمل، ومنح القانون المعدل للضمان الإجتماعي الصلاحيات لتخفيض اشتراكات الضمان الإجتماعي المترتبة على المنشآت الريادية. كما أطلقت مبادرة (اشمل نفسك) للمحافظة على حقوق العاملين في المنشآت التي يعملون لديها. أما فيما يتعلق بالحماية الإجتماعية لكبار السن وعمال الميأومة فقد تم تخصيص نسبة لا تتجأوز (50 %) من إيرادات اشتراكات تأمين الأمومة السنوية لتقديم إعانات عينية ومادية لغير المقتدرين من كبار السن والمرضى وعمال الميأومة ، وبهدف تخفيض كلف الطاقة على المستهلكين من ذوي الدخل المتدني ، جاء إطلاق مشروع «دعمنا من شمسنا» عام 2019 لتركيب أنظمة خلايا شمسية لمنازل الأسر العفيفة والمنتفعين من صندوق المعونة الوطنية. كما أن إستجابة صندوق المعونة الوطنية للإحتياجات الطارئة خلال الأزمات والكوارث تمثلت بتنفيذ برامج مستجيبة لضمان شمول التغطية لأكبر فئة ممكنة من خلال تطبيق معايير شفافة وعادلة، مثل توزيع المعونات عن طريق المحافظ الإلكترونية، ويستمر تطوير خدمات التنمية الإجتماعية حيث يتم العمل حاليا على إصدار قانون عصري للعمل الإجتماعي بهدف مهننة العمل الإجتماعي.

وقامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات خلال جائحة كورونا لتعزيز الحماية الإجتماعية ومنها :

- قامت المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي بالإستجابة إلى الجائحة بالوقت والقدر الكافيين، فكانت داعمة للمنظومتين الإقتصادية والإجتماعية في المملكة، حيث تم تصميم برامج المؤسسة وفق منهجية تركزت في محورين: توفير الحماية الإجتماعية للعاملين في المملكة، وتوفير السيولة المالية لمنشآت القطاع الخاص، ومساعدتها لتجأوز تداعيات هذه الأزمة حيث بادرت المؤسسة لتشكيل خلية مسؤولة عن إدارة الأزمة ومواجهتها، من خلال مجموعة من البرامج وهي: تضامن 1 وتضامن 2 وحماية واستدامة.
- وفيما يتعلق بالحكومة شكلت حماية الفئات الأكثر احتياجاً وفقراً عنصرا محوريا في إستجابة الحكومة للجائحة، وشملت جهودها التحويلات النقدية المنتظمة المستمرة والتحويلات النقدية الطارئة ، إلى جانب مساندة القطاع الخاص ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- توفير الدعم والتسهيلات فيما يخص الضرائب والرسوم وفواتير الكهرباء/ التعرفة، ودعم تصدير المعدات والأجهزة الطبية. دعم الشركات الصناعية للتحول نحو العمل عر الانترنت والتسويق الرقمي، بالإضافة إلى دعم ما يتعلق بتكاليف الشحن. وتم تقديم الدعم الموجه لقطاع السياحة عبر إنشاء صندوق دعم وتخفيض ضريبة المبيعات ، بالإضافة إلى دعم قطاعات رياض الأطفال من خلال التوسع في دعم الاعمال المملوكة للنساء في هذا القطاع. واتُّخذت عدد من الإجراءات من خلال البنك المركزي الأردني لحماية القطاع الخاص من تأثير الجائحة، وتأسيس صندوق همة وطن لمساندة جهود البلاد للتصدي للجائحة والتخفيف من تداعياتها.

وفي مجال الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة لإعادة توزيع الثروة ودعم جهود التنمية، وفي إطار خطة الحكومة لإصلاح النظام الضريبي، قامت بإجراء مجموعة من التعديلات على الأطر التشريعية والقانونية والتنظيمية حيث تم إقرار القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم 38 لسنة 2018، والذي بموجبه

تم إخضاع أرباح تجارة الأسهم، وأرباح بيع الحصص، وأرباح المناطق الحرة للضريبة .كما ساهمت الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الأردنية في نمو الإيرادات العامة، وخفض التهرب الضريبي، وزيادة عدد المسجلين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وإعفاء أو تخفيض نسبة ضريبة المبيعات على السلع الأساسية والغذائية للمواطن، وتوجيه الدعم لمستحقيه. وتم في إطار هذه الإصلاحات، تبني آلية لفحص وانتقاء ملفات المكلفين للتدقيق حسب معايير الخطورة التي يتم تحديدها، وتحويلها إلكترونيا بإستخدام نظام تتبع سير المعاملات الإلكتروني.

رابعا: أبرز التحديات والأولويات في مجالات مكافحة الفقر واللامسأواة

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه مجالات مكافحة الفقر واللامسأواة في الأردن وعلى النحو التالي:

- نقص الدراسات المتعلقة بالفقر وقدمها، خصوصاً ما يتعلق بتداعيات أزمة كورونا.
- ضعف قواعد البيانات التي تساعد في الإستهداف ضمن منظومة الحماية الإجتماعية (مؤسسات أفراد، خدمات)، بما في ذلك غياب البيانات المصنفة بحسب الجنس حول الفقر.
- محدودية الموارد وتنامي الطلب على خدمات قطاع الحماية الإجتماعية بشكل كبير، ودخول فئات جديدة ضمن منظومة الحماية الإجتماعية.
- غياب التنسيق للتمويل الأجنبي المخصص لمنظومة الحماية الإجتماعية.
- مخاطر الائتمان الناتجة عن حدوث خسائر مالية بسبب عدم مقدرة عملاء المؤسسات على الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية.
- إرتفاع معدلات البطالة خصوصا من فئة الشباب .
- إنخفاض مشاركة المراة في سوق العمل وإنسحابها المبكر منه .
- التوسع الحضري السريع وما يترب عليه من فيضان حضري على الأراضي المزروعة. وضغط على البنى التحتية والخدمات

اما أبرز الأولويات في مجال مكافحة الفقر فهي:

- تطوير منصة الكترونية موحدة للحماية الإجتماعية.
- زيادة الدعم المالي لتنفيذ برامج الحماية الإجتماعية وشمول قاعدة الإستهداف لأكبر عدد من الفئات التي تقع ضمن دائرة الفقر.
- إيجاد نافذة تمويلية موحدة للمستفيدين من القروض متناهية الصغر تعتمد على قاعدة السجل الوطني الموحد
- التوسع في البرامج التي تمكّن الفئات الأكثر ضعفاً من أن تصبح مساهمة في النمو الإقتصادي بدلاً من مجرد تلقي الدعم الإغاثي.
- تطوير نموذج إستشرافي للمتغيرات التي تؤثر على التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق توفير خدمات الحماية الإجتماعية.
- العمل عى تحقيق المسأواة للمرأة الريفية من خلال خلق فرص مدرة للدخل، وتنفيذ مشاريع لتمكين المراة ، والتنمية الريفية، وتعزيز الإنتاج المنزلي ، وتأهيل وتمكين لشباب وتدريبهم

القسم الرابع: الشباب

أولا: الإطار التشريعي والإستراتيجي لتمكين الشباب في الأردن

لقد أدرك الأردن مبكراً أن الشباب حالة سيادية، ومشروع وطني وقومي وتعتبر رعايتهم مؤشراً بارزاً على تطور الدولة لمواجهة التحديات حاضراً ومستقبلاً، وتتبع هذه الأهمية من أن الشباب في الأردن يشكلون الشريحة الأكبر والأهم كما ونوعاً، حيث يعتبر المجتمع الأردني مجتمعاً

شاباً فنياً، وأن الإستثمار في الشباب وإكسابهم الخبرات اللازمة يعد جزءاً مهماً من التنمية الشاملة المستدامة. ويعتبر الأردن من أوائل الدول العربية وفي الإقليم التي إهتمت بالشباب ومنحتهم مساحة واسعة من حرية التفكير وإتاحة الفرص للإنطلاق والإبداع على المستويين الرسمي والشعبي، ورغم الطاقات الهائلة التي يمتلكها قطاع الشباب، الا أن هناك تحديات بنيوية وإقتصادية وسياسية وإجتماعية عديدة تقف حائلًا أمام إستثمار جميع طاقاته بطريقة إيجابية.

وعلى المستوى الدولي فقد تقدم الأردن بمبادرة حول تعزيز دور الشباب في بناء السلام تم تبنيها في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وصدر في ضوء هذه المبادرة القرار الأممي رقم 2250، المتخذ بالإجماع في 9 ديسمبر 2015 والذي يهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في السلام والأمن والنظر في السبل الكفيلة بزيادة التمثيل الشامل للشباب في عمليات صنع القرارات على جميع المستويات لمنع نشوب النزاعات وحلها .

وعلى المستوى الوطني قام الأردن بتحديث منظومة التشريعات والإستراتيجيات الوطنية لتلبي إحتياجات هذه الفئة الهامة وضمان مشاركتهم في كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

في مجال التشريعات :

- وجه جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم، في عام 2021، إلى تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، والتي كانت مهمتها وضع مشروع قانون جديد للإنتخاب ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر بالتعديلات الدستورية المتصلة حكمًا بالقانونين وآليات العمل النيابي. وقد إنبثقت عن اللجنة الملكية مجموعة من اللجان ومن ضمنها لجنة تمكين الشباب خرجت بمجموعة من المقترحات كان أهمها اقتراح تعديلات على الدستور هدفت لتمكين الشباب والمرأة وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة وفي ضوء ذلك أجريت تعديلات دستورية في عام 2022 حيث نصت الفقرة (7) من المادة (6) الدستور على أن: (تكفل الدولة ضمن حدود إمكانياتها تمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم وتعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون)، كما جرى تعديل المادة (70) من الدستور لتخفيض سنّ الترشح لمجلس النواب ليصبح (25) سنة شمسية، لإتاحة الفرصة والمجال أمام الشباب للترشح لعضوية مجلس النواب.
- صدر قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لعام 2022 والذي يشجع الشباب على المشاركة في الأحزاب السياسية، حيث نصت الفقرة ج من المادة 4 على « انه يمنع التعرض لطلبة مؤسسات التعليم العالي بسبب الانتماء والنشاط الحزبي والسياسي.
- صدر قانون معدل لقانون الضمان الإجتماعي 2019، الذي تضمن جملة من الإصلاحات (السماح للمستفيدين من تأمين التعطل بإستخدام أرصدتهم الإدخارية لغايات التعليم والعلاج، تعديل آلية منح زيادة التضخم السنوية، حماية أسرة المؤمن عليهم المتوفين خارج الخدمة، تعديلات لتعزيز حماية المرأة العاملة). حيث تم تعديل المادة (4) من القانون بحيث يجوز للمؤسسة استثناء بعض العاملين الذين لا تتجأوز أعمارهم الثامنة والعشرون عاماً من الشمول بتأمين الشيخوخة في المنشآت التي لا يزيد عدد العاملين فيها على (25) عاملاً والمسجلة في المملكة.
- تم تعديل نظام الأندية والهيئات الشبابية وتعديل نظام صندوق دعم الحركة الشبابية والرياضية

وتعديل نظام مركز إعداد القيادات الشبابية .

- كما صدر قانون حقوق الطفل في عام 2022، ليكون مخصصا للفئة العمرية/ لكل من لم يتم الثامنة عشر من عمره، وكفل القانون حقوق الأطفال في كافة المجالات التعليمية والثقافية ورعاية حقوقهم في بيئة سليمة وغير ذلك من الحقوق .

وفي مجال الإستراتيجيات :-

- لا تكاد تخلو إستراتيجية وطنية أو إستراتيجية قطاعية في الأردن من تضمين محور أو برنامج يتعلق بالشباب سواء بشكل مباشر ضمن محأور وبرامج وأنشطة تستهدف الشباب مباشرة أو من خلال توفير بيئة ممكنة للشباب من خلال مخرجات هذه الإستراتيجيات والخطط الوطنية فالشباب هم محركات هذه الإستراتيجيات وهم غاياتها سواء أكانت هذه الإستراتيجيات إقتصادية أو إجتماعية أو حتى تلك المتعلقة بقطاعات الطاقة والمياه والنمو الأخضر وغيرها من الإستراتيجيات، فالمجتمع الأردني مجتمع فتي، إذ وصل عدد الشباب في الفئة العمرية (12-30 سنة) إلى 2.6 مليون في عام 2020. حيث تضمنت رؤية الأردن 2025 ، ورؤية التحديث الإقتصادي 2022-2033 التي تتمحور حول شعار «مستقبل أفضل» وتقوم على ركيزتين إستراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانات الإقتصادية، والإرتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين مع التركيز على الشباب، وبما ينسجم مع الإستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030.
- كما قامت عدد من الجهات بإعداد مجموعة من الإستراتيجيات والخطط التنفيذية لها تتضمن محأور أو برامج أو أنشطة لها علاقة بالشباب مثل الإستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية (2019-2022) التي هدفت إلى حماية المواطنين وتمكينهم من تلبية إحتياجاتهم الأساسية، وإستراتيجية التمكين الإقتصادي عام 2020 للأسر الفقيرة (إستراتيجية برنامج التخرج الوطني) وتهدف الإستراتيجية إلى التمكين الإقتصادي للفقراء والمستضعفين وإدماجهم في سوق العمل ومن ضمنهم الشباب في سن العمل. كما أعدت وزارة العمل الميثاق الوطني للتشغيل الذي يتضمن محأور مختلفة بالإضافة إلى مشاريع وبرامج رئيسية لدعم التشغيل لفئة الشباب. ومن ضمن البرامج الرئيسية للميثاق برنامج «خدمة وطن»، و«المنصة الوطنية للتشغيل»،وبرنامج «إنهض للتشغيل الذاتي»
- كما تضمنت أيضا الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) ضمن محأورها وخطة التمكين الإقتصادي للمرأة (2019-2024) التركيز على المشاركة الإقتصادية للمرأة في سن العمل. كما تم إعداد إستراتيجيات تهدف إلى تمكين الشباب في المجال السياسي والإقتصادي والإجتماعي وتطوير مهاراتهم والعاملين معهم معرفياً ومهارياً مثل الإستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)، وإستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني والإستراتيجية الوطنية للتشغيل (2011-2020)، وقد تضمنت كل من الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018-2022) والخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي (2022-2024)، والخطة الوطنية لتنفيذ توصيات دراسة زواج القاصرات في الأردن للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة للأعوام (2018-2022). كذلك تم تطوير الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان (2016-2025) والإستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) والإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية (2020-2030) محأور وبرامج وأنشطة تستهدف الشباب.
- وفي ذات السياق أطلق الأردن الإستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) والخطط التنفيذية المنبثقة عنها وتتضمن الإستراتيجية سبعة مجالات تعنى

بالمواضيع ذات الأولوية للشباب وهي: التعليم والتكنولوجيا، والمواطنة الفاعلة، والريادة والتمكين الإقتصادي، وسيادة القانون والحاكمية الرشيدة، والأمن والسلم المجتمعي والصحة والنشاط البدني. وتبنى الهدف الوطني على بناء جيل قادر على الإبداع والإبتكار ذو إنتاجية مرتفعة.

- شكل الأردن الائتلاف الوطني الأردني حول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2250 «الشباب والسلام والأمن» في عام 2017 من خلال إشراك الشباب ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية ضمن وثيقة عمل مرجعية وخطة سنوية ويقوم هذا التحالف بالعديد من البرامج والأنشطة للتوعية بمضامين هذا القرار على المستوى المحلي. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان يرأس الإئتلاف خلال الفترة من (2017-2022).
- إستحدثت وزارة الشباب وحدة الشباب والسلام والأمن بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- قامت وزارة الشباب ببناء مصفوفة شركاء منبثقة عنها جملة من مذكرات التفاهم والاتفاقيات تعمل على تضافر الجهود لزيادة برامج تشجع الشباب على انشاء المشاريع الريادية .
- وفي مجال وضع إستراتيجيات وطنية حول الأمن والسلم، يعتبر الأردن من الدول الرائدة في مجال وضع الإستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالأمن والسلام، حيث كان من أوائل دول المنطقة التي أعدت الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.
- تضمنت الإستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 والتي تهدف إلى بناء جيل قادر على الإبداع والإبتكار ذو إنتاجية مرتفعة، ضمن محأورها محورا متعلقا بالشباب والأمن والسلم المجتمعي. كما يوجد لدى مديرية الأمن العام مركزا للسلم المجتمعي يساهم في مكافحة الفكر المتطرف والظواهر السلبية في المجتمع ويتجه الأردن إلى إنشاء وحدة مركزية توحد الجهود الموجهة لمكافحة الفكر المتطرف وتكرس مفهوم المؤسسية في التوعية لتحقيق الأمن والسلم .

وحرص الأردن على إتخاذ الإجراءات اللازمة لدمج قضايا الشباب وتطوير وتنفيذ السياسات والبرامج القطاعية حيث تتم عملية إعداد الإستراتيجيات الوطنية وفق نهج تشاركي حيث تضمنت الإستراتيجيات الوطنية ضمن محأورها المختلفة قطاع الشباب كما تم ذكره أعلاه، وقد قامت وزارة الشباب بعدة إجراءات لدمج قضايا الشباب في تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج القطاعية من خلال ما يلي:

- قامت وزارة الشباب عند إعداد الإستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) بإتباع نهج تشاركي من خلال اشراك الشباب في عملية إعداد الإستراتيجية من خلال مجموعات بؤرية مدمجة لكل محأور الإستراتيجية.
- إنشاء مؤسسات جديدة مثل مركز إعداد القيادات السياسية بشقية الحكومة الشبابية الموازية والبرلمان التدريبي وهنالك توجه لإنشاء مجالس محافظات موازية وتعمل الفرق المنطوية تحت مظلة المركز وبقيادات شابة وضمن مجموعات عمل على تقديم مقترحات وأوراق سياسات لكافة القطاعات الحكومية.
- تنظيم العديد من ملتقيات الريادة في الأعمال في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والمياه والطاقة وأيضاً برامج تعزيز مهارات الشباب لدخول سوق العمل وبرامج التدريب من أجل التشغيل وتدريب الشباب على الريادة والإبتكار والاختراعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- المشاركة في الفرق الفنية للإستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية من خلال محور العمل اللائق وفرص العمل لضمان شمول فئة الشباب بأية

برامج تساهم في التشغيل والتخفيف من البطالة عبر حزمة من البرامج التدريبية والتأهيلية لدخول سوق العمل مع التركيز على إحتياجات السوق من المهن الفنية والتقنية وتدعم فرص الشباب في إنشاء مشاريعهم الريادية العمل مع الشركاء على توفير بعض المنح والقروض لقصص النجاح في هذا المجال.

- تعمل وزارة الشباب مع دائرة الإحصاءات العامة بشكل دوري على تحديث عملية جمع البيانات والإحصاءات المفصلة حول الشباب وتم توثيقها ضمن الإستراتيجية الوطنية للشباب .
- تعد كافة الوزارات والشركاء من منظمات المجتمع المدني شريكًا لوزارة الشباب في تنفيذ برامج وأنشطة الإستراتيجية الوطنية للشباب حسب مجال عملها، وبالمقابل تقوم هذه الجهات بتضمين قطاع الشباب ضمن إستراتيجياتها وخططها التنفيذية.

وفيما يتعلق بوجود آليات حكومية أو مؤسسات جديدة تعنى بتنسيق السياسات والبرامج التي تستهدف الشباب، فعلى الرغم من أن وزارة الشباب تقوم بالتنسيق مع باقي الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص فيما يتعلق بتنسيق السياسات والبرامج التي تستهدف الشباب، إلا أن هناك تحديات كثيرة تواجهها في هذا المجال، ومن أهم هذه التحديات عدم توفر الموارد المالية والكوادر البشرية لعملية التنسيق هذه، وفي ضوء ذلك أوصت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، بتشكيل مجلس تنسيق مؤسسي برئاسة وزارة الشباب وعضوية وزارة التخطيط ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة الثقافة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات والهيئات المانحة، لتبادل المعلومات والخبرات والتخطيط والتنسيق المشترك لضمان ربط المشاريع التي تُعنى بالشباب بالإستراتيجية الوطنية للشباب.

كما قامت الأمم المتحدة في الأردن نهاية عام 2022 بانشاء أول مجلس استشاري للشباب (UNYAC) في الأردن ليكون بمثابة مجلس إستشاري حول عمل الأمم المتحدة المتعلق بشؤون الشباب في المملكة ، وتم انشاء المجلس تماشياً مع إستراتيجية الأمم المتحدة للشباب (2030) والتي تسعى إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة بشكل كبير على إشراك الشباب والإستفادة من آرائهم وأفكارهم. وسيدعم المجلس الذي أنشا بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد المبادرات الوطنية التي تقودها الأمم المتحدة بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وسيشارك في زيادة الوعي حول النوع الإجتماعي والسلام وحقوق الانسان في مختلف المحافظات.

ثانيا : البرامج والإجراءات التي اتخذت لتحسين نوعية التعليم وصقل المهارات بما يلائم إحتياجات سوق العمل وضمان الحق في العمل اللائق وتوفير فرص العمل وشمول فئة الشباب في برامج الحماية الإجتماعية.

عمل الأردن من خلال وزارة التعليم العالي وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين نوعية التعليم المقدم للشباب وصقل مهاراتهم بما يلائم إحتياجات سوق العمل، وتوجيههم نحو العمل التقني، حيث قامت وزارة التربية والتعليم بتطوير برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين وإضافة حلقة تعليمية رابعة للبرنامج بهدف تمكين الخريجون من البرنامج من الحصول على شهادة لصف العاشر الأساسي وإكمال دراستهم ضمن مرحلة التعليم الثانوي (المسار الأكاديمي والمهني)، أو الإلتحاق بمؤسسة التدريب المهني وسوق العمل، وقامت الوزارة بتنفيذ جلسات الإرشاد الوظيفي في مراكز التعليم غير النظامي. و تنفيذ مشروع مبادرون (2) في

مجال تدريب الشباب وبناء قدراتهم حول مواضيع ريادة الأعمال بالتعأون مع العديد من الشركاء.

كما يقوم قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني بدور رئيسي في سد حاجة سوق العمل المحلي والإقليمي من إحتياجاته من العمالة الماهرة والفنيين والتقنيين في التخصصات المختلفة، حيث تقدم مؤسسة التدريب المهني خدماتها في برامج الإعداد المهني بمستوياتها المختلفة، برامج رفع الكفاءة للعمال الممارسين في سوق العمل، وخدمات التدريب والإستشارات في مجال السلامة والصحة المهنية للحد من الحوادث في مواقع العمل، وتدريب المدربين والمشرفين في النواحي المسلكية والإدارية، وتطوير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لدي المؤسسة 36 معهداً تدريبيّاً بطاقة تشغيلية (20 الف متدرب/ة) تقدم خدماتها للذكور والإناث في المحافظات كافة، وتضمّ هذه المعاهد 348 مشغلاً تدريبياً مجهزاً لإستقبال المتدربين من الشباب والشابات، كما بلغ عدد المعاهد المجهزة لذوي الإعاقة (13) معهد. كما هدفت الخطة الإستراتيجية لوزارة العمل إلى تنظيم قطاع التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني والفني، وتطوير الكوادر البشرية العاملة وتنميتهم وتأهيلهم ليتوائم ذلك كله مع إحتياجات سوق العمل، وتقليل الفجوة بني العرض والطلب.

كما إتخذ الأردن مجموعة من الإجراءات لضمان الحق في العمل اللائق وتوفير فرص العمل وشمول فئة الشباب في برامج الحماية الإجتماعية حيث قام بما يلي:

- تنفيذ برامج تهدف إلى ضمان الحق في العمل اللائق وتوفير فرص العمل وشمول فئة الشباب في برامج الحماية الإجتماعية بدون تمييز من خلال تطبيق أسس العدالة في سوق العمل وتحفيز القطاع الخاص لخلق فرص عمل لائقة تمكّن أسر الفقراء والمهمشين من الحصول عليها والإعتماد على ذاتهم إقتصاديا، والإدخار لمستقبلهم حتى لا يقعوا في دائرة الفقر عند التقاعد ومواجهة الظروف الطارئة التي تستجد عليهم مثل الوفاة أو التعطل أو العجز من خلال تأمينات الضمان الإجتماعي المنصف، مثل دراسة الحد الأدنى للأجور، التوسع في برامج التشغيل مقابل الأجر الممولة من القطاع العام أو الجهات المانحة، تطوير الأنظمة الداعمة للعمل من المنزل(نظام العمل المرن)، وبرنامج إشراك العاملين في القطاع غير المنظم بالضمان الإجتماعي.
- أطلقت الحكومة برنامج التشغيل الوطني بهدف الوصول إلى حوالي 60 ألف فرصة عمل للفئة العمرية ما بين 18-40 عام عن طريق التشغيل في القطاع الخاص، منهم ما نسبته (35%) من الإناث، وتحفيز المنتفعين القادرين على العمل من صندوق المعونة الوطنية إلى الدخول إلى سوق العمل، دون التأثير على المعونة المالية التي تصرف لهم من الصندوق، ويستهدف البرنامج تشغيل (7%) من العدد المستهدف، ولا يزال هذا البرنامج بحاجة إلى تقييم من حيث إستمرارية الشباب في فرص العمل التي تمت إتاحتها في القطاع الخاص ونوع هذه الوظائف.
- تنظيم سوق العمل وتطويره وفقًا لأفضل الممارسات وضمان العدالة وتكافؤ الفرص من خلال استخدام عمالة مؤهلة ومنتجة وتعزيز العمل اللائق ضمن معايير السلامة والصحة المهنية وتسوية النزاعات العمالية وإيجاد منظومة متكاملة من المعايير والسياسات والأدوات الرقابية الفاعلة وفق نهج تشاركي مع كافة الشركاء.
- أطلقت الحكومة/ وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة مشروع حافز الذي يهدف إلى دعم تشغيل الشباب الأردنيين المختصين بتكنولوجيا المعلومات

في كافة الشركات العاملة في المملكة وفقاً للشروط والأسس التي أعتمدتها الوزارة، والوزارة قامت بتفويض المؤسسة لإدارة هذا البرنامج فنياً وذلك في ضوء الإتفاقية التي تم توقيعها بين وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة ووزارة المالية والمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي.

- دعت الحكومة جميع المنشآت التي تشغّل (10) عمّال فأقل من مختلف القطاعات والأنشطة الإقتصادية والعاملين بأجر للاستفادة من برنامج (استدامة ++) الذي يساهم في دعم أجور وإشتراكات العاملين الأردنيين وغير الأردنيين.
- إطلاق برنامج «شبابنا منتج» في 2019 ويهدف البرنامج إلى تمكين الشباب بين (18-35) عاما في المجال الإقتصادي من خلال نشر وتشجيع ثقافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تدريب الشباب على إتقان مهارات تصميم وإدارة المشاريع وتشبيكهم مع المؤسسات التنموية الداعمة للمشاريع الصغيرة.
- إطلاق برنامج بهمتكم لدعم المشاريع الريادية الشبابية في(2022) ويهدف البرنامج إلى بناء قدرات الشباب في إعداد خطط العمل اللازمة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع إقتصادية وتوفير الدعم الأولي لتمكينهم من تنفيذها، وتشجيعهم نحو مشاريع التشغيل الذاتي مما يساهم في تقليل نسبة البطالة ومحاربة الفقر خاصة بعد جائحة كورونا .
- إطلاق برنامج «لأجل الأردن نتطوع» عام 2019 ويهدف البرنامج إلى تعزيز وتنمية قيم المواطنة الفاعلة من خلال تنفيذ وتبني المبادرات التطوعية للشباب في مختلف المجالات والتي تسهم في حل المشاكل التي تواجههم وتواجه مجتمعاتهم المحلية.
- إطلاق برنامج «مهاراتي» ضمن خطة الإستراتيجية الوطنية للشباب (2018) والذي يهدف إلى إكساب الشباب واليافعين المهارات الحياتية، وتعزيز التماسك الإجتماعي بينهم، ونشر ثقافة التسامح وتقبّل الآخر، وتمكينهم وتنمية شخصياتهم.
- قامت مديرية شؤون اللاجئين السوريين بالعمل مع الشركاء من المنظمات والهيئات الدولية على تنفيذ العديد من المشاريع التي تتضمن أنشطة تعنى بالشباب وحماية حقوقهم وتمكينهم ليكونوا فاعلين في مخيمات اللاجئين السوريين والعمل على توفير التدريب المهني وبإشراف الوزارات والمؤسسات الرسمية التي تشرف على هذه المشاريع ضمن خطة الإستجابة الأردنية للازمة السورية .

ثالثا : البرامج والإجراءات التي تشجع الشباب على الإستثمار في المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال وآليات زيادة وعيهم حول المواطنة وتشجيع مشاركتهم المدنية

تضمنت الوثائق الوطنية مثل رؤية الأردن 2025 ورؤية التحديث الإقتصادي 2022-2033 توجيهات واضحة بدعم الريادة وتشجيع الإستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي ضوء ذلك قامت العديد من المؤسسات الوطنية بتشجيع الشباب على الإستثمار حيث:

- قام صندوق التنمية والتشغيل بتصميم برامج إقراضية خاصة بالشباب ذات مزايا تفضيلية وذلك بهدف رفع نسب التشغيل والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة ضمن هذه الفئة ، وسمي هذا البرنامج ببرنامج الباحثين عن عمل . بالإضافة إلى ذلك جميع برامج الصندوق الإقراضية الأخرى تستهدف الشباب على سبيل المثال (مشاريع التأسيس والتطوير والمشاريع الحرفية والتقنية ، ريادة الأعمال وغيرها).
- نفذت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع برامج نوعية لدعم ريادة العمال ومن أهم البرامج التي

نفذتها المؤسسة خلال الفترة 2018-2022 برنامج (التتجير) تحويل الأفكار إلى مشاريع تجارية، برامج دعم قطاعات الصناعة والخدمات، برامج رفع القدرات التصديرية برنامج بهمتكم وبرنامج أعمل مشروعك جميع هذه البرامج تستهدف الشباب ضمن قطاعات الصناعة والتصنيع الزراعي والخدمات).

- كما تقوم مؤسسة ولي بالعديد من المبادرات التي تشجع الشباب على الإستثمار في المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال ومنها:

1. صندوق التميز الشبابي هو أحد مبادرات مؤسسة ولي العهد الهادفة إلى دعم الشباب المتميز أكاديمياً لخوض تجارب دولية حول أفضل الممارسات ضمن مجالات قطاعية ومهنية متعددة في مراكز تميز عالمية مثل وكالة ناسا الدولية وشركة "آيرباص" العالمية. وتستهدف هذه المبادرة طلبة الجامعات الأردنيّة وتعمل على تطوير مواهبهم وتأهيلهم للحصول على خبرات عملية عالية المستوى من خلال فرص تدريب عملي، وتوفّر المؤسسة هذه الفرص التدريبيّة من أجل ضمان حصول الشباب على أعلى مستوى من التدريب العملي في مقرات ومرافق الشركات العالميّة ذات الإختصاص، ويطلب من كافة المستفيدين من المبادرة مشاركة ما تعلموه واكتسبوه من خبرات بعد عودتهم إلى الأردن مع زملائهم من خلال تطبيقهم لهذه الخبرات على أرض الواقع.
2. مصنع الأفكار: وهو مختبر تصنيع رقمي، يضم أجهزة ومعدات حديثة ويهدف إلى دعم الإبتكار والمبتكرين من الشباب والشابات الأردنيين، ويعمل على تشجيع التعليم التقني وتعزيز منظومة الإبتكار في الأردن من خلال الجمع بين الشباب والأفكار، وهو مظلّة متكاملة تجمع الباحثين والدارسين والمبتكرين، وتتيح لهم فرصة تصنيع النماذج الأولية لمنتجاتهم باستخدام التكنولوجيا المتقدمة في مجالات التصنيع الرقمي الذي يضم الطباعة ثلاثية الأبعاد وبحسب أهداف المصنعين سواء كان لتسويقها أو تطويرها.
3. مبادرة مليون مبرمج أردني هي منصّة إلكترونية تهدف إلى رفع قدرات الشباب الأردني في سوق العمل، من خلال تزويدهم بلغة العصر: البرمجة، حيث تقدم المبادرة تدريبات مجانيّة وتمنح شهادات دولية معتمدة تؤهل الشباب الأردني لدخول سوق العمل في هذا المجال ، ويتم تنفيذ هذه المبادرة من قبل مؤسسة ولي العهد بالشراكة مع وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة وبالتعأون مع وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما تقوم مؤسسة ولي العهد أيضا بالعديد من البرامج التي تستهدف زيادة وعي الشباب وتشجيع مشاركتهم المدنية من خلال مجموعة من المبادرات وهي:

1. مبادرة حقق هي مبادرة شبابية تم إطلاقها بهدف تعزيز منظومة القيم الموروثة من تاريخنا عند الشباب والشابات في الأردن، وإبراز قدراتهم ليكونوا مواطنين فاعلين منتمين لوطنهم،ومساهمينفيمسيرةالتنميةالشاملة.
2. برنامج وطني لتنمية مهارات الشباب والشابات القيادية :وهو برنامج وطني وريادي برؤية تقدميّة، ونموذجًا جديدًا لتعزيز الفكر القيادي التقدمي بين الشباب والشابات، ولإدماجهم ضمن شبكات ومسارات مهنية متخصصة في النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

3. برنامج أنا أشارك، وهو برنامج لا صفي ينفّذ في 13 جامعة أردنيّة يهدف إلى تعزيز قدرات الشباب والشابات ومعرفتهم للمبادئ الأساسية للعملية الديمقراطية ومهارات كسب التأييد. ويوفر البرنامج جلسات تدريبية وحوارية تفاعلية تهدف إلى تعزيز مفاهيم وقيم الديمقراطية لدى المشاركين، وتزويدهم بالمعارف اللازمة لتمكنهم من الإنخراط في العمل السياسي وصناعة القرار وتنمية حس المواطنة.
4. برنامج « أشارك »: :هو برنامج لا صفي يهدف إلى تطوير مهارات الشباب القيادية وبناء مهارات كسب التأييد لديهم بعد أن يختاروا قضية للعمل عليها كحملة مدافعة وكسب تأييد. كما يحصل طلاب «أشارك» على تدريبات في مهارات المناظرات تساعدهم ليصبحوا مواطنين نشطين يشاركون بالعملية السياسية بشكل فاعل وإيجابي.
5. المنصّة الوطنية للتطوّع ومشاركة الشباب "نَحْنُ» هي المنصة الوطنية للتطوع ومشاركة الشباب، تم إطلاقها بالشراكة بين «نوى» – إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد - ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» بالتعاون مع وزارة الشباب، وتهدف إلى توحيد الجهود المبذولة في مجال العمل التطوعي والمشاركة الشبابية على كافة الأصعدة والتشبيك ما بين المتطوعين والجهات المستفيدة.

رابعا: مصادر البيانات والإحصاءات المفصلة حول الشباب

تقوم دائرة الإحصاءات العامة بإجراء التعدادات ومسوح دورية بالعينة في المجالات الديموغرافية والأسرية والزراعية والإقتصادية والبيئية المختلفة، وتجري أيضاً مسوح ربعية بالعينة في مجالات: العمالة والبطالة، والصناعة، والتجارة الداخلية، والإنشاءات والنقل، والخدمات، وقطاع الإنتاج النباتي، وقطاع الثروة الحيوانية، وأيضاً تجري بعض المسوح الشهرية مثل: الأسعار الزراعية، وأسعار المستهلك، وأسعار كميات الإنتاج الصناعي وتجرى مسوحا دورية بالعينة في مجال دخل ونفقات الأسرة، والسكان والصحة الأسرية. وخلال الخمس سنوات السابقة، اجرت دائرة الإحصاءات العامة مسح السكان والصحة الأسرية (2017-2018)، ومسح نفقات ودخل الأسرة (2017/2018)، كما أن دائرة الإحصاءات العامة تعمل حاليا على تنفيذ مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023 ومسح نفقات ودخل الأسرة (2022/2023)، إضافة إلى المسوح الربعية والسنوية التي تقوم بها مثل مسح العمالة والبطالة وغيرها من المسوح السكانية، وجميع هذه المسوح مصنفة حسب الفئات العمرية للسكان المختلفة وبالتالي فإن الشباب وخصائصهم مشمولون بهذه المسوح والتعدادات السكانية.

وتقوم الحكومة ومن خلال دائرة الإحصاءات العامة بتوفير منصة لهذه البيانات مصنفة ومحدثة دوريًا متعلقة بالسكان والمجتمع وبصيغ مفتوحة وقابلة للقراءة آليًا بحيث يسمح وفقًا للشروط الواردة في الرخصة الأردنية للبيانات الحكومية المفتوحة بإستخدام مجموعات البيانات المنشورة على المنصة وإعادة إستخدامها وإعادة توزيعها من قبل أي شخص وفي أي مكان ولأي غرض وذلك بموجب سياسة البيانات الحكومية المفتوحة الصادرة. كما تتيح دائرة الإحصاءات العامة منصة تفاعلية لخاصة بمتابعة أهداف التنمية المستدامة على الموقع الإلكتروني للدائرة. هذا بالإضافة إلى قواعد البيانات الأخرى مثل السجلات الإدارية.

خامسا : أبرز التحديات والأولويات في مجال تمكين الشباب

على الرغم من وجود العوامل المساعدة والفرص المتاحة التي ساهمت في نجاح الجهود المبذولة في

مجال تمكين الشباب خلال السنوات الخمس الماضية في الأردن والذي يعتبر من ضمنها وجود إرادة سياسة لتمكين الشباب في الأردن حيث أن هناك إهتمام ملكي بقطاع الشباب، ووجود أطر إستراتيجية وطنية داعمة ومحفزة لقطاع الشباب، غير ان هناك مجموعة من التحديات تواجه تمكين قطاع الشباب وهي:

1. ضعف التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال العمل الشبابي
2. قلة المخصصات المرصودة للبرامج الشبابية في الموازنة الحكومية.
3. ضعف إهتمام الشباب بالمشاركة المدنية والسياسية والشأن العام.
4. ضعف فاعلية بعض المراكز الشبابية وعدم توزيعها جغرافياً.
5. شُحّ المصادر والأبحاث العلمية والبيانات التي تدْرس إحتياجات الشباب الأردني وتطلّعاتهم
6. إرتفاع معدلات البطالة وضعف التشغيل خاصة ممن لا يحملون الثانوية العامة حيث أن (63 %) من المتعطلين الذكور دون الثانوية العامة.
7. إرتفاع معدلات الفقر
8. ضعف كفاءة الموارد البشرية العاملة مع الشباب.
9. ما زالت بعض المؤسسات تعمل على المشاركة الصورية للشباب دون أن يكون هناك مشاركة فاعلة وحقيقيه.
10. بعض البرامج الموجهة للشباب تبنى على أن الشباب وحدة متجانسة من دون الأخذ بعين الإعتبار التباينات على أساس مكان الإقامة والجنس والفئة العمرية وغيرها من الخصائص، حيث أن لكل فئة من هذه الفئات خصائص نفسية وثقافية وإجتماعية وإقتصادية وسياسية مختلفة عن سواها، الأمر الذي يستدعي استجابات وتدخلات محددة للتعامل معها.
11. تراجع دور الأسرة والمؤسسات التربوية في بناء الشخصية الشبابية، وضعف الوعي الصحي لدى الشباب خاصة بقضايا الصحة الإنجابية والجنسية، والممارسات الضارة مثل التدخين.
12. ضعف الإهتمام بالمسارات المهنية والتقنية

أما أبز الأولويات في مجال تمكين الشباب فهي:

1. زيادة الوعي بالثقافة الرقمية وبثقافة الإبتكار والريادة، والثورة الصناعية الخامسة، والذكاء الاصطناعي، ومعالجة البيانات وتحليلها، وأساسيات الأمن السيبراني.
2. تفعيل البرامج التي تُعنى بمكافحة الفكر المتطرف والعنف الجامعي، وتعزيز التعأون مع مركز السلم المجتمعي التابع لمديرية الأمن العام، والعمل على الخطة الوطنية لتفعيل قرار 2250.
3. ربط مخرجات التعليم بإحتياجات السوق المحلية والإقليمية والعالمية وضمن رؤية مستقبلية للأردن.
4. زيادة التمويل الحكومي لمؤسسات المجتمع المدني التي تختص بتمكين الشباب سياسيًّا واقتصاديًّا، وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل من المانحين وفقًا للأنظمة والتعليمات المعمول بها.
5. تعزيز إنخراط الشباب في الأحزاب، وضمان الوصول العادل إلى مواردها كافة، خاصة المالية والتدريبية.
6. تسهيل عملية إستقطاب التمويل للمؤسسات التي تُعنى بقطاع الشباب، وتشبيك هذه المؤسسات مع المموّلين وضمن سياق الإستراتيجيات الوطنية، وتسهيل الموافقات والإجراءات على المشاريع الجديدة.
7. دعم وإستدامة البرامج والمشاريع المعنية بالتمكين السياسي.
8. تفعيل المراكز الشبابية والنوادي الرياضية، وتوطين المبادرات الشبابية فيها ودعمها، والعمل على تمكين الشباب في المراكز الشبابية عن طريق

تعديل الأنظمة والتعليمات بما يتناسب مع ذلك، والعمل على تعزيز دور المراكز في التنمية الشاملة.

9. تفعيل دور الأئمة والوعّاظ والخطباء ورجال الدين المسيحي والكنائس في تعزيز قيم المواطنة والإنسانية وتقبُّل الآخر والوسطية والإعتدال وتعزيز قيم الإنتماء ونبذ خطاب الكراهية والتصدي للفكر المتطرف.
10. إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال ، وإنشاء منصة للربط والتشبيك بين رائدي الأعمال ومؤسسات القطاعَين العام والخاص، بهدف تنسيق الجهود والترويج للمشاريع الرائدة محلّيًا ودوليًا.
11. تعزيز دعم المشاريع الريادية من خلال إنشاء صندوق وطني لدعم الريادة
12. إستحداث حزمة تشريعات وقوانين تعمل على تحفيز ريادة العمل وضمان إستمراريتها.
13. تفعيل دور مؤسسة التدريب المهني في تأهيل وبناء قدرات الشباب الراغبين من خلال إستحداث مجموعة من البرامج ضمن حاجة سوق العمل

القسم الخامس: الأشخاص ذوو الإعاقة

أولا: الاطار التشريعي والإستراتيجي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن

يتميز الأردن كونه رائداً في مجال حقوق ذوي الإعاقة في المنطقة، وكان الأردن من أوائل الدول التي شاركت في وضع مسودة الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 وكان من أوائل الدول التي صادقت عليها»، وانعكس هذا الإلتزام في مجموعة التشريعات المتطورة التي تحمي مجموعة الحقوق الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، ووفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015، بلغت نسبة الأردنيين الذين لديهم نوع من أنواع الإعاقة (11.2 %) من مجمل السكان الأردنيين ممن أعمارهم خمس سنوات فأكثر، ووفقا لتقديرات المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتوقع أن ترتفع هذه النسبة لما يقارب النسب العالمية والتي تصل إلى (15 %). وترتفع هذه النسبة أيضا بشكل ملحوظ بين اللاجئين السوريين كما تشير العديد من الدراسات.

يتولى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة اقتراح القوانين والأنظمة والسياسة العامة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووصولهم إلى الخدمات المختلفة، ومتابعة ورصد تطبيق الجهات ذات العلاقة لأحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ومنذ صدور قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 الذي حل محل قانون رقم (31) لسنة 2007 بحيث يتوائم مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصادق الأردن أيضا على معاهدة مراكش «لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات» في عام 2018.

وخلال الخمس سنوات الأخيرة تمت مراجعة بعض التشريعات المرتبطة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لغايات موائمتها مع أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017 وصدور العديد من الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، كما عمل الأردن على إعداد العديد من السياسات والإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي/ات الإعاقة والمرتكزة إلى هذا القانون، فعلى مستوى التشريعات أجرى الأردن تعديلات جوهرية عديدة في تشريعاته لتعزيز حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم وإدماج هم في المجتمع وعلى النحو التالي:

- تـم إجـراء التعديـلات الدسـتورية في عـام 2022 وفقـاً لأحـكام المـادة (6 / 5) منهـا والتـي نصـت عـلى» يحمـي القانـون حقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة ويعـزز مشـاركتهم وإدماجهـم في مناحـي الحيـاة المختلفـة كـما يحمـي الأمومـة والطفولـة والشـيخوخة ويرعـى النـشء ويمنـع الإسـاءة والإسـتغلال» ، كـما تـم تعديـل الفقـرة (هـ) مـن البنـد (1) مـن المـادة (75) باسـتبدال عبـارة «مـن كان مجنونـا أو معتوهـا» بعبـارة «مـن لم يكـن كامـل الأهليـة».
- صـدر قانـون حقـوق الطفـل في عـام 2022، الـذي تضمـن حقـوق الطفـل ذوي الإعاقـة، حيـث أعتـبر القانـون تعليـم الطفـل ذي الإعاقـة وتأهيلـه المهنـي عنـد بلوغـه سـن العمـل وإدماجـه الكامـل في مختلـف أوجـه الحيـاة المجتمعيـة مـن الحقـوق الأساسـية، كـما أكـد القانـون عـلى حـق الطفـل ذي الإعاقـة في التعليـم العـام والدامـج، وأن تلتـزم الجهـات المختصـة بتوفـير الترتيبـات التيسـيرية وإمكانيـة الوصـول وأن يكـون التعليـم ملائـم لحاجـات الطفـل ذي الإعاقـة وعـلى غـرار مجـالات الحقـوق السـابقة، فقـد أكـدت المـواد القانونيـة المرتبطـة بحقـوق الطفـل ذي الإعاقـة عـلى مسـألة وضـع برامـج تدريـب خاصـة لمختلـف العاملـين مـع الطفـل وإعـداد الكـوادر وتدريبهـا.
- صـدور نظـام بدائـل الإيـواء والخدمـات المسـاندة للأشـخاص ذوي الإعاقـة الذهنيـة رقـم (62) لسـنة 2021 والـذي تضمـن البدائـل المتمثلـة في الدمـج الأسري والبيـوت الجماعيـة إضافـة إلى الخدمـات المسـاندة كالتأهيـل المجتمعـي، المرافـق الشـخصي، الاسـتراحة القصـيرة، التدخـل المبكـر، التدريـب، المراكـز النهاريـة الدامجـة. كـما تضمـن شروط العاملـين لتنفيـذ بدائـل الإيـواء والخدمـات المسـاندة وتشـكيل لجنـة لتحديـد قيـم المخصـص المـالي في بدائـل الإيـواء والخدمـات المسـاندة، وإعـداد مسـودة تعليـمات النظـام مـن خـلال المجلـس الأعـلى لحقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة ووزارة التنميـة الإجتماعيـة.
- صـدور نظـام تشـغيل الأشـخاص ذوي الإعاقـة رقـم (35) لسـنة 2021 والـذي نـص عـلى إلـزام صاحـب العمـل بتوفـير الترتيبـات التيسـيرية والأشـكال الميـسرة في بيئـة العمـل، إضافـة إلى صلاحيـات مفتـشي العمـل بالتفتيـش والتحقـق مـن نسـبة التشـغيل في مـكان العمـل وعـدم وجـود تمييـز عـلى أسـاس الإعاقـة، كـما ونـص النظـام عـلى التنسـيق مـا بـين وزارة العمـل ومؤسسـة التدريـب المهنـي لتهيئـة مراكـز التدريـب المهنـي وتطويـر البرامـج التدريبيـة للأشـخاص ذوي الإعاقـة.
- صـدور تعميـم رئاسـة الـوزراء في عـام 2021 لكافـة الجهـات للتقيـد بأحـكام المـادة (5/ب) مـن قانـون حقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة والمتضمنـة «أن الإعاقـة لا تحـول بذاتهـا دون إعتبـار الشـخص لائقـاً صحيـاً للتوظيـف والعمـل والتعلـم والتأهيـل وممارسـة جميـع الحقـوق والحريـات والإشـارة إلى تعميـم معـالي وزيـر الصحـة للجـان الطبيـة بعـدم تضمـين عبـارة غـير لائـق صحيًـا والاكتفـاء بتشـخيص الإعاقـة بتحديـد نوعهـا ودرجتهـا وطبيعتهـا»، وإلـزام كافـة الـوزارات والدوائـر الرسـمية والمؤسسـات والهيئـات العامـة بالإلتـزام بالتقاريـر الطبيـة الصـادرة عـن اللجـان الطبيـة المختصـة في وزارة الصحـة لغايـات اسـتكمال إجـراءات تعيـين الأشـخاص ذوي الإعاقـة، وعـدم إعـادة عـرض المرشـحين لشـغل الوظائـف العامـة مـن الأشـخاص ذوي الإعاقـة عـلى اللجـان الطبيـة لتحديـد مـدى لياقتهـم مـرة أخـرى، ويـأتي ذلـك إسـتجابة لمتابعـات المجلـس مـع كل مـن وزارة الصحـة ورئاسـة الـوزراء.
- صـدور النظـام المعـدل لنظـام إعفـاء مركبـات الأشـخاص ذوي الإعاقـة رقـم (50) لسـنة 2020 ، والـذي تضمـن تعديـلات عـلى تشـكيل لجنـة الإعفـاءات الجمركيـة إضافـة إلى توسـيع مظلـة الإعاقـات المسـتفيدة مـن الإعفـاء

(مثل: الإعاقة الجسدية الشديدة، والنفسية الشديدة) بالإضافة إلى تعديل شروط ومواصفات منح الإعفاء.

- صدور نظام التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة رقم (2) لعام 2021
- تعديل تعليمات التدخل المبكر والمعدة من قبل وزارة التنمية الإجتماعية إستناداً لأحكام المادة (29/ ز) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة النافذ من خلال توفير برامج التدخل المبكر والموارد البشرية المؤهلة لتنفيذ لتلك البرامج وترخيصها وتوفير المتطلبات الفنية للتنفيذ.
- تعديل المادة (44) من نظام الخدمة المدنية رقم (6) لسنة 2022 والمتعلقة بتعيين الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع العام بموجب تقرير يصدر من لجنة تكافؤ الفرص المشكلة في المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإلزام الدائرة التي يعين بها الشخص ذو الإعاقة بتوفير الترتيبات التيسيرية اللازمة لتمكينه من ممارسة العمل.
- صدور نظام الخدمة المدنية رقم (9) لسنة 2020 الذي تجنب الإشارة إلى الإعاقات البدنية والعقلية كمانع من التعيين في الوظائف العامة كما كان عليه الحال في نظام الخدمة المدنية الملغى رقم 82 لسنة 2013. كما قام ديوان الخدمة المدنية بالتنسيق مع المجلس برفع مقترح بديل للمادة (45) من نظام الخدمة المدنية بعد إعتماده من قبل مجلس الخدمة المدنية، والتي تنص على ما يلي: (أ- على الرغم مما ورد في الفقرة (د) من المادة (44) من هذا النظام، يعين الأشخاص ذوي الإعاقة وفقا لتعليمات إختيار وتعيين الموظفين في الوظائف الحكومية من الفئات الأولى والثانية والثالثة والعقود الشاملة بموجب تقرير يصدر عن لجنة تكافؤ الفرص المشكلة في المجلس ووفقا للأسس التي يعتمدها المجلس لهذه الغاية).
- صدور "تعليمات إعتماد مُترجمي لغة الإشارة رقم (1) لسنة 2018» وتعديلاتها والمعتمدة لدى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والصادرة بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة (2018/2017).
- مراجعة وتحديث كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير دليل العمل عليها، وإستحداث كودة المدارس التي تتضمن المتطلبات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- صدور تعليمات إصدار البطاقة التعريفية رقم (3) لدى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والصادرة بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة النافذ في الجريدة الرسمية 2022
- إعداد تعديلات مقترحة على قانون العقوبات النافذ لتجريم عمليات استئصال الأرحام أو الخصيتين أو أي جزء من الجهاز التناسلي التي يتم إجراؤها بقصد تعقيم الأشخاص ذوي الإعاقة قسراً ودون وجود ضرورة طبية علاجية كون تلك العمليات تعتبر انتهاكاً صارخاً لحرمة الجسد والحق في تكامله وكونها أيضا محرمة شرعاً بموجب القرار رقم (194) الصادر عن دائرة الإفتاء العام بهذا الخصوص سنة 2014.
- مراجعة المادة (43) من نظام الخدمة المدنية رقم (82) لسنة 2013 وتعديلاته لعام 2017 واقتراح التعديلات بما يتوائم وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017.
- صدور قرار مجلس الوزراء عام 2021، الموافقة على تعليمات الدوام المرن في الخدمة المدنية لسنة 2021، والتي نصت على استثناء الموظف من ذوي الإعاقة من شرط اكمال مدة التجربة لغايات الإستفادة من تطبيق أحكام تعليمات الدوام المرن.

وفي مجال السياسات والإستراتيجيات قام الأردن

خلال الخمس سنوات السابقة بإعداد العديد من الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى النحو التالي:

- إطلاق السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2020-2030)
- إطلاق الإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج 2020 2030- / بالتعأون ما بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة التربية والتعليم كخارطة طريق لدعم ذوي الإعاقة والعمل على دمجهم في المجتمع- والعمل على تأسيس ثقافة إلتزام بتعليم كافة الطلبة بمن فيهم الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس النظامية.
- كما صدر إعلان الأردن نحو الدمج والتنوع في التعليم في عام 2022
- إطلاق الإستراتيجية الوطنية لبدائل الإيواء الحكومية والخاصة (2019-2029) بالتعأون ما بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة التنمية الإجتماعية.
- إطلاق الخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة 2019-2029م بالتعأون ما بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة الاشغال العامة والإسكان.
- تضمين الإستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للصحة الإنجابية والتربية الجنسية (2020 - 2030) لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تضمنت أغلبية الإستراتيجيات الوطنية القطاعية وإستراتيجيات الوزارات والجهات المختلفة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن محأورها ، وعلى وجه الخصوص تضمنت أيضا جميع الإستراتيجيات السكانية التي صدرت خلال الخمس سنوات الأخيرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن أبعادها.

ثانيا : البرامج والإجراءات لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن

بذل الأردن جهودا جبارة خلال السنوات الخمس الأخيرة في مجال موائمة تشريعاته وإستراتيجياته الوطنية مع الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الأشخاص ذوي/ات الإعاقة، واستكمالا لهذه الجهود كان لا بد من ترجمة هذه التشريعات والإستراتيجيات إلى خطط تنفيذية تتضمن برامج عمل وأنشطة وإجراءات تعزز وتحمي حقوق الأشخاص ذوي/ات الإعاقة، ويقوم المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع كافة الجهات من مؤسسات ودوائر ووزارات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني وغيرها للعمل على متابعة تنفيذ هذه الخطط والبرامج من خلال رصد أوضاع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تطبيق الجهات ذات العلاقة لأحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017. والتحقق من الشكأوى الفردية والمؤسسية المتعلقة بالانتهاكات و/أو التمييز على أساس الإعاقة أو بسببها وتسويتها مع الجهات المختلفة. إضافة إلى ذلك تعمل مختلف الجهات الوطنية على عدة برامج لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على النحو التالي:

- تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات المصرفية من خلال توفير الترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول في المؤسسات المصرفية حيث صدرت تعليمات حماية المستهلك المالي للعملاء من ذوي الإعاقة والتي تشترط على المؤسسات المصرفية اتخاذ عدة إجراءات تعزز من حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منها على سبيل المثال، تهيئة مالا يقل عن (10%) من فروع كل مؤسسة مصرفية لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها وتوفير الترتيبات التيسيرية والاشكال الميسرة فيها،

بالإضافة إلى تدريب الكوادر العاملة فيها على اتيكيت التواصل الفعال مع العملاء من ذوي الإعاقة ومتطلبات وصولهم للخدمات المصرفية، وغيرها من الإجراءات التي تمكّن الأشخاص من ذوي الإعاقة من إتمام معاملاتهم المصرفية بكل إرادة حرة ومستنيرة، ومتابعة تنفيذ هذه التعليمات من خلال الزيارات الميدانية والكشف الحسي على مباني هذه المؤسسات.

- تطوير برامج التنمية المجتمعية الدامجة (الشاملة) لتعزيز منظومة العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تهيئة معاهد تدريب مهني نموذجية دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة وتضمين السياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج في مؤسسة التدريب المهني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم تهيئة مركز واحد في كل إقليم ليشكل نموذجاً لمعهد تدريب مهني دامج للأشخاص ذوي الإعاقة.
- وضع صندوق التنمية والتشغيل سياسة تمويلية تميز الأشخاص ذوي الإعاقة تمييزا إيجابيا بحيث يستفيد الأشخاص ذوي الإعاقة بمعدل مرابحة أقل بما نسبته (1%) من أي برنامج إقراضي من الصندوق .
- تقديم الدعم الفني لمختلف الجهات الوطنية لتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة للمباني والأماكن العامة وإستخدام وسائل النقل، من خلال الكشف الحسي على هذه المباني والمرافق وإعداد التقارير التي تبين التوصيات اللازمة لتوفير متطلبات إمكانية الوصول فيها للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم زيارة مالا يقل عن (500) مرفق.
- تطوير وتنفيذ خطط وبرامج تدريبية متخصصة بقضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإتيكيت التواصل الفعال معهم لتمكينهم وتعزيز مشاركتهم في المجتمع، حيث تم تنفيذ (415) برنامج تدريبي وتوعوي في كافة أقاليم المملكة، شارك فيها (8677) مشاركة/ة من مختلف القطاعات بمعدل (3752 ذكور، 4925 اناث).
- تأهيل الكوادر العاملة في مراكز ومؤسسات الرعاية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة على اليات التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة ، والتدريب على برامج التدخل المبكر.
- تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمواقع السياحية من خلال تقديم الدعم الفني لوزارة السياحة ودائرة الآثار العامة وهيئة تنشيط السياحة لتهيئة المواقع السياحية والأثرية وتدريب الكوادر العاملة في مجال السياحة على متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمواقع السياحية.
- توفير الترتيبات التيسيرية للطلبة ذوي الإعاقة السمعية/ الصم الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي من خلال توفير مترجمي لغة الإشارة لهم، حيث تم توفير ما يقارب من (315) مترجم لغة إشارة بشكل مباشر.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تطوير المعايير الوطنية لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية و وإضطراب طيف التوحد ومعايير إعتماد مراكز تشخيص الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لتحسين الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- التدريب على الأدلة السريرية (البروتوكولات) الخاصة بتشخيص الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وإضطراب طيف التوحد لغايات تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير وتفعيل مراكز التميز في مناطق مختلفة، وذلك لتقديم خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية والصحة النفسية وخدمات العنف المبني على النوع الإجتماعي وخدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة بالتشارك مع معهد العناية بصحة الأسرة.
- تطوير قدرات العاملين في مجال الإعلام من خلال

عـدة إجـراءات منهـا عقـد جلسـات توعويـة حـول التنـأول الإعلامـي لقضايـا حقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة للإعلاميـين والمؤسسـات الإعلاميـة بالإضافـة لطلبـة الإعـلام المتوقـع تخرجهـم في مؤسسـات التعليـم العـالي ، تطويـر أفـلام توعويـة في هـذا المجـال تعكـس عـدد مـن الممارسـات الفضـلى الدوليـة والمحليـة، إلى جانـب أفـلام توعويـة تسـلط الضـوء عـلى مختلـف الجوانـب الحقوقيـة للأشـخاص ذوي الإعاقـة حيـث تـم تطويـر مـا يقـارب مـن (265) فيلـم توعـوي، بالإضافـة إلى إطـلاق المسـابقة الإعلاميـة حـول التنـأول الإعلامـي لقضايـا الإعاقـة مـن منظـور حقوقـي وتشـجيع الإعلاميـين عـلى تقديـم مـواد إعلاميـة وفقـاً للنهـج الحقوقـي وتعديـل الصـور النمطيـة السـائدة حـول الأشـخاص ذوي الإعاقـة.

- تفعيـل منصـات التواصـل الإجتماعـي لتعزيـز النهـج الحقوقـي ورفـع الوعـي بقضايـا حقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة.
- تطويـر مجموعـة مـن الأدلـة الإرشـادية حـول متطلبـات وصـول الأشـخاص ذوي الإعاقـة لعـدد مـن القطاعـات الخدماتيـة والتدريـب عليهـا (متطلبـات وصـول الأشـخاص ذوي الإعاقـة للمطاعـم والمقاهـي، متطلبـات وصـول الأشـخاص ذوي الإعاقـة للخدمـات الفندقيـة، متطلبـات وصـول الأشـخاص ذوي الإعاقـة للمستشـفيات).
- تمكـين الأشـخاص ذوي الإعاقـة مـن المشـاركة بالانتخابـات النيابيـة للعـام 2020 وتقديـم الدعـم الفنـي والمـادي لتوفـير متطلبـات وصولهـم لمراكـز الإقـتراع النموذجيـة.
- كـما تـم إتخـاذ عـدة إجـراءات لحمايـة حقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة خـلال جائحـة كورونـا تتضمـن تطويـر منصـة الكترونيـة لإصـدار تصاريـح التنقـل للأشـخاص ذوي الإعاقـة أثنـاء فـترة الحظـر الشـامل، وإنشـاء قنـاة متخصصـة للأشـخاص ذوي الإعاقـة الذهنيـة وإضطـراب التوحـد. وتوفـير المناهـج الدراسـية الصوتيـة للطلبـة المكفوفـين وتوفـير المناهـج الدراسـية للطلبـة الصـم بلغـة الإشـارة مـن خـلال قنـاة عـلى اليوتيـوب لـشرح المـواد الدراسـية بلغـة الإشـارة، كذلـك تقديـم خدمـات إستشـارية نفسـية وإجتماعيـة للأشـخاص ذوي الإعاقـة الذهنيـة (التوحـد) وأسرهـم مـن خـلال منصـة حبايبنـا.
- تعمـل وزارة التربيـة والتعليـم عـلى إدمـاج الأطفـال والشـباب مـن ذوي الإعاقـة في التعليـم النظامـي وتحسـين البيئـة التعليميـة في المـدارس لتصبـح بيئـة آمنـة ودامجـه للطلبـة مـن ذوي الإعاقـة ضمـن محـور التعليـم النظامـي، إضافـة إلى تنفيـذ العديـد مـن البرامـج والأنشـطة الهادفـة إلى إدمـاج الأطفـال والشـباب مـن ذوي الإعاقـة في برامـج التعليـم غـير النظامـي تتضمـن تدريـب الميسريـن والمعلمـين والعاملـين في مراكـز التعليـم غـير النظامـي كافـة حـول آليـات وأسـاليب إدمـاج الدارسـين ذوي الإعاقـة في برامـج التعليـم غـير النظامـي، إضافـة إلى بنـاء منصـة تعليميـة تسـهم في توفـير التعليـم للدارسـين مـن ذوي الإعاقـة الملتحقـين بمراكـز تعزيـز الثقافـة للمتسربـين، وتحسـين البيئـة التعليميـة في هـذه المراكـز.
- أطلقـت وزارة التنميـة الإجتماعيـة برنامـج التدخـل المبكـر يُنفـذ مـن خـلال وحـدات تدخـل مبكـر يتـم إسـتحداثها تدريجيـاً في مراكـز الأشـخاص ذوي الإعاقـة النهاريـة الحكوميـة التابعـة للـوزارة وعـلى مـدار الثـلاث سـنوات القادمـة حيـث بلـغ عـدد مراكـز التدخـل المبكـر 16 مركـز موزعـة عـلى محافظـات المملكـة، والتـي تهـدف إلى تدريـب مقدمـي الرعايـة (مـن أفـراد أسرة ومانحـي الرعايـة) عـلى برامـج وخدمـات التربيـة الخاصـة المبكـرة للأطفـال لغايـات دمجهـم في أسرهـم وفي بيئـات الطفولـة المبكـرة منـذ لحظـة الـولادة وتيسـير عمليـة تطورهـم.
- وفي مجـال تشـغيل وتدريـب الأشـخاص ذوي الإعاقـة، نظـم ديـوان الخدمـة المدنيـة ورشـة عمـل حـول «دليـل الأربعـين»، الـذي تـم تطويـره مـن قبـل المجلـس الأعـلى

لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتوضيح المواد الواردة في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، وعلاقتها بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتوظيف، إضافة إلى متابعة إجراءات تعيين شواغر لذوي الإعاقة ممن مضى على إعتماد حالاتهم في ديوان الخدمة المدنية (10) أعوام فأكثر، كما يقوم ديوان الخدمة المدنية بتأهيل طالبي التوظيف من الأشخاص ذوي الإعاقة من حملة التخصصات المصنفة بالراكدة، وفقا لمخرجات دراسة واقع العرض والطلب على التخصصات العلمية التي يجريها الأردن على مخزونه من طلبات التوظيف، وتقوم مؤسسة التدريب المهني بدمج وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة مهنياً بغرض تشغيلهم ي أكثر من (26) برنامج تدريبي، و13 معهد دامج لذوي الإعاقة، كما تم إنشاء معهد تدريب مهني متخصص لذوي الإعاقة يوفر لهم التدريب على البرامج والتخصصات المهنية المختلفة ضمن بيئة تدريبية آمنه.

- قامت وزارة الأوقاف بمراجعة المفاهيم الدينية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وتضمينها مباحث وممارسات نموذجية ترسخ ثقافة التنوع واحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم المتأصلة. ومكافحة الصورة النمطية والتصورات الخاطئة عن الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، إضافة إلى توفير ترجمة بلغة الإشارة في الخطب والدروس والعظات في المساجد والكنائس كلما كان ذلك ممكنا ، وتوفير المطبوعات والنشرات الدينية بالأشكال الميسرة. الايعاز لدور القرآن الكريم والتعليم الشرعي بضرورة وجود مصاحف بريل لتسهيل قراءة القرآن للأشخاص ذوي الإعاقة، وقد قامت الوزارة أيضا بالتعأون مع رؤساء لجان الرعاية في المساجد لتعمل (رمبة، منحدر) للصعود للمسجد يستفيد منها الأشخاص ذوي الإعاقة وكبيري السن والمرضى.

وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي/ات الإعاقة من اللاجئين في المجتمعات المستضيفة فيتم تقديم كافة الخدمات اللازمة لهم أسوة بالأردنيين، قام الأردن بالتعأون مع الشركاء من المنظمات والهيئات الدولية باتخاذ العديد من الإجراءات والأنشطة لتحسين إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة داخل المخيمات ومنها: توفير ممرات آمنة للاجئين من ذوي الإحتياجات ممن يعانون من الإعاقة الجسدية الحركية من خلال تجهيز ممرات خاصة لهم إسمنتية وكراسي متحركة داخل مباني إدارة المخيمات ومواقع المنظمات والهيئات الدولية العاملة داخل المخيمات والمولات لتسهيل وصول تلك الفئات إلى مراكز تقديم الخدمات. وإشراك مرتبات الشرطة المجتمعية بدورات تعلم لغة الإشارة بدورتي لغة الإشارة الأساسية والمتقدمة مع المنظمات الدولية لتسهيل التعامل مع الحالات التي تقوم بمراجعة الأقسام المختلفة لدى مديرية شؤون اللاجئين من ذوي الإعاقة وتسهيل تلقي البلاغات أو الشكأوى منهم وتقديم أفضل الخدمات الأمنية لهم. إضافة إلى تجهيز وحدات صحية خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة ومركبة مزودة بمصعد تعمل في المخيمات لتقديم الخدمة الأفضل لهذه الفئة. كما تم إفتتاح مركز مخيم مريجيب الفهود للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الهلال الأحمر الإماراتي لتقديم الخدمات الإجتماعية والمهارات والبرامج التعليمية والصحية والمادية والبرامج النفسية والترفيهية للأشخاص ذوي الإعاقة داخل المخيم. كما يتم دعم البرامج والأنشطة الخاصة بالتعليم الدامج للأطفال للأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع مديريات التربية والتعليم داخل المدارس النظامية في المخيمات، وتوفير المواصلات المناسبة دعم أنشطة البرامج الصحية والنفسية والترفيهية وبرامج البني التحتية والخدمات العلاجية وبرامج الإدماج الإجتماعي لهذه الفئة داخل المخيمات. وتقدم مديرية شؤون اللاجئين كافة التسهيلات اللازمة للأشخاص ذوي/ات الإعاقة من اللاجئين داخل المخيمات.

ثالثا : مصادر البيانات وآليات بناء الشراكات والتنسيق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص

خطى الأردن خطوات واضحة في مجال تحسين دقة الإحصائيات والبيانات حول الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم تضمين التعداد السكاني لسنة 2015 مؤشرات تبين عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وتوزيعهم الجغرافي، وأنواع ودرجات الإعاقة بحسب الجنس والمحافظة، الأمر الذي أدى ولأول مرة في الأردن إلى ظهور إحصاء رسمي حول مؤشرات الإعاقة قابل للمقارنة مع دول أخرى. حيث ساهم إستخدام المنهجية الموحدة لمجموعة واشنطن في تطوير مفهوم الإعاقة، وتصحيح قيمة نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة من السكان، وتوفير بيانات ذات علاقة موزعة قطاعياً، وبحسب الجنس والمحافظة وهذا الأساس الجديد يحتاج إلى تطوير، ويحتاج كذلك مزيداً من التوسع ليشمل مؤشرات قطاعية، مثل النشاط الإقتصادي التفصيلي، والعمر عند التشخيص وغيرها من المؤشرات. حيث تم تضمين أسئلة مجموعة واشنطن لإحصاءات الإعاقة لأول مرة في استمارة التعداد العام للسكان والمساكن عام 2015 من قبل دائرة الإحصاءات العامة بالتشارك مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفي ضوء ذلك صدر تقرير حول واقع الإعاقة (الصعوبات الوظيفية) في الأردن تم نشره في عام 2017 بالتنسيق أيضا ما بين دائرة الإحصاءات العامة والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويُعتبر تقرير مؤشرات الإعاقة المشار إليه أعلاه، نقطة تحول في التعاطي مع الإعاقة في الأردن، والتي بقيت لفترة طويلة تستند إلى تقديرات.

وبغرض توفير بيانات محدثة حول واقع الإعاقة في الأردن قام المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودائرة الإحصاءات العامة بتضمين أسئلة مجموعة واشنطن القصيرة في إحدى جولات مسح قوة العمل اعتباراً من عام 2023 وتضمينها أيضا ضمن مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2022 وستساهم هذه البيانات عند صدورها بتطوير منظومة البيانات الخاصة بمؤشرات الإعاقة في الأردن. كما قام المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2021 بإجراء مسح ميداني شامل للكشف عن الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة الأغوار الجنوبية ومسح الخدمات المقدمة لهم لغايات تقييم واقع حال برنامج التأهيل المجتمعي الذي تنفذه الجمعية الوطنية للتأهيل المجتمعي في الأغوار الجنوبية.

هذا بالإضافة إلى مصادر البيانات الإدارية التي توفرها العديد من الجهات ويتم ربطها بقاعدة بيانات المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فتوفر وزارة التنمية الإجتماعية البيانات حول إعداد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من الخدمات الايوائية والنهارية، وتوفر وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بيانات حول أعداد الطلبة ذوي الإعاقة، كما توفر إدارة حماية الأسرة بيانات حول الإعتداءات الواقعة على ذوو الإعاقة، وتوفر وزارة الصحة أيضا بيانات تفصيلية حول الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى العديد من الوزارات والجهات المختلفة. ورغم ذلك يعتبر جانب الرصد والمتابعة السنوية من الجوانب التي تحتاج إلى تطوير في المرحلة المقبلة من خلال بناء أنظمة رصد وتتبع مؤتمتة مرتبطة بكافة الوزارات الخدمية، والمؤسسات الشريكة، لغايات قياس مستوى الإنجاز في تحقيق السياسة الوطنية والخطط الإستراتيجية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وبكفاءة.

وكما يسعى الأردن خلال السنوات القادمة إلى تطوير قاعدة بيانات وإحصائيات وطنية شاملة ودقيقة حول الأشخاص ذوي الإعاقة، تحدث سنوياً، تساند الحكومة

والمعنيين في تصميم البرامج وإتخاذ القرارات ذات العلاقة، وتُسهل رفع التقارير الحكومية والوطنية حول مستوى الإنجاز في إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفيما يتعلق بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني فقد أوكل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017، المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مهمة التنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية، لتحديد الأدوار والإختصاصات في مجال الإعاقة، وطرق تبادل المعلومات والخبرات، بما يحقق تكامل الجهود فيما بينها، وفي ضوء ذلك يقوم المجلس بدوره في هذا المجال بالتنسيق مع كافة الجهات وخلال السنوات الخمس الأخيرة قام المجلس بالتعأون مع العديد من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص وغيرهم من الفاعلين في مجال الإعاقة، وتبين المصفوفة التالية الجهات التي عمل معها المجلس في هذا المجال ونوع الشراكات.

أولا: التنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية

منظمات المجتمع المدني ومؤسسات وطنية

الجهة	مجال الشراكة
المركز الوطني لحقوق الإنسان	• يتم التنسيق من خلال تقارير حقوق الإنسان ومن ضمنها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. • إعتماد فرق المتابعة والتفتيش والمتابعة ورصد القضايا التي تخص الأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد الحلول لها.
اتحاد نقابات عمال الأردن/ النقابات المهنية	• تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل وتمثيلهم في عضوية لجنة تكافؤ الفرص المعنية بالنظر في الشكاوى المقدمة من الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل ومتابعة توفير الترتيبات التيسرية لهم في مواقع العمل.
اللجنة الأولمبية الأردنية	• تعزيز وتنسيق رياضة الأشخاص ذوي الإعاقة.
الشبكة العربية للتربية المدنية/ أنهر	• تنفيذ مشاريع ومبادرات لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
المؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة مثل (جمعية سنا ،جمعية الحسين، جمعية الشابات المسلمات).	• تقديم البرامج التعليمية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة، توفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وتقديم التدريب اللازم لهم في مكان العمل، توفير الخدمات التعليمية والتأهيلية للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية البسيطة والمتوسطة.
جمعية البنوك الأردنية معهد الدراسات المصرفية	• المساعدة في ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات المصرفية. • توفير الخدمات والمعلومات والبيانات المالية المصرفية للأشخاص ذوي الإعاقة بالأشكال الميسرة وإحترام حقهم في الخصوصية وسرية حساباتهم.

مركز العدل للمساعدة القانونية	• المساعدة القضائية للأشخاص ذوي الإعاقة غير المقتدرين.
غرف الصناعة والتجارة	• حث القطاعين الصناعي والتجاري على تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم، ودعم توفير تهيئة البيئة وإمكانية الوصول.
مجالس الكنائس	• التوعية والتوثيق الديني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتهيئة الكنائس لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة.
المجلس الوطني لشؤون الأسرة	• تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، حيث تم بالتشارك معهم ومع وزارة التنمية الإجتماعية من إعداد وإصدار الدليل التأسيسي للعاملين في رياض الأطفال والذي يشمل الأطفال ذوي الإعاقة وكيفية التعامل معهم وفهم التطور النمائي لهم، والتدريب على هذا الدليل.
مجلس إعتماد المؤسسات الصحية	• تأهيل المقيمين وإعتمادهم، و المساهمة في تطوير معايير الإعتماد الخاصة بتشخيص الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب طيف التوحد لغايات تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
معهد العناية بصحة الأسرة	• تقديم خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية والصحة النفسية وخدمات العنف المبني على النوع الإجتماعي وخدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة.
المجالس التنفيذية للمحافظات	• تضمين قضايا الإعاقة في مشاريع البلديات والمحافظات بالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
مؤسسة الأميرة تغريد. **جمعية الحسين للشلل الدماغي.** **جمعية أنا إنسان.**	• دمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم

ثانيا: التنسيق مع الاعلام

الإعـــــلام

الجهة	مجال الشراكة
الإعلام المرئي • **مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.** • **قناة المملكة.** • **محطة رؤيا الفضائية.** • **الحقيقة الدولية.** • **قناة الحرة.**	• رفع مستوى الوعي والثقافة بدور المجلس والرسالة التي يحملها من خلال الحملات الإعلامية والإعلانية للمشاريع والبرامج المدرجة على خطط المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. • تتيح أمام المجلس فرصة التعبير عن توجهاته وإيصال صوته من خلال بعض الاستضافات والبرامج الحوارية. • المدافعة الإعلامية واذكاء الوعي عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عبر وسائل الاعلام وايصال حقوقهم عبرها.

هيئة الإعلام	• تضمين تعليمات ومنح وتجديد التراخيص المختلفة مثل ترخيص المواقع الالكترونية والضوابط المعتمدة التي تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة حق الوصول اليها.
الإعلام المسموع • **الإذاعة الأردنية.** • **راديو هلا.** • **راديو البلد.** • **أمن FM.** • **حياة FM.** • **شبكة الاعلام المجتمعي**	• بث التنويهات التوعوية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في بعض البرامج الإذاعية الصباحية ومن خلال الإستضافات مما يتيح لشريحة من أبناء المجتمع الاطلاع على مضمون البرامج والتنويهات خلال فترة القيادة والذهاب إلى العمل أو العودة منه. بالإضافة لتطوير مواد إعلامية مبنية على النهج الحقوقي.
وسائل الإعلام المكتوبة	• تكمن أهمية الصحف الورقية بمصداقيتها وتحققها من الأخبار قبل بثها وغالبا ما يتم نشر الأخبار المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لاحقا للتحقق منها من قبل وكالة الانباء الأردنية لتقوم الصحف بدورها ببثها كونها جهة إعلامية رسمية معتمدة. • ويتم الإستفادة منها لرصد الأخبار الصحفية الخاصة بقضايا الإعاقة ليصار بعد ذلك دراستها وتحليلها والبناء عليها لإعداد برامج تدريبية خاصة بالإعلاميين.
المواقع الإخبارية الإلكترونية	• التوعية والتثقيف بدور ورسالة المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال نشر أخبار المجلس وإعداد تقارير مكتوبة في المواقع الإلكترونية. • ويتم الإستفادة منها لرصد الأخبار الصحفية الخاصة بقضايا الإعاقة ليصار بعد ذلك دراستها وتحليلها والبناء عليها لإعداد برامج تدريبية خاصة بالإعلاميين.

ثالثا: التنسيق مع الجهات المانحة/المنظمات الدولية/ المعنية بقطاع الإعاقة

الجهات المانحة/المنظمات الدولية/ الجهات المشابهة لعمل المجلس

الجهة	مجال الشراكة
منظمة LUMOS	تقديم الخبرات الفنية في مجال تحويل المنظومة الايوائية للأشخاص ذوي الإعاقة لمنظومة نهارية دامجة وإلغاء الطابع المؤسسي لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع .

منظمة NI-CO (إيرلندا الشمالية)	العمل كشريك أساسي تقني ومنفذ دولي في برنامج الحماية الإجتماعية داخل وزارة التنمية الإجتماعية وعمل المجلس الأعلى تحويل المنظومة الايوائية للأشخاص ذوي الإعاقة لمنظومة نهارية دامجة وإلغاء الطابع المؤسسي.
السفارات ووكالات الغوث (الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وإيرلندا والاتحاد الأوروبي وإسبانيا وإيطاليا وجمهورية كوريا) -دعم من الدرجة الأولى	• كسب التأييد مع المجلس الأعلى للتمويل المستدام ونشر حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الولايات المتحدة وألمانيا وإيرلندا). • تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ الخطط الإستراتيجية الوطنية للمجلس الأعلى. • توفير منصة لتبادل المعلومات ومصدر لأفضل الممارسات الدولية.
السفارات ووكالات الغوث (السويد، أستراليا، هولندا، كندا، اليابان النمسا وسويسرا وغيرها)	• توفير منصة لتبادل المعلومات ومصدر لأفضل الممارسات الدولية.
شبكة Zero Project Network	لتبادل الممارسات والبرامج ، ولتسليط الضوء على الجهود الأردنية في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعا: التحديات الأوليات في مجال حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن

على الرغم من وجود العوامل المساعدة والفرص المتاحة التي ساهمت في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم خلال السنوات الخمس الماضية في الأردن والذي يعتبر أهمها وجود إرادة سياسية حقيقية ودعم القيادة في الأردن لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة، ووجود قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 والذي يعدّ قانون عصري رتّب إلتزامات معينة على كافة الجهات الحكومية من جهة أخرى، إضافة إلى وجود مؤسسة وطنية معنية بمتابعة تنفيذ إلتزامات جميع الجهات المناط بها تنفيذ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 وهي المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووجود العديد من الإستراتيجيات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه مجال حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن ومن أهمها:

- نظرة الأسرة والمجتمع غير المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة إن نظرة المجتمع غير المساندة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تؤدي إلى التمييز على أساس الإعاقة، لها أثر سلبي كبير على طريقة التواصل والتفاعل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى كيفية تقبل اندماجهم في مختلف نواحي الحياة، حيث يساهم ضعف الوعي ومفهوم وصمة العيب لدى الأسر سلبياً على إمكانية التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم والكشف المبكر عن الإعاقة، بالإضافة إلى الحرمان من العديد من الحقوق الإنسانية الأساسية.
- ضعف التشخيص، يعتبر التشخيص النوعي والموحد من حيث المنهجية والأدوات والمعايير من أهم المتطلبات للتمكن من توفير إحصائيات دقيقة حول الإعاقات ونوعيتها وشدتها وتوزيعها، بالإضافة إلى أنه حجر الأساس لبناء منظومة «مؤتمتة شاملة تمكن الدولة من تقديم الخدمات المختلفة لمواطنيها من ذوي الإعاقة.

- ضعف الإحصائيات والبيانات النوعية حول الإعاقة

إن القرار السليم الصحيح والتدخل المناسب الكفو يتطلب توفر البيانات والمعلومات الصحيحة والموثوقة في الوقت والمكان المناسب لمتخذ القرار، لذلك تعتبره الإحصائيات الشاملة والنوعية، والبيانات التحليلية، والتقارير السنوية المتخصصة، ركيزة داعمة لمساندة تنفيذ كافة محاور السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تعتبر البيانات المحدثة سنوياً، أساساً لعملية رصد مستوى التطور والإنجاز، وتعديل المسار، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. وفي الحد الأدنى، تتطلب المرحلة المقبلة تعاوناً منقطع النظير ما بين المجلس ودائرة الإحصاءات العامة لتوفير قاعدة بيانات وطنية حول الإعاقة في الأردن، وسجل وطني دقيق، يُحدث سنوياً حول المواطنين ذوي الإعاقة. ومن البديهي أن يكون السجل الوطني وقاعدة البيانات مؤتمتة ومرتبطة بجميع الوزارات والمؤسسات الخدمية العامة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الأساسية.

- تباين الكفاءات المتخصصة والتجهيزات الفنية المساندة في كافة المجالات والقطاعات.
- ضعف إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات العامة المختلفة، والذي يتضمن الوصول إلى المرافق الخدمية والمعلومات والبيانات الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى مؤسسات العدالة خاصة بالنسبة لضحايا العنف. ويعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من صعوبة الوصول للمرافق الخدمية المختلفة بسبب عدم جاهزية وسائط النقل والمرافق والأبنية، وعلى صعيد آخر، تعاني هذه الشريحة أيضاً من صعوبة الوصول للمعلومات والبيانات المتاحة لغيرهم من غير ذوي الإعاقة ؛ مثل الخدمات الحكومية الإلكترونية والمطبوعات الثقافية والمراجع الأكاديمية، بما يُسهم في الحد من مشاركتهم المجتمعية الكاملة.
- نقص التمويل اللازم لدى العديد من المؤسسات والجهات الرسمية للقيام بإلتزاماتها بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعدم رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ تلك الإلتزامات.
- نقص الكوادر المؤهلة التي تمتلك المهارات الفنية المتخصصة في مجال العمل في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات والجهات الوطنية.
- الحاجة إلى إيجاد آلية لتنسيق الجهود بين الجهات الشريكة والجهات المانحة لتنفيذ بنود الإستراتيجيات القطاعية ذات الصلة بالإعاقة مثل الإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج بما يضمن توحيد الجهود والحد من التداخل في الأدوار والمسؤوليات.
- تعارض بعض التشريعات التي تحكم عمل بعض الجهات الوطنية مع بنود قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 مثل قانون الأحوال المدنية ونظام اللجان الطبية ونظام المعهد القضائي.
- تدني معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم.
- شعور الأشخاص ذوي الإعاقة بالتهميش بسبب جائحة كورونا وأنهم تركوا خلف الركب، فتدابير الجائحة مثل الحجر والتباعد جعلت من غير الممكن عليهم الإعتماد على دعم الاخرين في العديد من الأمور.
- عدم وجود بيئة داعمة لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث توفير الترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول في المدارس، ومثال ذلك؛ عدم توفر الخبرات اللازمة في تكييف المناهج الدراسية وإستراتيجيات التعليم مع المتطلبات التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة، وقلة توفر الخدمات الداعمة في المدارس مثل لغة الإشارة، وطريقة بريل، وتوفير المناهج الدراسية بطرق ميسرة، وتوفير العلاج النطقي، والعلاج الطبيعي والوظيفي).
- نقص المعرفة بالتكنولوجيا المساندة والترتيبات التيسيرية اللازمة لتمكين الطلبة ذوي الإعاقة من الاندماج والتعلم في البيئة التعليمية الدامجة.

- وهناك أيضا تحدي رئيسي مرتبط أيضا بتوفير الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة من اللاجئين.

وفي ضوء هذه التحديات فان أبرز الأولويات للخمس سنوات القادمة في هذا المجال هي:

- تضمين كافة التشريعات لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إيجاد بيئة دامجة ومعززة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة مجالات الحياة.
- رصد المخصصات المالية اللازمة في موازنات جميع الجهات المناط بها تنفيذ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017.
- تحويل المنظومة الايوائية للأشخاص ذوي الإعاقة لمنظومة نهارية دامجة ،وإلغاء الطابع المؤسسي لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم مع إسرهم وفي مجتمعاتهم.
- تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات العامة المختلفة وفرص العمل، والذي يتضمن الوصول إلى المرافق الخدمية والمعلومات والبيانات الأساسية، وتهيئة المباني وتوفير الأشكال التيسيرية لتمكن وصول الأشخاص ذوو الإعاقة للمرافق العامة.
- إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم الرسمي وبكافة مراحله
- بناء قدرات العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز كفاءاتهم
- تطوير قاعدة بيانات وإحصائيات وطنية شاملة ودقيقة حول الأشخاص ذوي الإعاقة، تحدث سنوياً، تساند الحكومة والمعنيين في تصميم البرامج وإتخاذ القرارات ذات العلاقة، وتُسهل رفع التقارير الحكومية والوطنية حول مستوى الإنجاز في إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

القسم السادس: الصحة

أولا: الصحة الإنجابية والجنسية

شهد القطاع الصحي في الأردن تطوراً كبيراً خلال الثلاثة عقود السابقة، وقد عكست المؤشرات الصحية العامة جودة وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة ما وضع الأردن في مرتبة متقدمة بين دول العالم، غير أن إستعراض المؤشرات الصحية العامة للقطاع الصحي في الأردن خلال الأعوام (2017-2022) يظهر تحسنا ملحوظا يشوبه بعض التباطؤ الناتج عن تداعيات مختلفة كتداعيات جائحة كورونا والتحديات الإقتصادية العالمية وعدم الإستقرار السياسي في المنطقة. حيث إرتفع توقع الحياة للفرد بالسنوات لعام (2021) ليبلغ 73.3 سنة (للذكور 72.3، للإناث 75.1). كما يبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع 17 لكل ألف (عام 2017-18) كما إرتفع معدل الاطباء لكل 10 الآف من السكان من 22.6 عام 2017 إلى 32 عام 2021، وإرتفع عدد المستشفيات من 116 عام 2017 إلى 118 عام 2021، كما إرتفعت حصة الفرد من الانفاق الصحي الجاري من 209 عام 2017 إلى 212 عام 2019، كما بلغت نسبة الإنفاق الصحي الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 (7.07 %)، وإرتفع عدد أسرة المستشفيات في المملكة من (14779) سرير عام 2017 إلى (15339) عام 2021.

وتقدم وزارة الصحة خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال 674 مركزا صحيا تتنوع بين الشامل والأولي والفرعي وتنتشر لتغطي كافة مناطق المملكة. ومن خلال هذه المراكز يتم تقديم خدمات الأمومة والطفولة في (502) مركزا، ويتم العمل حالياً على التوسع في إستحداث خدمات نوعية كخدمات الصحة النفسية، والتأهيل الطبي ورعاية ذوي الإعاقة في مراكز

مختلفة.

كما تمكنت وزارة الصحة خلال تنفيذها لإستراتيجية وزارة الصحة للأعوام (2018-2022) من إعادة تفعيل سجل وفيات الأمهات وأتمتتها، العمل على تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التدخين من خلال زيادة عدد عيادات الإقلاع عن التدخين وإستحداث برنامج المراكز الصحية الصديقة للمسنين، والتوسع في أعداد القرى الصحية، وإعداد البروتوكولات العلاجية وحزمة الدلائل الإرشادية ومعايير الرعاية الصحية السليمة والآمنة المعتمدة في المراكز الصحية، إضافة إلى التوسع في برامج الإعتمادية وتغطية المراكز الشاملة بالإختصاصات الأربعة الأساسية (الباطني، الجراحة، الأطفال والنسائية) إضافة إلى بعض التخصصات الأخرى كالطب النفسي، والأمراض الجلدية، وجراحة العظام والمفاصل، وأمراض العيون، والتأهيل، والأشعة التشخيصية، وغيرها، كما أدخلت الوزارة مطعوم التهاب الكبد الوبائي نوع (أ) إضافة إلى إيصال الأدوية لمرضى الأمراض المزمنة إلى منازلهم.

وفي مجال تكنولوجيا المعلومات شهدت الوزارة توسعا في توظيف التكنولوجيا والتحول الرقمي الصحي، حيث تم التوسع في حوسبة وأتمتة المرافق الصحية، وإعادة هندسة الإجراءات وخدمات ترخيص المهن والمؤسسات الصحية. كذلك تم إستكمال العمل في حوسبة (23) مستشفى إضافة إلى (4) مستشفيات ميدانية ، فضلا عن (166) مركزا صحيا و(18) مديرية مركزية؛ بما يشكل (74%) من المستشفيات و(34%) من المراكز الصحية. كما تم إستكمال تطوير وتطبيق نظام الرصد الإلكتروني للأمراض.

كما قامت الوزارة ببناء قدرات الكوادر الصحية والمجتمع المحلي في مجالات مختلفة منها: الصحة النفسية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وحماية الطفل من الإساءة والعنف الأسري المبني على النوع الإجتماعي، إضافة إلى الإستعداد للأزمات، والتدريب المستمر للأطباء والكوادر الصحية المساعدة على حزمة الدلائل إلارشادية ومعايير الرعاية الصحية السليمة والآمنة المعتمدة في المراكز.

كما حقق الأردن إنجازات مهمة في مجال الصحة الإنجابية، لاسيما في خفض معدل وفيات الأمهات، حيث بلغت نسبة وفيات الامهات عام 2018 29.8 وفاة لكل 100 ألف ولادة إرتفعت النسبة عام 2019 إلى 32.4 ثم إرتفعت عام 2021 لتبلغ 85.2 وفاة لكل 100 ألف ولادة وكانت جائحة كورونا السبب وراء الزيادة الكبيرة في نسبة وفيات الامهات في عام 2021. وكان معدل وفيات الأمهات غير المصحوبات بفيروس كورونا في عام 2021 هو 29.8 لكل 100.000 ولادة حية ، وقد كانت أبرز أسباب الوفاة النزيف الدموي التوليدي والجلطات الدموية.

أعد الأردن العديد من الإستراتيجيات الوطنية التي تضمنت مبادرات لتحسين الخدمات الصحية حيث تضمنت رؤية التحديث الإقتصادي 2022-2033 مثل هذه المبادرات ومنها: تحديد معايير جودة الرعاية الصحية الوطنية وإعتمادها، ومراقبة البيانات وإجراء المقارنات المعيارية، وتقديم إطار لحوكمة وتمويل القطاع الصحي، إضافة إلى مبادرة تحقيق التأمين الصحي الشامل وتوحيد أنظمة التأمين الصحي العام، وتحسين نظام الرعاية الصحية الأولية للأسرة، وتطوير قدرات الموارد البشرية في القطاع الصحي، والبدء بعملية التحول الرقمي لنظام الرعاية الصحية، ويشمل ذلك إعداد نظام المعلومات لقطاع الصحة وتحسين امكانية الوصول إليه تقنيا.

وقد تم تضمين قضايا الصحة الإنجابية والجنسية أيضا في الإستراتيجيات الوطنية الصحية وعلى النحو التالي:

- تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية

والجنسية للأعوام (2020 - 2030) من قبل المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. واحتوت الإستراتيجية على أربعة أهداف إستراتيجية ضمن أربعة محاور وهي: محور البيئة الممكنة من خلال تطوير تشريعات وسياسات داعمة وممكنة لقضايا الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة، ومحور الخدمات والمعلومات والذي يتحقق من خلال توفير خدمات ومعلومات صحة جنسية وإنجابية مدمجة ومتكاملة ذات جودة لكافة السكان (الأفراد) في كافة مناطق المملكة، ومحور المجتمع والذي يتناول تحقيق إتجاهات ومعتقدات وسلوكيات مجتمعية إيجابية تجاه قضايا الصحة الإنجابية والجنسية، إلى جانب محور الإستدامة والحوكمة والذي يركز على تطوير خدمات ومعلومات صحة جنسية وإنجابية متكاملة.

- إستراتيجية الاتصال لقضايا الصحة الإنجابية والجنسية للأعوام (2022-2024)
- الخطة الوطنية 2021-2030 لتنفيذ إلتزامات الأردن نحو قمة نيروبي 2019 بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي بينت الإلتزامات الوطنية نحو قمة نيروبي 2019 وعددها إثنتي عشر، وإقتراح المُداخلات الرئيسية التي تعددت طبيعتها من سياساتية إلى توعوية وتثقيفية وإلى تطوير القوانين والأنظمة وإلى خدماتية ومالية وبناء القدرات وإجراء البحوث، وتبع ذلك قائمة بالأنشطة الواجب القيام بها لتنفيذ المُداخلات المقترحة والمؤشرات وآلية المتابعة والتقييم والجهات المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة المقترحة
- تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للسكان(2021-2030) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي كان أحد محاورها يركز على الصحة الإنجابية والجنسية وتم تحديد الهدف العام والأهداف الفرعية الخاصة بمحور الصحة والصحة الجنسية والإنجابية والتي تمحورت حول الوصول للرفاه الصحي من خلال تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل وضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية لكافة السكان وتعزيز أنماط الحياة الصحية السليمة بما يضمن السيطرة على الأمراض المزمنة والسُمنة ومحاربة التدخين.
- وفيما يتعلق بالسياسات والإستراتيجيات المتعلقة بالحمل الأمن فقد تم تضمين الإستراتيجية الوطنية للصحة (2018-2022) والإستراتيجية (2023-2025) محاور متعلقة بالحمل الأمن.

كما أن وزارة الصحة تقدم الخدمات الصحية للمواطنين واللاجئين السوريين القاطنين في المناطق النائية، من خلال التوسع في تقديم خدمات الأمومة والطفولة لتشمل بعض المراكز الصحية الفرعية في إقليم الشمال والوسط، حيث أصبحت هذه المراكز تقدم بعض خدمات الأمومة والطفولة مثل التطعيم، ورعاية الحامل، والنفاس وتنظيم الأسرة، وتم إعتماد وتأسيس مراكز تحويلية شاملة في جميع محافظات المملكة وتزويدها بالأجهزة والأدوات الطبية اللازمة لتقييم ومتابعة حالات الحمل ذات الخطورة العالية ، وبذلك تكون الوزارة قد طورت هذه الخدمات بما يضمن الجدوى وتقليل التكاليف على المنتفعين، غير أن هناك تحديات تواجه الوزارة متعلقة بالموارد المالية وهجرة الكوادر الطبية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتعمل الوزارة رغم محدودية مواردها على تحفيز كوادرها وخاصة الذين يعملون في المناطق النائية، ولكن يبقى هذا التحدي، تحديا رئيسيا أمام الوزارة.

كما قامت وزارة الصحة أيضا ومن ضمن خططها

التنفيذية بعقد مجموعة من البرامج التي تستهدف الأزواج وتزويدهم بالخدمات ومعلومات تساعدهم في إتخاذ قراراتهم الإنجابية في مختلف مناطق المملكة، كما قام معهد العناية بصحة الأسرة بتنظيم سلسلة ورش خاصة برفع وعي المقبلين على الزواج، بأهمية التخطيط المسبق للأحمال، وإستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة، للمباعدة بين الأحمال. وتقوم الوزارة أيضا بالتوعية في مجال الممارسات الضارة وخاصة على فئة الشباب لا سيما تلك المتعلقة بالتدخين والكحول والمخدرات والسلامة على الطرق، وقام المركز الوطني لتطوير المناهج بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم بتصميم كتب مبحثي العلوم والرياضيات المطوّرة على سبيل المثال لمحتوى ينمّي إتجاهات نحو مكافحة الممارسات الضارة، من مثل: التدخين، والكحول، والمخدرات، إضافة إلى تضمينها عددًا من مفاهيم التوعية المرورية.

وفيما يتعلق بالإستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق الوصول الكامل والمتساوي إلى الخدمات والمعلومات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، أطلقت وزارة الصحة الأردنية خططاً عديدة، منها؛ والخطة الإستراتيجية الإتصالية لوزارة الصحة في مجال تنظيم الأسرة (2019-2023) والخطة التنفيذية ذات التكلفة لتنظيم الأسرة (2020-2024)، كما أطلق المجلس الأعلى للسكان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان منصة «دربي»، لتقديم حزمة متكاملة من المعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية للشباب لمساعدتهم على إتخاذ القرارات السليمة فيما يتعلق بصحتهم الإنجابية وتمكينهم من تطبيق هذه القرارات وتهدف المنصة إلى رفع الوعي لدى أفراد المجتمع وبالأخص الشبان والشابات، والإرتقاء بصحتهم الإنجابية، من خلال تقديم حزمة متكاملة من المعلومات والبيانات، إلى جانب إعداد وثيقة المعايير الوطنية لخدمات الصحة الإنجابية الصديقة للشباب عام 2018 وإقرارها من قبل مجلس الوزراء وتعميمها على المؤسسات المعنية بغايات التنفيذ ، وتطبيقها في خمسة مراكز صحية تابعة لمعهد العناية بصحة الأسرة، إلى جانب تطبيق مساق الصحة الإنجابية ضمن الأنشطة اللامنهجية في (13) جامعة، وإنشاء عيادات صحية صديقة للشباب في بعض الجامعات الرسمية منها الجامعة الأردنية، جامعة العلوم والتكنولوجيا والجامعة الهاشمية وبناء قدرات أعضاء الهيئة التدريسية في مجال تقديم خدمات الصحة الإنجابية الصديقة للشباب. بدعم مالي وفني من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبشراكات مع منظمات المجتمع المدني منها الجمعية الملكية للتوعية الصحية.

ولغايات إقتراح السياسات الصحية المبنية على الأدلة العلمية، تم إنجاز العديد من الدراسات وملخصات السياسات من قبل المجلس الأعلى للسكان بما يخدم تعزيز خدمات الصحة الإنجابية والجنسية في الاردن.

كما أعدت وزراة الصحة خطتها الإستراتيجية للأعوام (2023-2025) والتي تهدف إلى الوصول إلى مجتمع معافى وآمن صحيا متمتع برعاية صحية شاملة ذات جودة عالية ، وتضمنت الإستراتيجية لأول مرة محور خاص بالرعاية الصحية الأولية والوقائية والذي يهدف إلى تحسين الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية بجودة وعدالة وبمشاركة مجتمعية فاعلة من خلال مجموعة من المبادرات تضمنت تبني نموذج الصحة العامة والطب الوقائي ونموذج صحة الأسرة في الرعاية الصحية الأولية وتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الأولية والحد من حدوث وإنتشار الأمراض السارية والسيطرة عليها، إضافة إلى الحد من إنتشار

الأمراض غير السارية وتعزيز خدمات الصحة الإنجابية والجنسية وتنظيم الأسرة وصحة الطفل، وتعزيز ودمج خدمات الصحة النفسية ومكافحة الإدمان، والحد من المخاطر الصحية المرتبطة بصحة البيئة ، وتعزيز خدمات الصحة المدرسية بكافة مكوناتها وممارسة السلوكيات الصحية في المجتمع وبرامج الصحة المهنية.

ثانيا: فيروس نقص المناعة المكتسبة(الإيدز)

وفي ما يخص الأمراض المنقولة جنسياً، يقع الأردن بين الدول التي نسبة إنتشار مرض فيروس نقص المناعة البشرية فيها متدنية، كما أن الفحوصات متدنية أيضاً، وبالرغم من ذلك فإن نسبة مرتفعة من الأردنيين على المستوى الوطني قد سمعوا عنه، ولكن السماع لا يعني المعرفة، حيث تبين أن نسبة المعرفة بطريقتين لتجنب العدوى بالفيروس وهما إستخدام الواقي الذكري عند كل إتصال جنسي وإقتصار العلاقة الجنسية على شخص واحد ليست عامة (حوالي 50 %)، وكانت هذه النسبة أقل بين الشبان والشابات دون سن 25 سنة على المستوى الوطني (45 % و38 % على التوالي) أما المعرفة الشاملة عن الإيدز فمتدنية جداً في الأردن، فقد تبين أن (9 %) فقط من الرجال والنساء 15-49 سنة لديهم معرفة شاملة بطرق الوقاية من العدوى بفيروس المناعة البشرية، أما بخصوص المعرفة بإحتمال انتقال الفيروس من الأم إلى المولود خلال الحمل وعند الولادة وبالرضاعة من الثدي فكانت المعرفة بهذه الطرق الثلاث مجتمعة أفضل وبلغت (26 %) بين النساء والرجال على حدٍ سواء، كما أن نسبة قليلة من النساء والرجال (15-49 سنة) يعرفون أين يمكنهم الذهاب للحصول على فحص للكشف عن فيروس المناعة البشرية (27 % و40 % على التوالي) وكانت هذه النسب بين الشابات والشبان دون سن 25 سنة متدنية أيضاً (23 % و 33 % على التوالي)، لقد كشفت نتائج مسح السكان والصحة الأسرية الديموغرافية أن نسبة ملحوظة من الأردنيين وخاصة الشباب منهم لديهم مواقف تمييزية ضد الأشخاص المتعايشين مع هذا الفيروس، وتُؤخذ المواقف التمييزية كمؤشر على الوصمة التي يحملها الأشخاص نحو من يعرفون أنهم مصابون بالفيروس، وتوفر الحكومة الأردنية برنامجاً وطنياً لمكافحة «الإيدز»، وتقدم من خلاله المشورة والفحص، بغض النظر عن جنسياتهم، وبدون معرفة هويتهم الشخصية وبوجود طبيب نفسي يقدم الدعم اللازم للمصاب.

كما أولت الحكومة إهتماما بموضوعات الأمراض المنقولة جنسيا ومن ضمنها فيروس نقص المناعة المكتسبة حيث تحرص على تقديم الخدمات التالية:

- فحص طوعي للأمراض المنقولة جنسيا.
- توفير الفحوصات المجانية للجميع.
- توفير الخطة العلاجية اللازمة للأمراض الجنسية.
- تقديم المشورة بكل سرية وإحترام مع الحفاظ على كرامة الجميع بدون احكام مسبقة

كما قامت وزارة التربية والتعليم بتصميم كتب المباحث المطوّرة خاصة كتب العلوم وكتب العلوم الحياتية وتضمينها محتوى يتعلق بطرائق الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة.

كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بجهود كبيرة في هذا المجال، ومنها مركز سواعد التغيير لتمكين المجتمع وهو المنظمة غير الحكومية الأردنية الوحيدة التي تعمل في مجال فيروس نقص المناعة البشري، بالتعاون مع الشركاء في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. يستجيب مركز سواعد التغيير للإحتياجات الطارئة للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري والفئات الأكثر تأثرا به وذلك من خلال خمس برامج وهي: فيروس نقص المناعة

البشري، العنف المبني على النوع الإجتماعي، الصحة الإنجابية والجنسية والحقوق، حقوق الانسان. ويعمل مركز سواعد التغيير من خلال برنامج فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) ويدعم هذا البرنامج الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري (PLHIV) والفئات الأكثر عرضة للإصابة به/ الفئات الأكثر تأثرا (KPs) وذلك من خلال التركيز على الوقاية والحماية والمناصرة وكسب التأييد. وينفذ مركز سواعد التغيير التدخل الوقائي من خلال تدريب العاملين في الميدان جميع أنحاء الأردن. يعزز التدريب الذي يستمر لخمسة أيام المعرفة حول فيروس نقص المناعة البشري والأمراض المنقولة جنسيا، ويعزز أيضا مهارات العمل الميداني لديهم، ويعرفهم بمبادئه وأخلاقياته. ثم يتم تأهيلهم لعقد جلسات توعية وتثقيف يتم من خلالها نشر مواد تعليمية وتثقيفية حول الموضوعات التي تم تدريبهم عليها، بهدف تثقيف المجتمعات المستهدفة في عمان وإربد والزرقاء والمفرق، يتعاون مركز سواعد مع قطاع الرعاية الصحية العام والخاص لإجراء فحوصات مخبرية لأمراض منقولة جنسياً غير متوفرة في المركز وتقديم خدمات الإستشارة الطبية والمدخلات العلاجية. في حال إيجابية الفحص السريع للمستفيد لفيروس نقص المناعة البشري يتم إحالته إلى وزارة الصحة لإجراء الفحوصات التأكيدية والحصول على أدوية فيروس نقص المناعة البشري والإستشارة الطبية. يقوم مركز سواعد بتغطية جميع تكاليف فحوصات فيروس نقص المناعة البشري والإستشارة الطبية وعلاج الأمراض المنقولة جنسيا للمستفيدين غير القادرين وحسب إمكانيات المركز، بالإضافة إلى ذلك، يطلق مركز سواعد حملات إعلامية سنوية لمكافحة الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشري في إطار الدعوة للتخفيف من الوصمة والتمييز تجاه المصابين بفيروس نقص المناعة البشري والفئات الأكثر تأثرا به، وورش عمل تدريبية حول آلية تقديم الخدمات بناء على معايير حقوق الانسان وبدون وصم وتمييز يشارك فيها مقدمو خدمات من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني كما يستهدف المؤثرين المجتمعيين مثل القادة الدينيين والإعلاميين بورشات تدريبية لتعزيز دورهم في الإستجابة لفيروس نقص المناعة البشري، ويناصر مركز سواعد التغيير القضايا المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية وحقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشري / الإيدز من خلال برنامج فيروس نقص المناعة البشري الشامل الذي يركز على الوقاية والحماية والدعوة.

ثالثا: آليات الحماية لضحايا العنف الجنسي والخدمات المقدمة

لدى الأردن إطار مؤسسي فعال لحماية الناجيات من العنف حيث أقرت الحكومة الأردنية مصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الإجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل للأعوام (2021 - 2023) حيث تهدف للوصول إلى العديد من القطاعات في المجتمع والتي تشمل «الخدمات الإجتماعية، خدمات العدالة والشرطة، الخدمات الصحية، التنسيق والشراكة، والتوعية. ويتم إستقبال البلاغات والشكاوي للنساء ضحايا العنف من قبل إدارة متخصصة ونوعية وهي إدارة حماية الأسرة ويتم أخذ جميع الإجراءات القانونية التي تضمن السلامة والحماية للنساء المتعرضات للعنف وعلى مدار الساعة، ويتم التعامل مع الحالات بحسب منهجية محددة وواضحة ويتم إحالة هذه الحالات إلى الشركاء مقدمي الخدمات الصحية او النفسية او الإجتماعية بحسب ما تطلبه ظروف الحالة وتكون جميع الخدمات المقدمة لهذه الحالات مجانية سواء خدمات صحية أو نفسية وتكون المعالجة بالمجان (الطب القضائي أو الطب الشرعي والطب النفسي) من قبل المستشفيات.

وأعتمدت الحكومة في عام 2020 مجموعة من التدابير لحماية النساء والفتيات خاصة الأكثر ضعفاً والأكثر حاجة للحماية، وتوفير دور الحماية لهن. بهدف توحيد الجهود المقدمة وتنظيم إجراءات تعامل الوحدات الإدارية مع حالات العنف وبصورة تضمن سهولة الإجراءات وتسلسلها وآليات متابعتها وضمن تقديم كافة الخدمات للضحايا. كما تم تطوير دليل إجراءات وزارة الصحة للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الإجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل، والذي يهدف إلى مأسسة العمل في تطبيق الدليل وتحسين جودة الخدمات المقدمة لحالات العنف، وبصورة تضمن سهولة الإجراءات وتسلسلها وآليات متابعتها. وتم أيضا تطوير دليل إجراءات إدارة حماية الأسرة للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الإجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل. وتطوير دليل إجراءات وزارة التربية والتعليم للتعامل مع حالات العنف الأسري وحماية الطفل من العنف. ودليل العاملين في وزارة الداخلية للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الإجتماعي و العنف الأسري وحماية الطفل.

رابعا: صحة المرأة العاملة

قامت الحكومة بإصدار مجموعة من التشريعات لمكافحة التمييز على أساس النوع الإجتماعي وتمكين المرأة إقتصاديا وحماية المرأة العاملة حيث صدرت:

- صدرت تعليمات العمل المرن لسنة 2018 بموجب المادة (13) من نظام العمل المرن رقم (22) لسنة 2017. وقد صدرت تعليمات الدوام المرن في الخدمة المدنية لسنة 2021. حيث تهدف هذه التعليمات زيادة كفاءة الموظفين من خلال توفير مرونة في ساعات الدوام الرسمي بحيث تسري أحكام التعليمات على موظفي الخدمة المدنية الذين أمضوا مدة التجربة المحددة بموجب نظام الخدمة المدنية واستثنى من إكمال مدة التجربة الموظفة الحامل الأمر الذي يعزز من حماية حقوق المرأة العاملة.
- تعليمات بدائل الحضانات المؤسسية لسنة (2021) (2) : لضمان حقوق الأم العاملة وتعزيز مشاركتها الإقتصادية، حيث تضمنت التعليمات الإلزام بدفع بدل حضانات للمؤسسات الخاضعة لأحكام قانون العمل وتكون بدائل الحضانات أما بالتعاقد مع دار حضانة أو أكثر في مناطق جغرافية متعددة ويكون للعامل/ة حق إختيار الحضانة المناسبة من بينها أو أن يختار العامل التعاقد مع دار حضانة على أن يساهم صاحب العمل بتغطية التكلفة المالية. وعلى الرغم من إيجابية التعليمات إلا أن المركز يسجل بأنه لا يجوز أن يتم اعتبار ذلك مخرجاً لتحلل صاحب العمل من مسؤوليته بإنشاء الحضانة في موقع العمل.
- صدور نظام عمال الزراعة رقم 19 لسنة 2021 ، وصدور تعليمات إجراءات التفتيش على النشاط الزراعي ، حيث شمل النظام عمال وعاملات الزراعة بأحكام قانوني العمل والضمان الإجتماعي وأكد على المساواة في الأجور عن كل عمل ذي قيمة متساوية دون أي تمييز قائم على أساس الجنس وعلى استحقاق العاملة إجازة أمومة بأجر كامل.
- إصدار التعليمات التنفيذية للضمان الإجتماعي لشمول العاملين في العمل المرن والعمل المؤقت وغير المتفرغين ، وتوسيع نطاق الضمان الإجتماعي في إستحداث تأمين الأمومة والتعطل عن العمل، ومنح القانون المعدل للضمان الإجتماعي الصلاحيات لتخفيض اشتراكات الضمان الإجتماعي المترتبة على المنشآت الريادية. كما أطلقت مبادرة (اشمل نفسك للمحافظة على حقوق العاملين في المنشآت التي يعملون لديها.)
- وفيما يتعلق بالحماية الإجتماعية لكبار السن وعمال المياومة فقد تم تخصيص نسبة لا تتجاوز

(50 %) من إيرادات اشتراكات تأمين الامومة السنوية لتقديم إعانات عينية ومادية لغير المقتدرين من كبار السن والمرضى وعمال المياومة.

- الحد من التمييز في الأجور :قامت وزارة العمل بمعالجة التمييز في الأجور بين الجنسين في القطاع الخاص بشكل عام، حيث تم إعتماد تشريعات تضمن المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية من حيث القيمة وذلك من خلال إدراج مبدأ الانصاف بالأجور بقانون العمل الأردني في عام 2019
- صدر قرار وزير العمل رقم 2 لسنة 2018 بمقتضى أحكام المادة (69) من قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته الخاص بالأعمال والأوقات التي يحظر تشغيل النساء بها). بإلغاء القرار السابق والسماح للمرأة الأردنية بالعمل بالأوقات والمهن التي ترغب بالعمل بها أو اثناؤها وبناء على موافقتها المسبقة مع مراعاة المعايير والاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص.
- صدرت تعليمات شروط وتدابير السلامة والصحة المهنية في مواقع العمل الزراعي لسنة 2021) ، نصت المادة (4/ز) منه يلتزم صاحب العمل الزراعي بما يلي: (إتخاذ جميع الإجراءات والتدابير لحماية المرأة العاملة الحامل او المرضع من الأخطار والأمراض التي قد تنجم عن العمل الزراعي وعن الآلآت المستعملة فيه).

خامسا: أبرز التحديات والأولويات والفرص المتاحة والشراكات

على الرغم من وجود العوامل المساعدة والفرص المتاحة التي ساهمت دعم جهود الأردن في مجال ضمان حقوق الصحة الإنجابية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتوفير الخدمات الصحية للسكان، وجود تشريعات وأطر إستراتيجية وطنية داعمة مثل الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية للأعوام 2020-2030، والتي ستحقق الإتاحة الشاملة لخدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية للمساهمة في الوصول إلى رفاه الأسر في الأردن، الإستراتيجية الوطنية للسكان2021-2030 وإستراتيجية وزارة الصحة 2023-2025.

وقد كان لتداعيات جائحة كورونا أثارا سلبية ويتم العمل على الإستجابة السريعة خلال حالة الطوارئ وتتسارع برامج الإغاثة الإنسانية للتقليل من تداعياتها

تتطلب القضايا المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية اهتماما كبيرا خاصة خلال الأزمات والطوارئ وذلك بسبب زيادة المخاطر والوفيات والمراضة المرتبطة بها مثل زيادة خطر وفيات الأمهات والأحمال غير المخطط لها وضعف متابعة الحمل والولادة والنفاس وسوء التغذية وزيادة انتشار الأمراض المنقولة جنسياً فيروس نقص المناعة البشرية والعنف المبني على النوع الإجتماعي وغيرها.

إضافة إلى وجود برامج تنفذها وزارة الصحة من خلال المراكز المنتشرة في المملكة تعنى بمتابعة الصحة الإنجابية والجنسية وتوفر الخدمات الصحية لجميع فئات السكان في الأردن، والجهات الاخرى المقدمة للخدمات منها الخدمات الطبية الملكية، ووكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومنظمات المجتمع المدني مثل الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة ، والجمعية الملكية للتوعية الصحية ومعهد العناية بصحة الأسرة، إلا أن هناك تحديات في هذا المجال إبرزها:

1. محدودية التكامل بين برامج الصحة الجنسية والصحة الإنجابية وبرامج الرعاية الصحية الأولية في المراكز الصحية وخدمات النسائية والتوليد في المستشفيات ونقص وضعف في البرامج التي

تقيّم مستوى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المقدّمة حالياً في القطاعين العام والخاص.

2. إرتفاع الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة وإرتفاع معدلات الأنجاب بين غير الاردنيين وضعف الخدمات الموجهة للصحة الجنسية والأمراض المنقولة جنسياً وصحة اليافعين والشباب في المراكز الصحية الحكومية، إلى جانب ضعف خدمات المشورة ، وإنخفاض وسيط الرضاعة الطبيعية (0.9) شهر ، والإنتقال السريع إلى انجاب الطفل الاول.
3. هناك تفاوت كبير في مستوى الخدمات الصحية المقدمة في المناطق الجغرافية وتواجه النساء بشكل خاص صعوبة في الوصول إلى بعض الخدمات الصحية، وتوافر الخدمات الطبية في المناطق الريفية، بالإضافة إلى إنخفاض مستوى الوعي بموضوع الصحة الإنجابية بين فئة الشباب، والخدمات الاستشارية والإنجابية المتاحة للمرأة ذات الإعاقة ما زال محدوداً ،علاوة على ذلك فإن قدرات المرأة في المشاركة في قرارات الأسرة الرئيسية المتعلقة بصحتها ورفاهها مثل تنظيم الأسرة وإستعمال موانع الحمل محدودةً
4. ضعف البنى التحتية للمؤسسات الرعاية الصحية.
5. التحديات الإجتماعية التي تحد من فرص المرأة والفتاة للاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية والصحة الجنسية وخدمات ما قبل الزواج خاصة في المناطق النائية حيث يُنظر إلى هذه الخدمات على أنها خدمات خاصة بالنساء المتزوجات فقط.
6. نقص في البرامج التي تقيَم مستوى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المقدمة حالياً في القطاعين العام والخاص ومدى إلتزام مقدمي الخدمة بالبروتوكولات المعتمدة ومدى رضى المستفيدين منها.
7. غياب خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتخصصة والمتكاملة (طبي ونفسي وإجتماعي وأسري) والموجهة إلى الفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الإغتصاب والعنف الجنسي ومرضى الإيدز ومخالطيهم.
8. وجود نقص في أعداد مقدمي الصحة الجنسية وصحة اليافعين وعدم كفاية البرامج التدريبية المتخصصة في الصحة الجنسية والموجهة إلى مقدمي هذه الخدمات.
9. حاجة المناهج المدرسية لبرامج تعليمية تغطي صحة اليافعين وتشمل الثقافة الجنسية والإنجابية وبمحتوى وأسلوب يتناسب مع الثقافة الإجتماعية والدينية السائدة في المجتمع.
10. تعزيز البرامج التوعوية الموجهة للخاطبين والمقبلين على الزواج والمتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية (التثقيف والتأهيل الإنجابي قبل الزواج)
11. تعزيز البرامج الإعلامية الدورية المستدامة والمتخصصة في الصحة الجنسية والإنجابية
12. تبني نموذج صحة الأسرة في الرعاية الصحية الأولية كرديف أساسي للطب العلاجي ، إلى جانب تبني مفهوم إدماج المجتمع بالرعاية الصحية، وضرورة التركيز على الوقاية من الأمراض وعوامل الاختطار لها، وضرورة دمج الصحة الجنسية والإنجابية والصحة النفسية والتأهيل الطبي لكافة المراحل العمرية في الرعاية الصحية الأولية
13. الحاجة إلى التخطيط المسبق والسليم لإدارة الازمات والكوارث والإستعداد لها، والأخذ بعين الإعتبار آثار التغير المناخي العالمي والاقليمي على الصحة؛ ومأسسة ذلك في كافة خطط وسياسات وزارة الصحة والجهات المقدمة للخدمات الصحية .
14. الحاجة إلى تعزيز الحوكمة والمساءلة في القطاع الصحي ككل، وتسيع مظلة التامين الصحي وتحسين الوصول والحصول على الخدمة الصحية بجودة عالية في الوقت المناسب وبالكلفة المعقولة بناءً على إحتياجات المجتمع المحلي؛ ومعالجة تفاوت توفر الخدمات الصحية بين المناطق.

15. دعم وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص؛ والقطاع غير الحكومي؛ والجهات الداعمة، مع الاخذ بعين الاعتبار الضغط الذي تسببه كإستطالة أمد اللجوء السوري على موارد وزارة الصحة؛ في ضوء إنخفاض التمويل للمنظمات غير الحكومية والدولية والجمعيات العاملة في المملكة.
16. على الرغم من أهمية إيلاء برامج الصحة الجنسية والإنجابية أهمية خاصة خلال فترة الإستجابة للطوارئ، إلا أنه وللأسف لا يتم إدراجها في الخطط الوطنية للإستجابة للطوارئ وإعطائها الأولوية في الإستجابة والعمل على تحقيق الأهداف الخاصة ببرامجها في الطوارئ. ولعل من أقرب الأمثلة على ذلك الإستجابة الأردنية لجائحة كورونا حيث تم تنفيذ إغلاق كلي لمراكز وعيادات تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ومن ضمنها تنظيم الأسرة في القطاعات الصحية المختلفة لأكثر من 40 يوما تلتها فترة من الإجراءات التقييدية التي أثرت بشكل أساسي على وصول وحصول المستفيدين من الخدمات إليها. وقد رصدت الدراسات والتقارير الكثير من المعيقات والتحديات في تقديم خدمات تنظيم الأسرة خلال الجائحة بسبب الإجراءات التقييدية مثل حظر التجول وتخفيض نسب إشغال النقل العام وغيرها، وإنخفاض في أعداد الكادر المؤهل لتقديم الخدمات وعزوفهم عن تقديم الخدمات التي تتطلب إجراءات مباشرة مثل تركيب اللولب والغرسة ورصدت هذه الدراسات والتقارير أن (26%) من النساء اللواتي رغبن بالحصول على خدمات تنظيم الأسرة لم يتمكن من الحصول عليها وذلك بسبب إغلاق أماكن تقديم الخدمات (60%). كما بينت الدراسة لجوء وتفضيل السيدات في الأردن للوسائل طويلة الأمد مثل اللولب (32.5 %) أو تلك التي لا تتطلب مراجعة لمقدمي الخدمات مثل الوسائل التقليدية (21.8%) والواقي الذكري (152) مما أثر على إمكانية الإستمرار في استخدام الوسيلة لعدم الحاجة إلى تكرار التزويد. هذا وقد بينت (44.2%) من السيدات أن سوء الوضع الإقتصادي للأسر بسبب تداعيات جائحة كورونا قد أثر على رغبتهن في الإنجاب والرغبة بتأجيل الحمل (25.4%) أو تقليل عدد الأطفال المرغوب بهم (23.6%). وهذه النتائج تؤكد ايضا على ضرورة تعزيز الإستجابة للأزمات في السياسات والإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتنظيم الأسرة.

وفي ضوء ذلك فان الأولويات في هذا المجال هي :

1. مراجعة القوانين والأنظمة الخاصة بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية وتحديثها أو تطوير غير المتوفر منها بما يحقق توفير خدمات ومعلومات الصحة الجنسية والإنجابية بشكل متكامل
2. تخصيص وتوجيه الميزانيات ومصادر التمويل والمنح لبرامج الصحة الجنسية والإنجابية والعنف المبني على النوع الإجتماعي
3. ضمان الوصول والحصول على خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية والعنف المبني على النوع الإجتماعي للفئات الأكثر عرضة للإقصاء من النساء والأطفال والمراهقين والشباب واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بشكل عام ، مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاع الأزمات و الطوارئ
4. الحاجة إلى تحديد وتطوير حزمة تعنى بالخدمات الأساسية للصحة الجنسية والإنجابية متضمنة الأدلة الإجرائية و الإرشادية و برامج بناء القدرات ويشمل ذلك حالات الطوارئ والأزمات مع التركيز على الفئات الأكثر تهميشاً مثل الشباب و اليافعين وذوي الإعاقة وكبار السن
5. بناء قدرات العاملين في مختلف القطاعات حول قضايا وخدمات ومعلومات الصحة الجنسية

والإنجابية ومع التركيز على خصوصية الفئات المختلفة، وتعزيز برامج المشورة المقدمة.

6. الحاجة إلى توفير نظام معلومات وطني يعنى بجمع وتوفير معلومات ومؤشرات خدمات الصحة الجنسية والإنجابية
7. الحاجة إلى تطوير وتحسين البنى التحتية لتسهيل إدماج خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعنف المبني على النوع الإجتماعي
8. الحاجة إلى تطوير أنظمة الاشراف والمتابعة والتقييم
9. ضرورة تعزيز الإستجابة للأزمات في السياسات والإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بقضايا الصحة الإنجابية والجنسية والحماية وغيرها من القضايا الصحية.

القسم السابع: التعاون الدولي والشراكة

أولا: أوجه التعاون واليات التنسيق في المجال السكاني العربي والدولي

يقوم الأردن بدور ريادي على مستوى الإقليم في كافة المجالات وخاصة في قضايا السكان والتنمية، حيث أن له إسهامات كبيرة وملموسة ومؤثرة في مجال التنمية على مستوى المنطقة العربية، وايمانا منه بأهمية العمل العربي المشترك في مجالات السكان والتنمية، وضرورة تعزيز وتأطير وتنسيق الجهود الوطنية والإقليمية لتحقيق التنمية السكانية المستدامة في الدول العربية، قدم الأردن مقترحا لإنشاء المجلس العربي للسكان والتنمية وتم الموافقة عليه وإقراره في جامعة الدول العربية في عام 2018، وعلى المستوى الدولي يتعاون الأردن في قضايا السكان من خلال المجلس الأعلى للسكان مع العديد من الجهات الدولية المعنية بقضايا السكان والتنمية مثل منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومراكز الأبحاث والدراسات والجامعات وغيرها، وتتمثل آليات التنسيق والتعاون من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بالقضايا السكانية ومتابعة قرارتها والمصادقة على المواثيق والإلتزامات والتعهدات الصادرة عنها والتعاون مع الدول العربية في قضايا السكان والتنمية. ومن جهة أخرى فان عضوية المجلس الأعلى للسكان في اللجان التوجيهية والفنية الدولية والعربية هي إحدى آليات التنسيق والتعاون، وفيما يلي بعض المشاركات الدولية والإقليمية واللجان التي شارك في عضويتها المجلس الأعلى للسكان خلال الخمس سنوات السابقة:

- المشاركة في كافة المؤتمرات الدولية المتعلقة بقضايا السكان والتنمية ومنها لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية وتم إعداد أوراق موقف الأردن وتقديمها خلال الأعوام من 2018-2022 في دورات لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية السكان والتنمية 51-55 حسب المواضيع التالية: الدورة 51 « المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية « ،الدورة 52 « «تقييم ومراجعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأثره على إستمرار ومراجعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030».الدورة 54 « السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة»، الدورة 55 « السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الإقتصادي المطرد والشامل».
- التعاون والتنسيق مع المجلس العربي للسكان والتنمية :
  - عضوية المجلس العربي للسكان والتنمية الذي تم إنشاؤه عام 2019 لتعزيز التنسيق والتعاون العربي المشترك في مجال السكان والتنمية ورئاسة الدورة الأولى لمدة عامين(2019-2020)
  - عضوية المكتب التنفيذي للمجلس العربي للسكان والتنمية لمدة عامين (2020-2021)
  - عضوية لجنة الخبراء الإستشارية للمجلس العربي للسكان والتنمية

- بناء قدرات أعضاء المجالس/اللجان الوطنية للسكان في الدول العربية حول الإدارة المحكمة بالنتائج
- المشاركة في كافة الفعاليات المنفذة من قبل المجلس العربي للسكان والتنمية بالتنسيق مع إدارة السياسات السكانية في جامعة الدول العربية (الأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية)

- عضوية الشبكة العالمية لأبحاث صحة اللاجئين (جامعة إدنبرة) ومركز أبحاث الأزمات الممتدة التابع لجامعة غرب اسكتلندا.
- عضوية المجلس الأعلى للسكان للجنة التوجيهية لمشروع الشير نت العالمي
- توسيع نطاق عمل مشروع الشير نت الأردن على المستوى الإقليمي -مصر ولبنان كمرحلة أولى ودعم شير نت الأردن المستضاف في المجلس الأعلى للسكان في التوسع مستقبلا على المستوى الإقليمي في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

وفيما يتعلق بأوجه التعاون مع جهات إقليمية ودولية في مجال السكان والتنمية، فعلى مستوى الحكومة الأردنية كغيرها من الحكومات فإنها تتعاون مع العديد من المنظمات والجهات الدولية والدول في هذا المجال من خلال اتفاقيات مشتركة وآليات متفق عليها وبروتوكولات خاصة بها لاسيما الوكالات التابعة للأمم المتحدة من خلال إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للأعوام 2018-2022 حيث يُلزم إطار عمل الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة فريق الأمم المتحدة القطري بزيادة التعاون والتنسيق من أجل تحقيق ثلاث أولويات مترابطة ، بما في ذلك بناء قدرات المؤسسات وتمكين الأفراد وتعزيز الفرص المتاحة إلى جانب إطار التعاون الإنمائي لمنظمات الأمم المتحدة للأعوام 2023-2027، والذي يعد وثيقة مشتركة بين الحكومة الأردنية وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم الأولويات والخطط الوطنية وكذلك أداة للتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الانمائية في الأردن ، حيث تم تحديد أربعة مجالات ذات الأولوية للأمم المتحدة في الأردن وهي: تقديم الدعم لسياسات وإستراتيجيات النمو بما في ذلك مسارات الإقتصاد الأخضر والشامل والتحويلي، تعزيز حقوق الانسان وفرص الإعتماد على الذات للأشخاص الذين يعيشون في أكثر الأوضاع هشاشة، تأمين وصول الأردن إلى الموارد والإستخدام العادل والمستدام لها وخاصة المياه والغذاء والطاقة، تعزيز الروابط ما بين المؤسسات والسكان كعمل لنجاح واستدامة الأولويات الثلاث الأولى .

أما على مستوى تعاون المجلس الأعلى للسكان خلال السنوات الخمس السابقة مع العديد من الجهات والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال قضايا السكان والتنمية فمن أبرز الجهات التي تعاون معها المجلس:

1. مشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان : البرنامج القطري التاسع للأعوام (2018-2022) لتنفيذ برنامج ديناميكيات السكان والفرصة السكانية والذي يتضمنإعداد الاشتراتيجيات الوطنية للسكان والصحة الإنجابية ومتابعة تنفيذها على المستوى الوطني. وبناء القدرات المؤسسية للمجلس وفي مجال إعداد الدراسات والأبحاث الخاصة بالسكان والتنمية والصحة الإنجابية.
2. الشير نت العالمي من خلال شير نت الأردن – منصة المعرفة لبحوث الصحة الإنجابية : لإعداد ونشر دراسات وملخصات سياسات لتدعيم دور المعرفة في بناء السياسات والممارسات المبنية على الأدلة والبراهين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية منذ عام 2016 ولغاية 2024.
3. مشروع هيفوس: المدعوم من السفارة الهولندية

لتنفيذ مشروع الحكومة اللامركزية ومركزة والنوع الإجتماعي في البلديات خلال عام 2020 ضمن مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة والذي هدف إلى تمكين النساء العضوات في المجالس البلدية المختارة للعب دور فاعل في إدماج المكون السكاني وأهداف التنمية المستدامة وقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين في الخطط الإجتماعية و الإقتصادية المحلية للبلدية و دعم تمكين عضوات المجالس البلدية بعملية صنع القرار على المستوى المحلي.

4. مشروع لإعتماد المعايير الصحية الصديقة للشباب في قضايا الصحة الإنجابية والجنسية بالتعاون مع معهد العناية بصحة الأسرة (تقييم قبلي وبعدي لمراكز تقديم الخدمة وبناء قدرات الكوادر العاملة فيها لتصبح مراكز تميز لخدمات الصحة الإنجابية الصديقة للشباب) وبتمويل من السفارة الهولندية .
5. شراكات مع جامعة ادنبرة ، جامعة غرب أسكتلندا ، لتنفيذ دراسات متخصصة في مجال الصحة الإنجابية للاجئين.
6. التعاون مع المجلس العربي للعلوم الإجتماعية 2020-2022 لتنفيذ دراسة نوعية حول الآثار الصحية والنفسية لزواج اللاجئات الاطفال السوريات.
7. مشروع تمكين المرأة السورية اللاجئة في الأردن، 2021-2022 والذي تم تنفيذه من قبل المجلس الأعلى للسكان ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر»، بتمويل من قبل الصندوق السعودي للتنمية، حيث هدف المشروع إلى التمكين المعرفي والإقتصادي لعدد من النساء والفتيات السوريات اللاجئات في الأردن من أجل عيش كريم.
8. المنظمة الدولية للأبحاث العلمية : نفذ المجلس بالشراكة مع جامعة هارفرد والجامعة الأردنية والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية بدعم من المنظمة الدولية للأبحاث العلمية (هولندا) لإعداد دراسة عن الدوافع الإجتماعية لزواج الأطفال في الأردن والآثار الصحية والنفسية لزواج الأطفال الأردن بهدف توفير أدلة كمية عن الآثار السلبية الناجمة عن زواج الأطفال، لسد الثغرات اللازمة لدعم التغيير على المستوى المجتمعي ومواد إعلامية داعمة.
9. التعاون مع منظمة الإسكوا في مجال بناء القدرات الوطنية لإدماج قضايا كبار السن في السياسات ، وإعداد تقرير حول الوضع القائم للهجرة الدولية في الأردن
10. منظمة NUFFIC لتنفيذ تدريب متخصص حول الصحة الجنسية والإنجابية ضمن مشروع نحو تحقيق خدمات وحلول أكثر استدامة لإحتياجات الصحة الجنسية والإنجابية للشباب واللاجئين في الأردن بالتعاون مع الجهات المنفذة للمشروع:
    - Vrije Universiteit Amsterdam
    - KIT Royal Tropical Institute
    - BElink Academy
11. الوكالة الامريكية للتنمية الدولية : التعاون مع الوكالة ضمن مشروع تواصل لسعادة الأسرة في تنفيذ أنشطة اتصالية في مجال السكان والصحة الإنجابية ، تضمنت بناء قدرات مجالس المحافظات في مجال إدخال البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي، إعداد الإستراتيجية الوطنية للأعلام السكاني للأعوام 2018-2022 ، حمالات ومواد إعلامية داعمة في مجال الصحة الإنجابية . برماج تدريبية للشباب في مجال ريادة الأعمال (مشروع شباب الفرصة).
12. المنظمة الهولندية للأبحاث العلمية: مولت هذه المنظمة أربعة أبحاث كبيرة للأردن في مجال الصحة الجنسية والإنجابية بالشراكة ما بين خبراء من الأردن وخبراء على المستوى العالمي للأعوام 2017-2020.
13. مركز المعلومات والبحوث في الجامعة الامريكية في

مصر: التعاون ما بين المجلس ومركز المعلومات والبحوث في الجامعة الامريكية في مصر في إعداد دراسة حول «عدم المساواة في الصحة الجنسية والإنجابية: حالة الأردن»، 2018.

14. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) : حيث تعمل يونيسف الأردن على تنفيذ البرامج ودعم الخطط التنموية للحكومة الأردنية من أجل حماية حقوق جميع الأطفال واليافعين، وتحسين فرصهم في الحياة مهما كانت جنسياتهم. وهذا يتضمن العمل مع الحكومات والمنظمات المحلية لتعزيز الأنظمة الوطنية للترويج للعدالة والحياة الكريمة لكل الأطفال واليافعين أينما كانوا في الأردن، مع إيلاء اهتمام خاص بالأطفال واليافعين في الأماكن الأكثر هشاشة.

ثانيا: أبرز القضايا الملحة في مجال السكان والتنمية على المستوى الإقليمي

اما فيما يتعلق في أبرز القضايا ذات الصلة بالسكان والتنمية والتي يجب تكثيف التعاون الإقليمي حولها فتتمحور ضمن عدة مجالات هي:

أولا: القضايا المتعلقة بالجانب الإقتصادي والإجتماعي والحماية الإجتماعية وهي:

- الفقر
- البطالة
- الأمن الغذائي والمائي والتغير المناخي
- العنف القائم على النوع الإجتماعي

ثانيا: القضايا المتعلقة في مجال المرأة والشباب وهي:

- تدني مشاركة المرأة في سوق العمل وإنسحابها المبكر من سوق العمل .
- المساواة بين الجنسين.
- الشباب والمراهقين.
- زواج الأطفال

ثالثا: القضايا المتعلقة بجانب الصحة والصحة الجنسية والإنجابية وهي:

- التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل.
- خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية المتكاملة.
- أنماط الحياة الصحية السليمة
- إرتفاع معدلات الخصوبة وخاصة بين اللاجئين وإرتفاع الحاجة غير الملباة لخدمات تنظيم الاسرة
- إرتفاع معدلات وفيات الأمهات التي يمكن تجنبها

رابعا: القضايا المتعلقة بمجال الهجرة واللجوء والأزمات وهي:

- تداعيات اللجوء على الموارد والخدمات المتاحة
- المهاجرين والعمالة الوافدة.
- التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية.
- المخاطر البيئية والطبيعية.
- التغير المناخي وتأثيره على البيئة.
- الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات
- الأولويات السكانية في ظل الأزمات وانتشار الأوبئة، ورفع قدرة المؤسسات في التعامل مع الازمات ومشاكل الهجرة واللجوء.

إضافة إلى هذه القضايا فإن هناك حاجة ايضا لتعزيز التعاون على المستوى العربي في المجالات التالية:

- تعزيز تنفيذ الإطار الإستراتيجي للتخطيط السكاني في العالم العربي التي وضعت للأعوام (2021-2025)
- إنشاء مرصد سكاني عربي لنشر البيانات وتتبع التحولات الديموغرافية في المنطقة العربية
- تعزيز تبادل الخبرات والمعارف بين البلدان العربية
- إجراء البحوث المشتركة على المستوى الإقليمي وعقد المؤتمرات الإقليمية لنشر نتائج هذه البحوث

ثالثا: مجالات الدعم الفني

هناك مجموعة من المجالات التي بحاجة إلى الدعم الفني ومن ضمنها

- بناء القدرات في مجال إدماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي، واستخدام البرمجيات الحديثة في إجراء التقديرات السكانية، وتنفيذ التعدادات السكانية من خلال السجلات الإدارية.
- بناء القدرات في مجال بلورة خطط الإستجابات الوطنية في أوقات الأزمات بناء على الخصائص السكانية والتحديات القائمة.
- تعزيز البحث العلمي في مجال أثر التغير المناخي على الصحة الإنجابية
- زيادة التمويل المخصص للمجلس الأعلى للسكان من الجهات المانحة لدعم إجراء البحوث والدراسات وجهود كسب التأييد والمناصرة نظراً لضعف التمويل الحكومي
- تعزيز قدرات العاملين في مجالس السكان والتنمية
- مأسسة أنظمة الإنذار المبكر للقضايا الإجتماعية والإقتصادية
- بناء قدرات العاملين في المجلس العربية للسكان في مجال إعداد التقديرات السكانية للحالات الوبائية.
- تعزيز دور الديموغرافيين في المجالس العربية والسكان في الازمات.

المراجع والمصادر

1. الجامعة العربية، الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 الأبعاد الإجتماعية القاهرة، 2016
2. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرون عاما، 2019.
3. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ،المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، 2019
4. المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية 2020-2030
5. المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الإستراتيجية الوطنية لبدائل الإيواء الحكومية والخاصة (2019-2029)
6. المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ،الإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (2020-2030)
7. المجلس الأعلى للسكان، الإستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030)، 2021
8. المجلس الأعلى للسكان، الخطة الوطنية لتنفيذ إلتزامات الأردن نحو قمة نيروبي 2019، 2021
9. المجلس الأعلى للسكان، تقرير نهاية المدة للإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة (2013-2018)
10. المجلس الأعلى للسكان، الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية (2013-2018)
11. المجلس الأعلى للسكان، ملخص سياسات تمكين المرأة والفتاة والمساواة بين الجنسين بضمان توفير الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية،2020
12. المجلس الأعلى للسكان، إتجاهات مستويات الإنجاب في الأردن التباينات والمحددات على المستوى الوطني والمحافظات: دراسة وملخص سياسات، 2019.
13. المجلس الأعلى للسكان، الإستراتيجية الوطنية للإعلام السكاني للأعوام (2018-2022).
14. المجلس الأعلى للسكان، دراسة أثر جائحة كوفيد - 19 على الوصول والحصول إلى معلومات وخدمات تنظيم الاسرة في الأردن، 2021
15. المجلس الأعلى للسكان ، الإتجاهات الديموغرافية والأفاق المستقبلية في الأردن، 2021
16. المجلس الأعلى للسكان، إستراتيجية إتصال خاصة

بقضايا - الصحة الجنسية والإنجابية للأعوام(2022 – 2024)، 2021

17. المجلس الأعلى للسكان، الإستراتيجية الوطنية الأردنية للصحة الإنجابية والجنسية للأعوام (2020 – 2030)، 2021

18. المجلس الأعلى للسكان، خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات دراسة «زواج القاصرات في الأردن» للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة للأعوام (2018-2022)

19. المجلس الأعلى للسكان، تأثير كورونا على الإقتصاد (البطالة ، المرأة)، 2020

20. المجلس الأعلى للسكان، أثر جائحة كورونا على فئة اللاجئين السوريين الهشة في الأردن، 2020

21. المجلس الأعلى للسكان، ملخص سياسات تعزيز اتجاهات دراسة اتجاهات الشباب المقبلين على سوق العمل نحو ريادة الأعمال والبيئة المؤسسية الداعمة في الأردن، 2018.

22. المجلس الأعلى للسكان، التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي السكان والتنمية - القاهرة 1994 بعد مرور خمسة عشر عاما. 2009

23. المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الإستراتيجية الوطنية لكبار السن (2018-2022، 2018)

24. المجلس الوطني لشؤون الأسرة، السياسات والمبادئ التوجيهية للوقاية والإستجابة لحالات العنف في الأردن (العنف المبني على النوع الإجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل(، 2018

25. المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الخطة الوطنية التنفيذية لمصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الإجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل(2023 – 2021)، 2022.

26. المجلس الوطني لشؤون الأسرة، تقرير أحوال الأسرة الأردنية، 2018

27. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ، الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025، 2020)

28. المركز الوطني لحقوق الإنسان، التقارير السنوية لحالة حقوق الإنسان في الأردن، للأعوام 2018 إلى 2021

29. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، للأعوام (2018-2022)

30. دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية، التقارير الرئيسية، 2012، 2017/18.

31. دائرة الإحصاءات العامة، التعدادات العامة للسكان والمساكن، 2004، 2015.

32. دائرة الإحصاءات العامة، التقارير السنوية لمسوح العمالة والبطالة، (2018-2022)

33. دائرة الإحصاءات العامة، الوفيات في الأردن: وفيات الأمهات والبالغين: دراسة تحليلية إستنادا إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن (2015، 2016)

34. دائرة الإحصاءات العامة، الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي 2018-2022

35. مؤسسة التدريب المهني، الخطة الإستراتيجية لمؤسسة التدريب المهني، 2020-2022

36. مؤسسة ولي العهد، من خلال الموقع الالكتروني، https://www.cpf.jo/ar

37. رئاسة الوزراء، خارطة تحديث القطاع العام، البرنامج التنفيذي 2022-2025

38. رئاسة الوزراء، رؤية الأردن 2025، البرنامج التنفيذي (2019-2022)

39. رئاسة الوزراء، الإستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية،(2019-2025).

40. رئاسة الوزراء، الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الأنسان (2016-2025)

41. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الإقتصادي، أولويات (2023-2025)

42. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، برنامج أولويات عمل الحكومة الإقتصادي (2021-2023)
43. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية، 2020-2022
44. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الإستعراض الطوعي الوطني الثاني حول أجندة التنمية المستدامة (2022-2030)
45. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة تحفيز النمو الإقتصادي الأردني (2018-2022)
46. وزارة التنمية الإجتماعية، الخطة الإستراتيجية لوزارة التنمية الإجتماعية (2022-2026)
47. وزارة الشباب، الإستراتيجية الوطنية للشباب 2019-2025
48. وزارة الصحة، التقارير السنوية لوفيات الأمهات، للأعوام من (2018-2021)
49. وزارة الصحة، النشرة الإحصائية السنوية لوفيات الأطفال حديثي الولادة لعام 2018
50. وزارة الصحة، التقارير الإحصائية السنوية لوزارة الصحة للأعوام (2019-2021)
51. وزارة الصحة، الإنفاق الصحي المباشر في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة لعام 2021
52. وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية الاتصالية لوزارة الصحة في مجال تنظيم الأسرة (2019-2023)
53. وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام (2018-2022)
54. وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام 2023 – 2025
55. وزارة العمل، الإستراتيجية الوطنية للتشغيل (2011-2020)
56. وزارة العمل، الإستراتيجية الوطنية للتشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني (2014-2020)
57. وزارة العمل، الخطة الإستراتيجية لوزارة العمل (2017-2021)
58. وزارة العمل، الخطة الإستراتيجية لوزارة العمل (2022-2025)

التشريعات والقوانين

1. الدستور الأردني لعام 2022
2. قانون حقوق الطفل لعام 2022
3. قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته
4. قانون الضمان الإجتماعي رقم 1 لسنة 2014 وتعديلاته
5. قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017
6. قانون الأحوال الشخصية لعام 2019 وتعديلاته
7. قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لعام 2022
8. قانون منع الإتجار بالبشر رقم 9 لسنة 2009 وتعديلاته

الأردن UNFPA

www.unfpa-jordan.org

UNFPA Jordan

UNFPAJordan

unfpajordan

عمان- شارع المدينة المنورة
شارع فائق حدادين بناية رقم 13
هاتف : 00962 6 5560741
فاكس : 00962 6 5519210
ص.ب 5118 , عمان 11183 الأردن
www.hpc.org.jo

facebook.com/hpcjo

Twitter@HPC_jordan

Youtube.com/hpcpromise

linkedin.com/in/hpcjo

https://www.instagram.com/Hpcjo